



عقيدة التوحيد للإمام ابن باديس رحمه الله



لفضيلة الشيخ

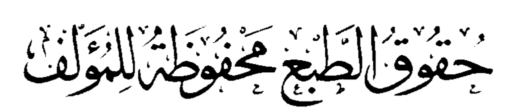
أبي عبد المعز محمد علي فركوس

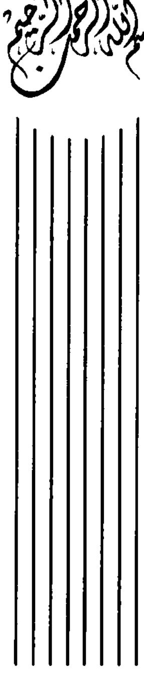
أستاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر



شرح

عقيدة التوحيد للإمام ابن باديس رحمه الله





الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م

رقم الإيداع القانوني: ٤٩٩٩ ـ ٢٠١٣

ردمك: ٨ ـ ٤٩ ـ ٣٨٠ ـ ٩٩٣١ ـ ٩٧٨



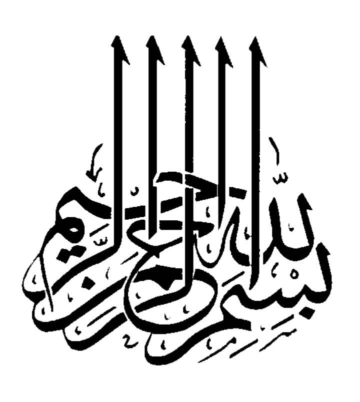
دار العواصم للنشر والتوزيع الجزائر

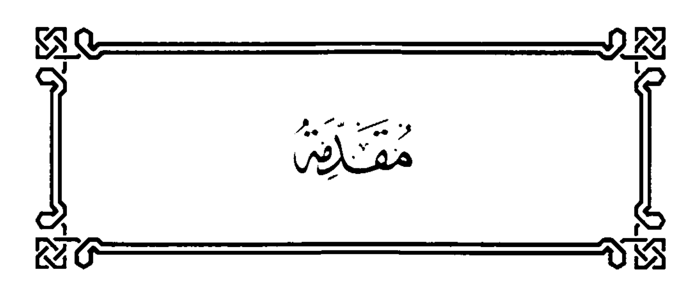
٢، شارع عبد الله حواسين، بجوار مسجد الهداية الإسلامية ـ القبة ـ الجزائر العاصمة

الهاتف: ١٠٤ ٥٢٠ ٦٦٦ (٠) ٢١٣ ٠٠ / ٦٠٦ ٨٤٢ ٦٦٧ (٠) ٢١٣ ٠٠ / فاكس: ٤٤ ٦٦ ٢٨ ٢١ (٠) ٢١٣ ٠٠

البريد الإلكتروني: contact@aouassim.com - الموقع الإلكتروني: www.aouassim.com

· التصميم والإخراج الفني: الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ فركوس: www.ferkous.com


بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على مَن أرسله اللهُ رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدِّين، أمَّا بعد:

فإنَّ التوحيد الخالص هو أصلُ دينِ الإسلام وحقيقتُه، إذ إنَّ أصله أَنْ لا يُعبد إلَّا اللهُ، وأن لا يُعبد إلَّا بما شرع، فهو أساس شهادة التوحيد ومبنى شهادة الحقِّ المتمثِّلة في: «شهادة أَنْ لا إله إلَّا الله، وأنَّ محمَّدًا رسولُ الله» علمًا وقولًا وعملًا، فهي أوَّلُ واجبٍ للدخول في الإسلام وآخرُه، وبها تُعصم الدماءُ والأموال، وبها النجاةُ من النار، وبجحدها يكون العبد من المشركين الضالِّين الهالكين.

فالله سبحانه خَلَق الإنسانَ وجعله مؤهَّلًا لقَبول الحقِّ ومحبَّته، وهيَّأه لاتِّباع التوحيد بما أودع فيه مِن فطرةٍ سليمةٍ وعقلٍ صحيحٍ، فصان فطرتَه وقوَّاها بإرسال الرسل وإنزال الكتب، وجعل الحجَّةَ قائمةً على الخَلْق بهم، فأكملوا لهم فطرتَهم ونمَّوْها، وأزالوا الشوائبَ عنها والشبهاتِ، وفصَّلوا ما أُجمل فيها كما أخبر اللهُ تعالى بقوله: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]. لذلك كان أساسُ التوحيد وعمودُه وجِماعُه هو معرفةَ شهادةِ الحقِّ المتضمِّنةِ للعبودية لله تعالى ونفيِها عمَّا سواه.

وضمن هذا المعنى بيَّن الشيخ عبد الحميد بن باديس رحمه الله ـ في كتابه:

«العقائد الإسلامية من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية» ـ التوحيدَ بقسميه: العلميِّ والعمليِّ على غرار ما بيَّنه أهلُ السنَّة، وهم ـ وإن تنوَّعت عباراتُهم في ذكرِ أنواع التوحيد ـ إلَّا أنَّ قسمة الشيخ ابن باديس رحمه الله لا تخرج عنها في معناها ومحتواها.

فقد تعرَّض الشيخ عبد الحميد بن باديس رحمه الله إلى التوحيد العلميِّ المتمثِّل في توحيد الربوبية وهو الإقرار بأنَّ الله تعالى وحده لا شريك له، الخالقُ لكلِّ المخلوقات العلوية والسفلية والمرئيَّة وغيرها، والاعترافُ بأنه ـ سبحانه ـ وحده المتصرِّفُ بهذا الكون، لا يخرج شيءٌ عن ربوبيَّته، ولا يستقلُّ شيءٌ سواه بإحداثِ أمرٍ من الأمور، بل ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، علمًا أنَّ المصنِّف رحمه الله قد سبق وأن تعرَّض إلى أجلِّ أبواب التوحيد وأعظمِها قدرًا وهو توحيد الأسماء والصفات لارتباطه بالله عزَّ وجلَّ في ذاته وأسمائه وصِفاته، وهو أحد قسمَيِ التوحيد العلميِّ، حيث بيَّن فيه عقيدةَ أهل السنَّة القائمةَ على أصلين راسخين وهما: **إثباتٌ بلا تشبيهٍ ولا تمثيلٍ** أوَّلًا، وتنزيهٌ **بلا تحريفٍ ولا تعطيلٍ** ثانيًا، وهذا القسمُ من التوحيد العلميِّ تناولتُه بالشرح والتعليق في مؤلَّفٍ سمَّيْتُه: «إمتاع الجليس، شرح عقائد الإيمان للإمام ابن باديس ومنهجه في تقرير أسماء الله وصِفاته».

أمَّا التوحيد العمليُّ المتمثِّل في توحيد الألوهية والعبادة فهو العلم والاعتراف بأنَّ الله ذو الألوهية والمعبودية على خَلْقه أجمعين، وقد بيَّن الشيخ عبد الحميد ابن باديس رحمه الله أنَّ تحقيق هذا التوحيد لا يكون إلَّا بوجود أصلين: **إخلاص العبادة لله تعالى وحده دون ما سواه** أوَّلًا، وأن **تكون العبادةُ موافِقةً لشَرْعِه** ثانيًا، فاجتماع أصل الإخلاص والمتابعة يترجم مدلولَ الشهادتين، فهما توحيدان: توحيد المرسِل،

وتوحيد متابعة الرسول، ولا نجاة للعبد مِن عذاب الله إلَّا بهما.

ثمَّ تناول الشيخ عبد الحميد بن باديس رحمه الله صورًا متعدِّدةً لوحدانية الله تعالى في ربوبيَّته وألوهيَّته ضمَّنها في عموم مصنَّفه:

وقد استقى الشيخ عبد الحميد بن باديس رحمه الله منابعَ استدلاله من المصدر القرآنيِّ واتَّخذ وسيلتَه للكشف عن حقيقة المعرفة بالله تعالى، والتي يرجع مسلكُها إلى جهتين:

الأولى: مخاطبة العقل وإيقاظه، واستعمال وظيفته في التأمُّل والنظر والتفكير، ليُدرك به سننَ الكون وحقائقَ الأشياء وعِلَلَ الوجود، ليتعرَّف ـ من خلال عقله المتأمِّل وتفكيره المعمَّق ـ مظاهرَ وحدانيته وعظمته، وأدلَّةَ ربوبيته وقدسيته، واستحقاقَه الإخلاصَ المطلق في دينه وعبوديته.

والثانية: وسيلة الأسماء والصفات التي تعرَّف الله بها إلى خَلْقِه، والتي تحرِّك فيهم الوجدانَ، وتفتح أمامهم مجالًا واسعًا للتعرُّف على صفات الجمال والجلال، وعلى شمول عِلْمه، ونفوذِ قدرته، وتفرُّدِه بالخَلْق والإبداع، واستحقاقِه الألوهيةَ المطلقة والعبودية الخالصة.

ويتجلَّى ـ من خلال نَفَس الشيخ ابن باديس رحمه الله ـ عنايتُه بهذه الجوانب العقدية لتعريف مجتمعه بعقيدتهم الإسلامية الصحيحة الثابتة بالكتاب والسُّنَّة، والتي كان عليها أهلُ بلاده سَلَفًا قبل عدول بعض الخلف عن نهج الفطرة إلى مدارسَ عقديةٍ مختلفةٍ، انتشرت على إثر الخلافات والصراعات السياسية والحروب عبر تاريخ الجزائر، والتي مزَّقت الشملَ والتلاحم، ووسَّعت الهوَّةَ بين الأُمَّة

الواحدة، كما ظهر نَفَسُ الشيخ ابن باديس رحمه الله - من جهةٍ أخرى - في إعداد العُدَّة الإيمانية لمواجهة التيَّارات الإلحادية التي كانت في عصره ولا تزال، سواءٌ في الجماعات والأحزاب والشخصيات، أو ممَّن تأثَّروا بشُبَهِهم الضالَّة المتوارِدة على وحدانية الله ووجوه كماله.

وقد رأيتُ مِن المفيد أن أتناول عقيدةَ التوحيد عند الشيخ عبد الحميد ابن باديس رحمه الله بقسميه العلميِّ والعمليِّ وما تفرَّع من صورٍ متعدِّدةٍ لوحدانية الله في ربوبيته - سبحانه - وألوهيتِه مِن خلال كتابه: «العقائد الإسلامية من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية»، فأتعرَّض لهذا الجانب العقديِّ بالشرح ومزيدٍ مِن التعليق على بعض مسائل الموضوعات التي تدعو الحاجةُ فيها إلى البيان، كما أنِّي استبقيتُ على العناوين الفرعية المثبَتة على «العقائد الإسلامية» لكلٍّ من الأستاذ: محمَّد صالح رمضان، والأستاذ: محمَّد الحسن فضلاء، ووضعت العناوينَ الفرعية بين معكوفتين ترتيبًا للمعلومات وتفصيلًا للمسائل وإتمامًا للفائدة العلمية وتعميمًا للخير، وقد سمَّيتُ شرحي وتعليقي عليه بـ: «تحفة الأنيس شرح عقيدة التوحيد للإمام ابن باديس رحمه الله».

أسأل اللهَ تعالى أن ينفع به مصنِّفَه وشارحه ومصحِّحَه ومراجعَه وقارئَه، إنه سميعٌ مجيبٌ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى اللهُ على نبيِّنا محمَّدٍ، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدِّين، وسلَّم تسليمًا.

الجزائر: ٠٨ ربيع الأوَّل ١٤٣٥هـ

الموافق لـ: ٠٩ جانفي ٢٠١٤م

ترجمة الشيخ
عبد الحميد بن باديس رحمه الله

هو الإمام المصلح المجدِّد الشيخ عبد الحميد بن محمَّد بن المصطفى بن المكِّي ابن باديس القسنطينيُّ الجزائريُّ، رئيس جمعية العلماء المسلمين بالجزائر، ورائدُ النهضة الفكرية والإصلاحية، والقدوةُ الروحية لحرب التحرير الجزائرية.

وُلد بقسنطينة سنة (١٣٠٨هـ) وسط أسرةٍ من أكبر الأسر القسنطينية، مشهورةٍ بالعلم والفضل والثراء والجاه، عريقةٍ في التاريخ، يمتدُّ نسبُها إلى المعزِّ بن باديس الصنهاجيِّ، فهو في مقابل اعتزازه بالعروبة والإسلام لم يُخْفِ أصلَه الأمازيغيَّ، بل كان يُبْدِيه ويُعْلِنُه، ولعلَّ من دواعي الافتخار به قيامَ سلفه بما يحفظ الدِّينَ ويصون الشريعةَ، فقد كان جَدُّه الأوَّل يناضل الإسماعيليةَ الباطنية وبِدَعَ الشيعة في إفريقية، فصار خلفًا له في مقاومة التقليد والبدع والحوادث، ومحاربةِ الضلال والشركيَّات.

وقد أتمَّ حِفْظَ القرآن الكريم في أوَّل مراحل تعلُّمه بقسنطينة في السنة الثالثةَ عشر من عمره على يد الشيخ «محمَّد المَدَّاسي»، وقُدِّم لصلاة التراويح بالناس على صغره، وأخذ مبادئَ العربية ومبادئَ الإسلام على يد شيخه «حَمدان لُونِيسي»، وقد أثَّر فيه القرآن الكريم وهزَّ كيانه، ليكرِّس فيه بعد ذلك رُبُعَ قرنٍ من حياته في محاولة إرجاع الأمَّة الجزائرية إلى هذا المصدر والنبع الربَّانيِّ بما يحمله من حقيقةٍ

توحيديةٍ وهدايةٍ أخلاقيةٍ، وهو طريق الإصلاح والنهوض الحضاريِّ.

وفي سنة (١٣٢٧هـ) الْتَحَق الشيخ عبد الحميد بجامع الزيتونة بتونس، فأخذ عن جماعةٍ من كبار علمائها الأجلَّاء، وفي طليعتهم زعيمُ النهضة الفكرية والإصلاحية في الحاضرة التونسية العلَّامة «محمَّد النخلي القيرواني» المتوفَّى سنة (١٣٤٢هـ)، والشيخ «محمَّد الطاهر بن عاشور» المتوفَّى سنة (١٣٩٣هـ)، فضلًا عن مُربِّين آخَرين من المشايخ الذين كان لهم تأثيرٌ في نموِّ استعداده، وتعهَّدوه بالتوجيه والتكوين، كالبشير صفر، وسعد العيَّاض السطايفي، ومحمَّد ابن القاضي وغيرهم، وقد سمحت له هذه الفترة بالاطِّلاع على العلوم الحديثة وعلى ما يجري في البلدان العربية والإسلامية من التغيُّرات السياسية والتحوُّلات الدينية، مثل حركة «جمال الدين الأفغاني»[(١)] و«محمَّد عَبْدُه»[(٢)] و«محمَّد رشيد

---

(١) هو جمال الدين محمَّدُ بن صفدر بن عليِّ بن محمَّدٍ الحسينيُّ الشيعيُّ الأفغانيُّ، كان واسعَ الاطِّلاع في العلوم العقلية والنقلية، له رحلاتٌ طويلةٌ، نُصِّب عضوًا في مجلس المعارف، نَفَتْه الحكومةُ المصرية، ورُمي بالانحراف في الدين وتسخيرِه لخدمة أعداء الإسلام ومؤاخذاتٍ أخرى، حيث كان رئيسًا لمحفل «كوكب الشرق» الماسوني، وفي باريس أنشأ مع رفيقه محمَّد عبده المصريِّ مجلَّةَ «العروة الوثقى»: اتَّسمت مقالاتُها بتقريب الإسلام إلى الحضارة الغربية والتفكير الغربيِّ الحديث ولم تعمَّر طويلًا، مِن آثاره: «تاريخ الأفغان»، تُوفِّي سنة (١٣١٤هـ).

انظر ترجمته في: «مشاهير الشرق» لزيدان (٢/ ٥٢)، «أعيان الشيعة» للعاملي (١٦/ ٣٣٦)، «أعلام الشيعة» لآغا بزرك (١/ ٣١٠)، «معجم المؤلِّفين» لكحالة (١/ ٥٠٢، ٣/ ٣٦٠)، «الاتِّجاهات الوطنية في الأدب المعاصر» لمحمَّد حسين (١/ ١٥٣، ٣٢٨).

(٢) هو محمَّد عَبْدُه بن خير الله المصريُّ من آل التركماني، فقيهٌ متكلِّمٌ كاتبٌ صحفيٌّ سياسيٌّ،=

رضا»[1] في مصر، ....

= له رحلاتٌ وأنشأ مجلَّةَ «العروة الوثقى» مع جمال الدين الأفغاني، عُيِّن قاضيًا ثمَّ مفتيًا للديار المصرية، وأُوخذ بانتهاجه ـ في نشاطه الدعويِّ ـ منهجَ التوفيق والتقارب بين الإسلام والحضارة الغربية، وغيرِها من المؤاخذات، من آثاره: رسالةٌ في وحدة الوجود، و«فلسلفة الاجتماع والتاريخ»، و«شرح نهج البلاغة»، و«شرح البصائر النصيرية»، تُوفِّي سنة (١٣٢٣هـ).

انظر ترجمته في: «مشاهير الشرق» لزيدان (١/ ٢٨١)، «كنز الجوهر في تاريخ الأزهر» للزيَّاتي (١٦٤)، «الأعلام» للزركلي (٧/ ١٣١)، «معجم المؤلِّفين» لكحالة (٣/ ٤٧٤)، «الاتِّجاهات الوطنية في الأدب المعاصر» لمحمَّد حسين (٣٢٨).

(١) هو محمَّد رشيد بن علي رضا بن محمَّد القلموني، البغداديُّ الأصل، جَمَع علومًا كثيرةً منها: التفسير والحديث والتاريخ والأدب وغيرها، لَحِقَ بمحمَّد عَبْدُه بمصر وأنشأ مجلَّة «المنار»، وجعل موضوعَها الأوَّليَّ الإصلاحَ الدينيَّ، وقد انتشرت مجلَّتُه في العالَم الإسلاميِّ، كما أسَّس مدرسةَ الدعوة والإرشاد، له رحلاتٌ عديدةٌ استقرَّ آخرَها بمصر، وانتُخب عضوًا بالمجمع العلميِّ العربيِّ بدمشق، ورغم مكانته العلمية فعليه ـ مع الأسف ـ جملةٌ من المؤاخذات منها: تشكيكُه في أحاديث الدجَّال، وتشكيكُه في رفع عيسى بروحه وجسدِه، وطعنُه في معجزة انشقاق القمر، وطعنُه في كعب الأحبار، وتأييدُه لشيخه محمَّد عَبْدُه في جملةِ مخالفاته ومواقفِه.

لمحمَّد رشيد رضا تصانيفُ منها: تفسير القرآن الكريم لم يكمله، «الوحي المحمَّدي»، «الخلافة والإمامة الكبرى»، توفِّي بالقاهرة فجأةً سنة (١٣٥٤هـ).

انظر ترجمته في: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٣٦١)، «المجدِّدون في الإسلام» للصعيدي (٥٣٩)، «معجم المؤلِّفين» لكحالة (٣/ ٢٩٣)، «خزائن الكتب العربية» للطرازي (١/ ٣٤٦)، «الأدب العصري» لمحمَّد سليمان (١٢٦).

و«شَكِيب أَرْسَلان»[1] و«الكواكبي»[2] في الشام وغيرهم، فكان لهذا المحيط العلميِّ والبيئة الاجتماعية والملازماتِ المستمرَّة لرجال العلم والإصلاح الأثرُ البالغ في تكوين شخصيَّته ومنهاجه في الحياة.

وبعد تخرُّجه وتأهيله بشهادة التطويع سنة (١٣٣٠هـ) عاد من تونس متأهِّبًا

---

(١) هو الأمير شكيب بن حمُّود بن الحسن أَرْسَلان اللبناني، كان أديبًا شاعرًا ومؤرِّخًا سياسيًّا، أتقن عدَّةَ لغاتٍ أجنبيةٍ، وانتُخب عضوًا بالمجمع العلميِّ العربيِّ بدمشق، له رحلاتٌ كثيرةٌ تعرَّف خلالَها على قياداتٍ سياسيةٍ وشخصياتٍ وطنيةٍ ودينيةٍ، أَلَّف عدَّةَ مصنَّفاتٍ منها: «لماذا تأخَّر المسلمون؟»، و«حاضر العالم الإسلامي»، و«الحلل السندسية في الرحلة الأندلسية»، و«القول الفصل في ردِّ العاميِّ إلى الأصل»، و«ارتِّسامات اللطاف في خاطر الحاجِّ إلى أقدس مطاف»، وديوان شعرٍ، توفِّي ببيروت سنة (١٣٦٦هـ).
انظر ترجمته في: «الأعلام» للزركلي (٣/ ٢٥١)، «نزهة الألباب» للعامري (٢١٥)، «معجم المؤلِّفين» لكحالة (١/ ٨١٨)، «روَّاد النهضة الحديثة» لعبُّود (١١٠).

(٢) هو عبد الرحمن بن أحمد البهائي بن مسعود بن عبد الرحمن آل الموقت، المشهور بالكواكبي، نسبةً إلى الكواكبية مدرسة أجداده، وهو من أبرز رجال الدين والسياسة في زمانه، كان يلقَّب بالسيِّد الفراتي، تولَّى في شبابه تحرير جريدة «الفرات»، فكان هو المحرِّر العربي والمترجم التركي، وفي خلال خمس سنوات من حياتها أصدر جريدة «الشهباء» ثمَّ جريدة «الاعتدال» مُنعتا حكوميًّا، تولَّى منصب القضاء كما أُسندت إليه وظائفُ حكوميةٌ وإداريةٌ مختلفةٌ، نشر في جريدة «المؤيَّد» مقالاته في الاستبداد، له مصنَّفاتٌ منها: «أمُّ القرى»، «طبائع الاستبداد»، «صحائف قريش»، و«العظمة لله»، توفِّي بمصر سنة (١٣٢٠هـ).
انظر ترجمته في: «معجم المؤلِّفين» لكحالة (٢/ ٧٢)، «مشاهير الشرق» لزيدان (١/ ٣٢٢)، «روَّاد النهضة الحديثة» لعبُّود (٢٠١)، «الاتِّجاهات الوطنية في الأدب المعاصر» لمحمَّد حسين (٢٥٠)، «إيضاح المكنون» للبغدادي (٢/ ٧٧).

بطموحٍ قويٍّ للتفرُّغ للتدريس المتمثِّل ـ في بدايته ـ في عقد حلقاتٍ دراسيةٍ بالجامع الكبير، غيرَ أنَّ صعوباتٍ واجهته في بداية نشاطه العلميِّ حالت دون تحقيق طموحه وآماله.

وبعد طول تأمُّلٍ رأى أنَّ من المفيد ـ تزامنًا مع موسم الحجِّ ـ أن يؤدِّيَ الفريضةَ مغتنمًا الفرصةَ في رحلته المشرقية للاتِّصال بجماعة العلماء مِن مختلف أنحاء العالَم الإسلاميِّ، الأمرُ الذي يسمح له بالاحتكاك المباشر بهم وتبادُل الرأي معهم، والتعرُّفِ على مواقع الإصلاح الدينيِّ، فضلًا عن الاطِّلاع على حقيقة الأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في المشرق العربيِّ، وفي أثناء وجوده بالحجاز حضر دروسَ العلماء الوافدين إلى هذه البقاع المقدَّسة مِن مختلف البلدان كالشيخ «حسين الهندي» الذي نصحه بالعودة إلى الجزائر لاحتياجها إلى علمه، وقد قدَّمه بعض الشيوخ الذين كانوا يعرفون مستواه لإلقاء دروسٍ بالمسجد النبويِّ، وقد تعرَّف على كثيرٍ من شباب العائلات الجزائرية المهاجرة، مثل: «محمَّد البشير الإبراهيمي» المتوفَّى سنة (١٣٨٢هـ).

وقد استفاد الشيخ عبد الحميد بن باديس ـ رحمه الله تعالى ـ مِن مختلف مدارس الإصلاح الدينيِّ بالمشرق التي ظهرَتْ في العالَم الإسلاميِّ على يد الشيخ «محمَّد بن عبد الوهَّاب»[1] المتوفَّى سنة (١٢٠٦هـ)، والذين تأثَّروا بدعوته كالأمير

---

(١) هو محمَّد بن عبد الوهَّاب بن سليمان بن عليٍّ التميمي النجدي، الإمام المصلح والعلَّامة المجدِّد، رائد النهضة العقدية في العصر الحديث، نصر السنَّة وقمع البدعة ودعا إلى التوحيد وتركِ مظاهر الشرك والوثنية التي أصابت حياة المسلمين العقدية، له مصنَّفاتٌ منها: «كتاب التوحيد»، «أصول الإيمان»، «ثلاثة الأصول»، و«مختصر السيرة النبوية»، و«كشف =

الصنعانيّ المتوفَّى سنة (١١٨٢هـ)، وتلميذه الإمام «محمَّد بن عليٍّ الشوكانيّ» المتوفَّى سنة (١٢٥٠هـ)، و«محمَّد رشيد رضا» المتوفَّى سنة (١٣٥٤هـ) وغيرهم، وليس التجديد والإصلاح الدينيُّ وليدَ العصر الحديث فحَسْبُ، وإنَّما يضرب بجذوره في أغوار الماضي الإسلاميِّ العريق.

وبعد عودته إلى قسنطينة (سنة ١٣٣٢هـ) أسهم في بلورة الإصلاح الدينيِّ ميدانيًّا وتطبيقِ مناهجه التربوية عمليًّا، وساعده زملاؤه الأفاضل مِن العلماء الذين شَدُّوا عَضُدَه وقَوَّوْا زنادَه، فكان تعاوُنهم معه في هذه المَهَمَّة الملقاةِ على عاتق الدعاة إلى الله تعالى منذ فجر النهضة دافعًا قويًّا وعاملًا فعَّالًا في انتشار دعوته وسطوعِ نجمه وذيوعِ صيته، ومِن أمثال هؤلاء الذين آزروه وساندوه: الشيخ العربي التبسِّي، والشيخ محمَّد البشير الإبراهيمي، والشيخ العُقْبِي، والشيخ مبارك الميلي وغيرهم، كما ساعده ـ أيضًا ـ الواقع الذي كانت تمرُّ به الجزائرُ بين الحربين العالميَّتين: الأولى والثانية.

وقد شرع الإمام ابن باديس ـ رحمه الله تعالى ـ في العمل التربويِّ، وانتهج ـ في دعوته ـ منهجًا يوافق الإصلاحَ الدينيَّ في البُعد والغاية، وإن كان له طابعٌ خاصٌّ في السلوك والعمل يقوم على ثلاثة محاورَ أساسيةٍ: يظهر أعلاها في إصلاح

= الشبهات»، توفِّي رحمه الله سنة (١٢٠٦هـ).

انظر ترجمته في: «المجد في تاريخ نجد» لابن بشر (١/ ٨٩)، «علماء نجد» للبسَّام (١/ ٢٥)، «عقيدة الشيخ محمَّد بن عبد الوهَّاب السلفية» للعبُّود (٦٥)، «منهج الإمام محمَّد بن عبد الوهَّاب في مسألة التكفير» للعقل (١٤)، «تعريف الخلف بمنهج السلف» للبريكان (٣٠١).

عقيدة الجزائريِّين بالدرجة الأولى، ببيان التوحيد الذي يمثِّل عمودَ الدعوة السلفية وما يضادُّه من الشرك، ذلك لأنَّ التوحيد هو غايةُ إيجاد الخَلْق وإرسالِ الرسل، ودعوةُ المجدِّدين في كلِّ العصور والأزمان، لذلك كانت دعوتُه قائمةً على أخذِ العقيدة مِن الوحيين وعلى فهم الأوَّلين، والتحذيرِ من الشرك ومظاهره، ومِن بدعة التقليد الأعمى، ومِن علم الكلام وجنايته على الأُمَّة، ذلك لأنَّ مِن أهمِّ أسباب ضياعِ التوحيدِ: ابتعادَ الناس عن الوحي، وفُشُوَّ علمِ الكلام والخوض فيه، واتِّباعَ طرقِ أهله الضالَّة عن سواء السبيل، ومرضَ الجمود الفكريِّ والركونِ إلى التقليد، والزعمَ بأنَّ باب الاجتهاد قد أُغلق في نهاية القرن الرابع، حيث قال رحمه الله: «كما أُدخِلَت على مذهب أهل العلم بدعةُ التقليد العامِّ الجامد التي أماتت الأفكارَ وحالت بين طلَّاب العلم وبين السُّنَّة والكتاب، وصيَّرتهما ـ في زعمِ قومٍ ـ غيرَ محتاجٍ إليهما مِن نهاية القرن الرابع إلى قيام الساعة، لا في فقهٍ ولا استنباطٍ ولا تشريعٍ، استغناءً عنهما ـ زعموا ـ بكتب الفروع مِن المتون والمختصرات، فأعرض الطلَّابُ عن التفقُّه في الكتاب والسُّنَّة وكتب الأئمَّة، وصارت معانيها الظاهرةُ ـ بَلْهَ الخفيَّة ـ مجهولةً حتَّى عند كبار المتصدِّرين»(١).

وقال ـ في مَعْرِض ذكرِ منهاج الخارجين عن منهاج السلف مِن المتكلِّمين والمتصوِّفة وغيرهم: «قلوبُنا معرَّضةٌ لخطرات الوسواس بل للأوهام والشكوك، فالذي يثبِّتها ويدفع عنها الاضطرابَ ويربطها باليقين هو القرآن العظيم، ولقد ذهب قومٌ مع تشكيكات الفلاسفة وفروضهم، ومُماحكاتِ المتكلِّمين ومناقضاتهم،

(١) «الآثار» (٥/ ٣٨).

فما ازدادوا إلَّا شكًّا، وما ازدادت قلوبُهم إلَّا مرضًا، حتَّى رجع كثيرٌ منهم في أواخر أيَّامهم إلى عقائد القرآن وأدلَّة القرآن، فشُفُوا بعدما كادوا كإمام الحرمين والفخر الرازيِّ»[١].

وفي مقامٍ آخَرَ ـ حالَ ترجمته للعلَّامة محمَّد رشيد رضا ـ يقول ـ رحمه الله تعالى ـ: «دعاه شَغَفُه بكتاب «الإحياء» إلى اقتناء شرحه الجليل للإمام المرتضى الحُسينيِّ، فلمَّا طالعه ورأى طريقتَه الأثرية في تخريج أحاديث «الإحياء»؛ فُتِحَ له بابُ الاشتغال بعلوم الحديث وكُتُبِ السُّنَّة، وتخلَّص مِمَّا في كتاب «الإحياء» من الخطإ الضارِّ ـ وهو قليلٌ ـ ولا سيَّما عقيدة الجبر والتأويلات الأشعرية والصوفية، والغلوّ في الزهد وبعضِ العبادات المبتدَعة»[٢].

وقال ـ أيضًا ـ: «نحن ـ معشرَ المسلمين ـ قد كان مِنَّا للقرآن العظيمِ هجرٌ كثيرٌ في الزمان الطويل وإن كنَّا به مؤمنين، بَسَط القرآنُ عقائدَ الإيمان كلَّها بأدلَّتها العقلية القريبة القاطعة، فهجَرْناها وقُلْنا: تلك أدلَّةٌ سمعيةٌ لا تحصِّل اليقينَ، فأخَذْنا في الطرائق الكلامية المعقَّدة، وإشكالاتِها المتعدِّدة، واصطلاحاتِها المحدثة، مِمَّا يصعِّب أمْرَها على الطلبة فضلًا عن العامَّة»[٣].

لذلك ظهَرَتْ عنايتُه الأكيدة بتربية الجيل على القرآن وتعليمِ أصول الدين وعقائدِه من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، إذ كان همُّه تكوينَ رجالٍ قرآنيِّين

(١) «مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير» (٢٥٧).

(٢) «الآثار» (٣/ ٨٥).

(٣) «مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير» (٢٥٠).

يوجِّهون التاريخَ ويُغيِّرون الأُمَّة، وقد تجلَّى ذلك في بعض مقالاته حيث يقول رحمه الله: «فإنَّنا ـ والحمد لله ـ نربِّي تلامذتنا على القرآن مِن أوَّل يومٍ، ونوجِّه نفوسَهم إلى القرآن في كلِّ يومٍ...».

أمَّا المحور الثاني فيتمثَّل في إصلاح عقلية الجزائريِّين، وذلك بإصلاح العقول بالتربية والتعليم، لتكوين أجيالٍ قائدةٍ في الجزائر، تعمل على بعث نهضةٍ شاملةٍ تخرج بها مِن حالة الجمود والركود إلى الحيوية والنشاط، وقد كان يرى أنَّ تحقيق هذه النهضةِ المنشودة يتوقَّف ـ بالدرجة الأولى ـ على إصلاح الفرد الجزائريِّ وتكوينه مِن الناحية الفكرية والنفسية.

والمحور الثالث يظهر في إصلاح أخلاق الجزائريِّين، ذلك الميدان الذي تدهور كثيرًا نتيجةً لفساد العقول وفسادِ العقيدة الدينية، وقد كانت عنايتُه به بالغةً بتطهير باطن الفرد الذي هو أساس الظاهر، وتهذيبِ النفوس وتزكيتها، وإنارة العقول، وتقويم الأعمال، وإصلاح العقيدة، حتَّى يعملَ الفردُ على تغيير ما بنفسه لكي يغيِّر اللهُ ما به من سوءٍ وانحطاطٍ، عملًا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].

هذا، وقد اعتبر الشيخ عبد الحميد بن باديس أنَّ سبيل النجاة والنهوضِ يكمن في الرجوع إلى فقه الكتاب والسُّنَّة وعلى فهم السلف الصالح، ذلك لأنَّ علماء السلف إن اتَّفقوا فاتِّفاقُهم حُجَّةٌ قاطعةٌ، وإن اختلفوا فلا يجوز لأحدٍ أن يخرج عن أقوالهم، وفي هذا المضمون يقول الشيخُ ابن باديس رحمه الله: «لا نجاةَ لنا من هذا التيه الذي نحن فيه، والعذابِ المنوَّع الذي نذوقه ونقاسيه، إلَّا بالرجوع

إلى القرآن: إلى علمه وهديه، وبناءِ العقائد والأحكام والآداب عليه، والتفقُّهِ فيه وفي السُّنَّة النبوية: شرحِه وبيانه، والاستعانةِ على ذلك بإخلاص القصد، وصحَّة الفهم، والاعتضاد بأنظار العلماء الراسخين، والاهتداء بهديهم في الفهم عن ربِّ العالمين»[1].

لذلك كان الإسلام بشموله ـ في نظره ـ أوسعَ من أن يترجمه مذهبٌ فقهيٌّ، وأكبرَ من أن تمثِّله مجموعةٌ من المذاهب الفقهية وغيرها، فضلًا عن أن تمثِّله وجهات نظرِ فقيهٍ واحدٍ، وليس معنى ذلك إلغاءَ المذاهب الفقهية، وإنما يكون مفهومُ الرجوع إلى الكتاب والسنَّة بإعمالهما كمعيارٍ لِما يُقبل منها وما يُرَدُّ من الأقوال، فإن وافقت القرآنَ والسنَّة الثابتة الصحيحة وعملَ السلف قُبِلَتْ، وما خرج عن هذه الأصول لم يَحْظَ لديها بالقبول.

وفي نصيحةٍ نافعةٍ ووصيَّةٍ جامعةٍ يقول ـ رحمه الله تعالى ـ: «اعلموا ـ جعلكم الله مِن وعاة العلم، ورزقكم حلاوةَ الإدراك والفهم، وجمَّلكم بعزَّة الاتِّباع، وجنَّبكم ذِلَّةَ الابتداع ـ أنَّ الواجب على كلِّ مسلمٍ في كلِّ مكانٍ وزمانٍ: أن يعتقد عقدًا يتشرَّبه قلبُه، وتسكن له نفسُه، وينشرح له صدرُه، ويلهَج به لسانُه، وتنبني عليه أعمالُه، أنَّ دينَ الله تعالى ـ مِن عقائد الإيمان، وقواعد الإسلام، وطرائق الإحسان ـ إنَّما هو في القرآن والسنَّة الثابتة الصحيحة وعملِ السلف الصالح مِن الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، وأنَّ كلَّ ما خرج عن هذه الأصول، ولم يَحْظَ لديها بالقَبول ـ قولًا كان أو عملًا أو عقدًا أو احتمالًا ـ فإنَّه باطلٌ مِن

---

(١) المصدر السابق (٢٥٢).

أصله، مردودٌ على صاحبه، كائنًا مَن كان في كلِّ زمانٍ ومكانٍ، فاحفظوها واعملوا بها؛ تهتدوا وترشدوا إن شاء الله تعالى»[١].

ولَمَّا رأى ـ رحمه الله تعالى ـ أنَّ الحلقاتِ العلميةَ في المؤسَّسات التربوية والدروس المسجدية لا تَفي بنشر دعوته على نطاقٍ واسعٍ وشاملٍ، ولا تحقِّق غاياتِها الساميةَ المسطَّرةَ لها، إلَّا بتعزيزها بالعمل الصَّحَفيِّ مع توفير شروط نجاحه بتأمين مطبعةٍ خاصَّةٍ له على وجه الامتلاك؛ أقبل على تطبيق فكرته في سبيل الإصلاح وتجديدِ الدين بتأسيس أوَّل صحيفةٍ جزائريةٍ بالعربية وُسِمَتْ بـ «المنتقد» كمرحلةٍ معضِّدةٍ، قَصْدَ الدخول في التطبيق العمليِّ لمقاومة المناهج العقدية والسلوكية التي كان ينشرها رجالُ التصوُّف[٢] وأربابُ الطرقية في الزوايا وأماكنِ الأضرحة والقبور، وقد تغلغل كثيرٌ مِن تلك الضلالات والمعتقدات الفاسدة في صفوف الدهماء والعوامِّ وعند بعض الأوساط المثقَّفة، وتجسَّد شعارُها في عبارة: «اعتقِدْ ولا تنتقِدْ»، وقد كان اختيارُه لعنوان صحيفته يهدف إلى القضاء على هذا الشعار أوَّلًا، وتحطيمِ فحواه كدعوةٍ ثانيًا، أي: تحذير الناس مِمَّا يحتويه الشعارُ من ضلالاتٍ ومفاسدَ: مبنًى ومعنًى، وإرادة التغيير مع الالتزام بالنقد الهادف ببيان الحقيقة بنزاهةٍ وصدقٍ وإخلاصٍ، غيرَ أنَّ هذه الصحيفة لم تُعمَّر طويلًا وتوقَّفَتْ

---

(١) «الآثار» (٣/ ٢٢٢).

(٢) قد كان أوائل الصوفية ملتزمين بالكتاب والسُّنَّة، غيرَ أنَّ كثيرًا منهم حادوا عن الطريق السويِّ وغَلَوْا في البدع والمنكرات والانحرافات في الفكر والسلوك.

انظر: «تلبيس إبليس» لابن الجوزي (٢١١) وما بعدها، «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١١/ ١٨)، «مدارج السالكين» لابن القيِّم (١/ ١٣٨).

بسبب المنع الصادر مِن قِبَلِ الحكومة الفرنسية بإيعازٍ مِن خصوم الدعوة والحقِّ.

لكنَّ هذا التوقُّف لم يَثْنِ عزيمةَ الشيخ العلَّامة ابن باديس عن السعي إلى إصدار مجلَّة «الشهاب» خلفًا للمنتقد تعمل على نفس المبدإ والغاية، وتؤدِّي رسالتَها النبيلة بكلِّ صمودٍ، مصدَّرةً في الغالب بآياتٍ مفسَّرةٍ وأحاديثَ مشروحةٍ إلى غاية سنة (١٣٥٨هـ).

وقد أخذ الشيخ العلَّامة رحمه الله يكثِّف عملَه، ويوسِّع نشاطَه، ويعمِّق فكرتَه، مِن منبر المسجد والدروس المسجدية إلى منبر المجلَّة، إلى دعوة الأوساط السياسية المختلفة إلى الاتِّحاد والتغيير، مجسِّدًا طموحَه بتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريِّين (سنة ١٣٥١هـ ـ ٥ ماي ١٩٣٢م) برئاسته، فظهر دورُها الفعَّال في الإصلاح الدينيِّ والاجتماعيِّ على نطاقٍ واسعٍ، وقد تبلور نهجُه في الإصلاح بالقضاء على التخلُّف ومظاهرِه، وتحذيرِ الأُمَّة مِن الشرك بمختلف أنواعه، وإزالةِ الجمود الفكريِّ، ومحاربةِ التقاليد والبدع المنكرة والعادات الشركية المستحكِمة، ومقاومةِ الأباطيل والخرافات المتمكِّنة مِن المتنكِّرين للتوحيد مِن الصوفيِّين والقبوريِّين والطرقية وغيرهم، وذلك بتعريف الأُمَّة بدينها الحقِّ، والعملِ بتعاليمه وأحكامه، والتحلِّي بفضائله وآدابه، والدعوة إلى النهضة والحضارة في إطار إصلاح الدين والمجتمع، وذلك بواسطة نشاطاتٍ مختلفةٍ.

وكان للنشاط الصحفيِّ دورٌ بارزٌ ـ بصفته وسيلةً للسياسة والتهذيب ـ في تكوين القادة، وتوجيه الطاقات والجهود مسلَّحةً بالعلم والمعرفة، وبثِّ الوعي بين الأوساط الشعبية:

• فأَسَّست الجمعية صحيفةً أسبوعيةً «السنَّة المحمَّدية» (الصادرة بتاريخ

٨ ذي الحجَّة ١٣٥١هـ).

• ثمَّ خلفتها جريدة «الشريعة المطهَّرة» (الصادرة بتاريخ ٢٤ ربيع الأوَّل ١٣٥٢هـ).

• ثمَّ تَلَتْها بعد منعِها صحيفةُ «الصراط السوي» (الصادرة بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٣٥٢هـ)، وهذه الأخيرة ـ أيضًا ـ منعتْها الحكومة الفرنسية أسوةً بأخواتها.

• ولكنَّ جمعية العلماء لم تلبَثْ أن أسَّست جريدةَ «البصائر» (الصادرة بتاريخ أوَّل شوَّالٍ سنة ١٣٥٤هـ)، حيث بقيت هذه الجريدةُ لسانَ حالِ الجمعية مستمرَّةً في أداء رسالتها بالموازاة مع مجلَّة «الشهاب» التي ظلَّتْ مِلْكًا له ومستقلَّةً عن الجمعية، حيث كان ينطق فيها باسمه الشخصيِّ لا بوصفه رئيسًا للجمعية حفاظًا على مصير جمعية العلماء وجريدتها التي استمرَّت بعد وفاته إلى غاية (١٣٧٦هـ)، وإن تخلَّل انقطاعٌ في سلسلتها الأولى عند اقتراب الحرب العالمية الثانية.

وفي هذه المرحلة اتَّخذ الشيخ عبد الحميد بن باديس شعارَ «الحقِّ، والعدل، والمؤاخاة في إعطاء جميع الحقوق للذين قاموا بجميع الواجبات»، رجاءَ تحقيق مطالب الشعب الجزائريِّ بطريقٍ سلميٍّ، ولكنَّه بعد عودة وفد المؤتمر من باريس (١٣٥٥هـ) اقتضَتْ طبيعة المرحلة الجديدة إزاحتَه واستبداله بشعارٍ آخَرَ وهو: «لنعتمِدْ على أنفُسِنا، ولْنَتَّكِلْ على الله»، تعبيرًا عن العزم على الكفاح وغلقِ القلوب على فرنسا إلى الأبد، والاستعدادِ للدخول في معركةٍ ضاريةٍ، كما عبَّر عن ذلك

بقوله رحمه الله ـ مخاطبًا الشعبَ الجزائريَّ ـ: «...وإن ضيَّعتْ فرنسا فرصتَها هذه فإنَّنا نقبض أيديَنا ونُغلق قلوبَنا إلى الأبد... واعلم أنَّ عملك هذا ـ على جلالته ـ ما هو إلَّا خطوةٌ ووثبةٌ وراءها خطواتٌ ووثباتٌ، وبعدها إمَّا الحياة وإمَّا الممات».

وهذه الحقيقة عبَّر عنها ـ أيضًا ـ في مقالٍ آخَرَ سنة (١٣٥٦هـ) بلفظ «المغامرة والتضحية»، وهي طريق الكفاح والحرب للخلاص من فرنسا، وظلَّ ابن باديس وفيًّا لهذا المسلك الشموليِّ في مواجهته للاستعمار خلالَ كلِّ سنوات نشاطه السياسيِّ المندرج في نشاطه العامِّ، إلى أن تُوفِّي مساءَ الثلاثاء ٨ ربيع الأوَّل ١٣٥٩هـ الموافق لـ: ١٦ أفريل ١٩٤٠م، ودُفن بقسنطينة، تغمَّده الله برحمته وأسكنه فسيحَ جنانه.

هذا، وقد عمل ابن باديس ـ خلالَ فترات حياته ـ على تقريب القرآن الكريم بين يَدَيِ الأُمَّة، مفسِّرًا له تفسيرًا سلفيًّا، سالكًا طريقَ رُوَّاد التفسير بالمأثور، معتمِدًا على بيان القرآن للقرآن وبيانِ السُّنَّة له، آخذًا في الاعتبار أصولَ البيان العربيِّ، كما كانت عنايتُه فائقةً بالسُّنَّة المطهَّرة وبالعقيدة الصحيحة التي تخدم دعوتَه الإصلاحية، فوضع كتابَه: «العقائد الإسلامية من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية»، على نهجِ طريق القرآن في الاستدلال المتلائمِ مع الفطرة الإنسانية، بعيدًا عن مسلك الفلاسفة ومنهج المتكلِّمين، وحارب البدعَ والتقليد والشرك ومظاهره والتخلُّف، ودعا إلى النهضة والحضارة في إطار إصلاح الدِّين والمجتمع، وقد سانده علماءُ أَفَاضِلُ في دعوته ومَهَمَّته النبيلة، كما ساعدَتْه خبرتُه بعلوم العربية: آدابِها وقواعدِها، لذلك جاء أسلوبُه في مختلف كتاباته سهلًا ممتنِعًا،

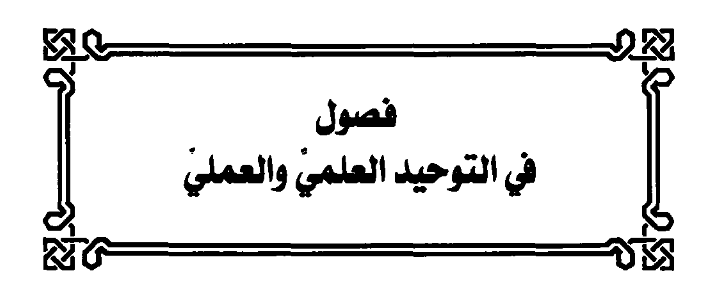
بعيدًا عن التعقيد اللفظيِّ، وكذا شعرُه الفيَّاض، هذا بغضِّ النظر عمَّا كان عليه من اطِّلاعٍ على المذاهب الفقهية المختلفة ـ كما هو ملموسٌ في فتاويه المتعدِّدة ـ فضلًا عن مذهب مالكٍ رحمه الله، ومِن علمٍ بالأصول، متمرِّسًا بأسلوبه ومتزوِّدًا بقواعده، مع الإدراك الصحيح والفهم التامِّ.

تلك هي بعض الجوانب مِن حياته وشخصيته وسيرته مختصرةً، فرغم الفترة الزمنية القصيرة نسبيًّا التي عاشها ابن باديس رحمه الله إلَّا أنَّ ما خلَّفه مِن كتاباتٍ مُهمَّةٍ في الصحف والمجلَّات والكتب القيِّمة كان له أثرٌ بالغٌ، ولا تزال هذه الكتابات والمقالات تُؤخذ منها دروسٌ وعِظاتٌ للمتأمِّل، وهي ـ حاليًّا ـ مصدرُ اهتمام الباحثين داخلَ القطر الجزائري وخارجَه، كلُّ هذه الآثار أحيَتْ ذِكْرَه، وخَلَّدت اسمَه، وأكَّدتْ عظمةَ شخصيته الفكرية وريادتَه في النهضة والتجديد والإصلاح[١].

❁❁❁

---

(١) انظر ترجمته في: «مجالس التذكير» و«آثار الإمام عبد الحميد بن باديس رحمه الله تعالى»، «مجلَّة اللغة العربية» (٢١/ ١٤٠) سنة (١٩٦٦)، «مذكِّرات توفيق المدني» (٢/ ١١)، «الشيخ عبد الحميد بن باديس والحركة الإصلاحية السلفية في الجزائر» و«الشيخ عبد الحميد بن باديس شيخ المربِّين والمصلحين في الجزائر في العصر الحديث» كلاهما للدكتور رابح تركي، «الأعلام» للزركلي (٤/ ٦٠)، «ابن باديس، حياته وآثاره» للدكتور عمَّار طالبي (١/ ٧٢)، «معجم أعلام الجزائر» (٨٢)، «معجم المفسِّرين» (١/ ٢٥٩) كلاهما للنويهض، «ابن باديس وعروبة الجزائر» للميلي (٩) وما بعدها.



التَّوْحِيدُ هُوَ اعْتِقَادُ وَحْدَانِيَّةِ اللهِ، وَإِفْرَادُهُ بِالعِبَادَةِ، وَالأَوَّلُ هُوَ التَّوْحِيدُ العِلْمِيُّ، وَالثَّانِي هُوَ التَّوْحِيدُ العَمَلِيُّ، وَلَا يَكُونُ المُسْلِمُ مُسْلِمًا إِلَّا بِهِمَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص]، ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ۝٤ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٥ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ۝٦﴾ [الكافرون].

[فصل: توحيده في ربوبيَّته]

وَمِنْ تَوْحِيدِهِ تَعَالَى: تَوْحِيدُهُ فِي رُبُوبِيَّتِهِ، وَهُوَ العِلْمُ بِأَنْ لَا خَالِقَ غَيْرُهُ وَلَا مُدَبِّرَ لِلْكَوْنِ وَلَا مُتَصَرِّفَ فِيهِ سِوَاهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة: ٥]، وَلِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ».

[فصل: توحيده في ألوهيته]

وَمِنْ تَوْحِيدِهِ تَعَالَى: تَوْحِيدُهُ فِي أُلُوهِيَّتِهِ، وَهُوَ العِلْمُ بِأَنَّهُ تَعَالَى هُوَ المُسْتَحِقُّ لِلْعِبَادَةِ وَحْدَهُ دُونَ سِوَاهُ، وَالقَصْدُ وَالتَّوَجُّهُ وَالقِيَامُ بِالعِبَادَاتِ كُلِّهَا إِلَيْهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء]، ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾﴾ [الأنعام]، ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام]، وَلِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ.

[فصل: انفراده بالخلق والرزق والشمول]

وَوَحْدَانِيَّتُهُ تَعَالَى فِي رُبُوبِيَّتِهِ تَسْتَلْزِمُ وَحْدَانِيَّتَهُ تَعَالَى فِي أُلُوهِيَّتِهِ، فَالمُنْفَرِدُ بِالخَلْقِ وَالرِّزْقِ وَالعَطَاءِ وَالمَنْعِ وَدَفْعِ الضَّرِّ وَجَلْبِ النَّفْعِ هُوَ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُفْرَدَ بِالعِبَادَةِ الَّتِي هِيَ غَايَةُ الخُضُوعِ وَالذُّلِّ مَعَ الفَقْرِ وَالحَاجَةِ لِلْعَزِيزِ الغَنِيِّ القَادِرِ المُنْعِمِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ۗ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ

حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿٦٠﴾ أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٣﴾ أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٦٤﴾ ﴾ [النمل].

[فصل: توحيده تعالى في شرعه]

وَمِنْ تَوْحِيدِهِ تَعَالَى: تَوْحِيدُهُ فِي شَرْعِهِ، فَلَا حَاكِمَ وَلَا مُحَلِّلَ وَلَا مُحَرِّمَ سِوَاهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧؛ يوسف: ٤٠، ٦٧]، ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٨٧﴾ ﴾ [المائدة]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓا۟ أَوْلَٰدَهُمْ سَفَهًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا۟ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ ۚ قَدْ ضَلُّوا۟ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ ﴿١٤٠﴾ ﴾ [الأنعام]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]،

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ [الشورى: ١٠]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ ﴾ [النساء].

[فصل: العبد لا يخلق أفعال نفسه]

وَمِنْ تَوْحِيدِهِ تَعَالَى فِي رُبُوبِيَّتِهِ: اعْتِقَادُ أَنَّ العَبْدَ لَا يَخْلُقُ أَفْعَالَ نَفْسِهِ، فَهُوَ كَمَا لَمْ يَخْلُقْ ذَاتَهُ وَلَمْ يَخْلُقْ صِفَاتِ ذَاتِهِ، كَذَلِكَ لَمْ يَخْلُقْ أَفْعَالَهُ، فَهُوَ كُلُّهُ مَخْلُوقٌ للهِ: ذَاتُهُ وَصِفَاتُهُ وَأَفْعَالُهُ، غَيْرَ أَنَّ لَهُ مُبَاشَرَةً لِأَفْعَالِهِ بِاخْتِيَارِهِ، فَبِذَلِكَ كَانَتْ أَعْمَالًا وَكَانَ مَسْؤُولًا عَنْهَا وَمُجَازًى عَلَيْهَا، وَتِلْكَ المُبَاشَرَةُ هِيَ كَسْبُهُ وَاكْتِسَابُهُ، فَيُسَمَّى العَبْدُ عَامِلًا وَكَاسِبًا وَمُكْتَسِبًا، وَلَا يُسَمَّى خَالِقًا لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣]، ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿٨﴾ ﴾ [الزلزلة].

[فصل: العبد يجري بمشيئة الله]

وَمِنْ تَوْحِيدِهِ تَعَالَى فِي رُبُوبِيَّتِهِ: اعْتِقَادُ أَنَّ العَبْدَ لَا يَخْرُجُ فِي جَمِيعِ تَصَرُّفَاتِهِ عَنْ مَشِيئَةِ اللهِ، غَيْرَ أَنَّ لَهُ اخْتِيَارًا يَجِدُهُ بِالضَّرُورَةِ مِنْ نَفْسِهِ، وَمَشِيئَةً يَجِدُهَا كَذَلِكَ فِيمَا يُمْكِنُهُ مِنْ أَفْعَالِهِ كَانَ بِهِمَا مُكَلَّفًا، ثُمَّ هُوَ لَا يَخْرُجُ بِهِمَا عَنْ

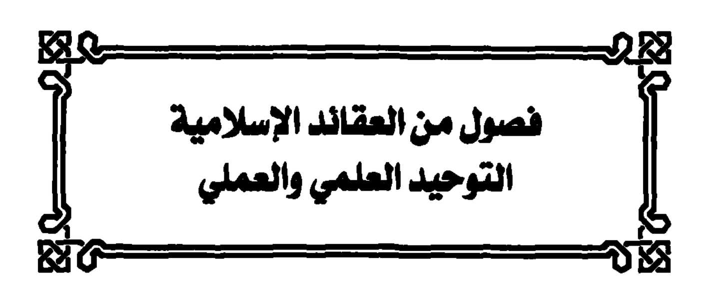
مَشِيئَةِ اللهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ [الإنسان]، وَلِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١]، وَلِقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وَلِقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، وَلِقَوْلِهِ: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].

[فصل: العبد لا يعلم الغيب]

وَمِنْ تَوْحِيدِهِ تَعَالَى فِي رُبُوبِيَّتِهِ: اعْتِقَادُ أَنَّ العَبْدَ لَا يَعْلَمُ الغَيْبَ، وَهُوَ: مَا غَابَ عَنِ الحَوَاسِّ وَلَا يُوصَلُ إِلَيْهِ بِصَحِيحِ النَّظَرِ، فَلَا يُعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا مَا جَاءَ فِي صَحِيحِ الخَبَرِ، فَيَجِبُ الإِيمَانُ بِهِ - حِينَئِذٍ - كَمَا جَاءَ بِدُونِ زِيَادَةٍ وَلَا تَنْقِيصٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَىْءٍ عَدَدًۢا ﴿٢٨﴾﴾ [الجن]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢]، وَلِقَوْلِهِ: ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾ [هود: ٣١]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وَلِقَوْلِهِ: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]،

وَلِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء]، وَلِقَوْلِهِ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنعام]، وَلِقَوْلِهِ: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣؛ الرعد: ٩؛ السجدة: ٦؛ الحشر: ٢٢؛ التغابن: ١٨]، وَلِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٢٦﴾﴾ [الملك]، وَلِقَوْلِهِ: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾﴾ [المائدة]، وَلِقَوْلِهِ: ﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [البقرة].

❁❁❁



التَّوْحِيدُ هُوَ اعْتِقَادُ وَحْدَانِيَّةِ اللهِ، وَإِفْرَادُهُ بِالعِبَادَةِ، وَالأَوَّلُ هُوَ التَّوْحِيدُ العِلْمِيُّ، وَالثَّانِي هُوَ التَّوْحِيدُ العَمَلِيُّ، وَلَا يَكُونُ المُسْلِمُ مُسْلِمًا إِلَّا بِهِمَا(١)،

---

(١) التوحيد ـ في اللغة ـ مصدر «وحَّد، يوحِّد، توحيدًا» أي: جعله واحدًا، ومادَّة «وحَّد» تدور على انفراد الشيء بذاته أو صفاته أو أفعاله، والتوحيد على وزن «تفعيل» تعني الوحدة والانفراد والتفرُّد، والمقصود من التفعيل هو للنسبة لا للجعل، فمعنى: «وحَّدتُ الله تعالى»: «نَسَبْتُه إلى الوحدانية» لا «جعلتُه واحدًا»، لأنَّ وحدانيته صفةٌ ذاتيَّةٌ له لا بجعل جاعلٍ، والتشديد فيه للمبالغة أي: بالغتُ في وصفه بذلك. [انظر: «الصحاح» للجوهري (٢/ ٥٤٧)، «مقاييس اللغة» لابن فارس (٦/ ٩٠)، «لسان العرب» لابن منظور (١٥/ ٢٣٠)، «الحجَّة في بيان المحجَّة» للأصفهاني (١/ ٣٣١)].

أمَّا التوحيد ـ في الشرع ـ فهو الإيمان بأنَّ الله تعالى متفرِّدٌ بصفات العظمة والكمال والجلال والجمال، والاعترافُ بتوحُّده بها، والاعتقاد أنه لا شريك له فيها، وإفراده وحده بالعبادة، قال السفاريني رحمه الله في [«لوامع الأنوار» (١/ ٥٧)] في تعريفه للتوحيد بالمعنى الشرعي: «هو إفراد المعبود بالعبادة مع اعتقاد وحدته ذاتًا وصفاتٍ وأفعالًا، فلا تقبل ذاته الانقسامَ بوجهٍ، ولا تشبه=

= صفاته الصفاتِ ولا تنفكُّ عن الذات، ولا يدخل أفعالَه الاشتراك».

وعبارة المصنِّف رحمه الله ـ في قسمته للتوحيد إلى علميٍّ وعمليٍّ ـ لا تخرج عن عبارات العلماء من جهة المعنى والمحتوى، ومن صور تنوُّعهم في التعبير عن أنواع التوحيد ما ذكره ابن تيمية رحمه الله، حيث قسم التوحيد إلى قوليٍّ وعمليٍّ [انظر: «مجموع الفتاوى» (١/ ٣٦٧)]، وقسمه ابن القيِّم رحمه الله إلى توحيد المعرفة والإثبات، وتوحيد القصد والطلب [انظر: «مدارج السالكين» (٣/ ٤٤٩)]، وفي موضعٍ آخر قسم التوحيد قسمين: التوحيد العلميُّ الخبريُّ، والتوحيد الإراديُّ الطلبيُّ [انظر: «مدارج السالكين» (٣/ ٤٥٠)]، وقال بعضهم: «التوحيد قسمان: توحيد السيادة وتوحيد العبادة» [«معتقد أهل السنَّة» للتميمي (١/ ٤٦)].

وهذه العبارات في مضمونها تتوافق ولا تختلف، لأنَّ التوحيد القوليَّ، والتوحيد العلميَّ الخبريَّ، وتوحيد المعرفة والإثبات، وتوحيد السيادة كلُّها تتعلَّق بذات الله تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله، فهي بمعنى **توحيد الربوبية ـ أوَّلًا ـ**: وهو الإقرار بأنَّ الله تعالى ربُّ كلِّ شيءٍ ومالكه وخالقه ورازقه، القادر على كلِّ فعلٍ كما شاء ومتى شاء، ليس له في ذلك ندٌّ ولا شريكٌ ولا مُعينٌ ـ كما سيأتي ـ.

وبمعنى **توحيد الأسماء والصفات ـ ثانيًا ـ** الذي هو اعتقاد انفراد الله بالكمال المطلق من جميع الوجوه بنعوت العظمة والجلال والجمال ـ كما تقدَّم ـ.

وهذان القسمان يتعلَّقان بالعلم والمعرفة.

أمَّا التوحيد العمليُّ، والتوحيد الإراديُّ الطلبيُّ، وتوحيد القصد والطلب، وتوحيد العبادة فإنها جميعًا بمعنى توحيد الألوهية والعبادة. =

....

= وهذه الأقسام الثلاثة من توحيد الربوبية، والأسماء والصفات، والألوهية والعبادة متلازمةٌ، كلُّ قسمٍ منها لا ينفكُّ عن الآخَر، فلا يكمُل توحيد العبد وإيمانه إلا باستكمالها جميعها، فلا ينفع توحيد الربوبية بدون توحيد الألوهية، ولا يقوم توحيد الألوهية بدون توحيد الربوبية، ولا يستقيم توحيد الله في ربوبيته وألوهيته بدون توحيده في أسمائه وصفاته [انظر: «الكواشف الجليَّة» للسلمان (٤٢٢)]، فالعلاقة الرابطة بين هذه الأقسام هي علاقة تلازمٍ وتضمُّنٍ وشمولٍ.

فتوحيد الربوبية يستلزم توحيد الألوهية، ومعنى ذلك أنَّ توحيد الألوهية خارجٌ عن مدلول الربوبية فلا يتحقَّق توحيد الربوبية إلَّا بتوحيد الألوهية، فمن آمن بتوحيد الربوبية لا يُدخله في الإسلام بخلاف توحيد الألوهية فإنه يتضمَّن توحيد الربوبية [انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العزِّ (١/ ٤١)]، أي: أنَّ توحيد الربوبية جزءٌ من معنى توحيد الألوهية، فالإيمان بتوحيد الألوهية يُدخل في الإسلام.

وعليه، فيتقرَّر أنَّ توحيد الربوبية علميٌّ اعتقاديٌّ، وتوحيد الألوهية عمليٌّ طلبيٌّ، والعملي متضمِّنٌ للعلميِّ، ذلك لأنَّ متعلَّقات الربوبية الأمورُ الكونية كالخلق والرزق والتدبير والإحياء والإماتة وغير ذلك، بينما متعلَّقات توحيد الألوهية الأوامرُ والنواهي، فإذا علم العبد أنَّ الله ربُّه لا شريك له في خلقه وأسمائه وصفاته ترتَّب عليه أن يعمل على طاعته وامتثال أوامره واجتناب نواهيه، أي: يعمل على عبادته [انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العزِّ (١/ ٤٢)، «دعوة التوحيد» للهرَّاس (٨٣، ٨٤)]. =

....

= ومنه يُفْهَم أنَّ عبادة الله وحده لا شريك له هي نتيجةٌ لاعترافٍ أوَّليٍّ بأنه لا ربَّ غير الله يَشْرَكه في خلقه وأمره، أي: تعلَّق القلب ابتداءً بتوحيد الربوبية، ثمَّ يرتقي بعدها إلى توحيد الألوهية، ولهذا قال ابن القيِّم رحمه الله في [«إغاثة اللهفان» (٢/ ١٣٥)]: «..والإلهية التي دعت الرسل أممهم إلى توحيد الربِّ بها: هي العبادة والتأليه، ومن لوازمها: توحيد الربوبية الذي أقرَّ به المشركون، فاحتجَّ الله عليهم به، فإنه يلزم من الإقرار به الإقرارُ بتوحيد الإلهية».

ومعنى كلام ابن القيِّم رحمه الله: أنَّ الله تعالى احتجَّ على المشركين بتوحيد الربوبية على توحيد الألوهية والعبادة لا العكس، فتبيَّن بذلك أنَّ توحيد الربوبية والأسماء والصفات وحده لا يكفي لإدخال صاحبه في الإسلام، ولا يُنقذه من النار، ولا يعصم مالَه ودمه إلَّا بتوحيد الألوهية والعبادة، وهو الذي عناه المصنِّف رحمه الله عند قوله: «ولا يكون المسلم مسلمًا إلَّا بهما»، وهو توحيد الألوهية المتضمِّن لتوحيد الربوبية.

أمَّا توحيد الأسماء والصفات فهو شاملٌ للنوعين معًا: توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، وذلك لأنه يقوم على إفراد الله تعالى بكلِّ ما له من الأسماء الحسنى والصفات العلى التي لا تنبغي إلَّا له سبحانه، والتي من جملتها: «الربُّ»، «الخالق»، «الرازق»، «الملك»، وهذا هو توحيد الربوبية، وكذلك من جملتها: «الله»، «الغفور»، «الرحيم»، «التوَّاب»، وهذا من توحيد الألوهية. [انظر: «الكواشف الجليَّة» للسلمان (٤٤٢)، «دعوة التوحيد» للهرَّاس (٨٤)].

وهذه الأقسام الثلاثة للتوحيد ليست تقسيمًا اصطلاحيًّا مِن وضع بعض العلماء،=

= وإنما هي من الحقائق الشرعية الثابتة بالاستقراء وتتبُّع النصوص القرآنية، وقد أفصح عن ذلك ابن القيِّم رحمه الله حيث قال في [«مدارج السالكين» (٣/ ٤٤٩)]: « كلُّ سورةٍ في القرآن فهي متضمِّنةٌ لنوعي التوحيد، بل نقول قولًا كلِّيًا: إنَّ كلَّ آيةٍ في القرآن فهي متضمِّنةٌ للتوحيد، شاهدةٌ به، داعيةٌ إليه، فإنَّ القرآن:

♦ إمَّا خبرٌ عن الله، وأسمائه وصفاته وأفعاله، فهو التوحيد العلميُّ الخبريُّ.

♦ وإمَّا دعوةٌ إلى عبادته وحده لا شريك له، وخلعِ كلِّ ما يُعْبَد من دونه، فهو التوحيد الإراديُّ الطلبيُّ.

♦ وإمَّا أمرٌ ونهيٌ، وإلزامٌ بطاعته في نهيه وأمره، فهي حقوق التوحيد ومكمِّلاته.

♦ وإمَّا خبرٌ عن كرامة الله لأهل توحيده وطاعته، وما فعل بهم في الدنيا، وما يكرمهم به في الآخرة، فهو جزاء توحيده.

♦ وإما خبرٌ عن أهل الشرك، وما فعل بهم في الدنيا من النكال، وما يحلُّ بهم في العقبى من العذاب، فهو خبرٌ عمَّن خرج عن حكم التوحيد.

فالقرآن كلُّه في التوحيد وحقوقه وجزائه، وفي شأن الشرك وأهله وجزائهم».

وقال محمَّد الأمين الشنقيطي رحمه الله في [«أضواء البيان» (٣/ ٤١٠)]: «وقد دلَّ استقراء القرآن العظيم على أنَّ توحيد الله ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأوَّل: توحيده في ربوبيته، وهذا النوع من التوحيد جُبلت عليه فِطَرُ العقلاء، قال تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [الزخرف: ٨٧]، الآية.. وهذا النوع من التوحيد لا ينفع إلَّا بإخلاص العبادة لله، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾ ﴾ [يوسف]، والآيات الدالَّة على ذلك كثيرةٌ جدًّا. =

....

= الثاني: توحيده جلَّ وعلا في عبادته، وضابط هذا النوع من التوحيد هو تحقيق معنى «لا إله إلَّا الله»، وهي متركِّبةٌ من نفيٍ وإثباتٍ:

فمعنى النفي منها: خلعُ جميع أنواع المعبودات غير الله كائنةً ما كانت في جميع أنواع العبادات كائنةً ما كانت.

ومعنى الإثبات منها: إفراد الله جلَّ وعلا وحده بجميع أنواع العبادات بإخلاصٍ، على الوجه الذي شرعه على ألسنة رسله عليهم الصلاة والسلام.

وأكثر آيات القرآن في هذا النوع من التوحيد، وهو الذي فيه المعارك بين الرسل وأممهم، ﴿ أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾ ﴾ [ص] .

النوع الثالث: توحيد الله جلَّ وعلا في أسمائه وصفاته، وهذا النوع من التوحيد ينبني على أصلين:

الأوَّل: تنزيه الله جلَّ وعلا عن مشابهة المخلوقين في صفاتهم، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى: ١١].

والثاني: الإيمان بما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ على الوجه اللائق بكماله وجلاله، كما قال بعد قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾ [الشورى] مع قطع الطمع عن إدراك كيفية الاتِّصاف، قال تعالى: ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾ ﴾ [طه]» [بتصرُّف].

وقال الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد رحمه الله في [«التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير» (٣٠)]: «هذا التقسيم الاستقرائيُّ لدى متقدِّمي علماء=

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص]، ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ۝٤ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٥ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ۝٦﴾ [الكافرون][1].

= السلف أشار إليه ابن جريرٍ وابن منده وغيرهما، وقرَّره شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيِّم، وقرَّره الزبيدي في «تاج العروس» وشيخنا الشنقيطي في «أضواء البيان» في آخرين ـ رحم الله الجميع ـ.

وهو استقراءٌ تامٌّ لنصوص الشرع، وهو مطَّردٌ لدى أهل كلِّ فنٍّ، كما في استقراء النحاة كلامَ العرب إلى اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ، والعرب لم تَفُهْ بهذا، ولم يعتب على النحاة في ذلك عاتبٌ، وهذا من أنواع الاستقراء».

(١) فالسورتان «الكافرون» و«الإخلاص» يُطْلَق على كلٍّ منهما سورة «الإخلاص» لأنهما أخلصتا التوحيدَ بكلِّ أنواعه:

فسورة «الكافرون» أخلصت العبادةَ لله تعالى، وفيها البراءة من الكافرين وما يشركون به في العبادة سواه، وسورة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص] أخلصت الاعتقادَ في الله تعالى، فهو الله الأحد المنفرد بالكمال المطلق من جميع الوجوه الذي له الأسماء الحسنى والصفات العليا لا نظير له ولا مثيل ولا مُعين ولا شريك، وفي معرض بيان انتظام سورتي «الكافرون» و«الإخلاص» لنوعي التوحيد لله والإخلاص له سبحانه يقول ابن القيِّم رحمه الله في [«بدائع الفوائد» (١/ ١٣٨)]: «فإنَّ هاتين السورتين سورتا الإخلاص، وقد اشتملتا على نوعي=

= التوحيد الذي لا نجاة للعبد ولا فلاح إلَّا بهما، وهما: توحيد العلم والاعتقاد المتضمِّنُ تنزيهَ الله عمَّا لا يليق به من الشرك والكفر والولد والوالد وأنه إلهٌ أحدٌ صمدٌ لم يلد فيكونَ له فرعٌ، ولم يولد فيكونَ له أصلٌ، ولم يكن له كفوًا أحدٌ فيكونَ له نظيرٌ، ومع هذا فهو الصمد الذي اجتمعت له صفات الكمال كلُّها، فتضمَّنت السورة إثباتَ ما يليق بجلاله من صفات الكمال، ونفيَ ما لا يليق به من الشريك أصلًا وفرعًا ونظيرًا، فهذا توحيد العلم والاعتقاد.

والثاني: توحيد القصد والإرادة، وهو أن لا يعبد إلَّا إيَّاه فلا يشركَ به في عبادته سواه، بل يكون وحده هو المعبود، وسورة ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾ [الكافرون] مشتملةٌ على هذا التوحيد.

فانتظمت السورتان نوعي التوحيد وأُخلصتا له، فكان ﷺ يفتتح بهما النهارَ في سنَّة الفجر ويختم بهما في سنَّة المغرب، وفي السنن أنه كان يوتر بهما فيكونان خاتمة عمل الليل كما كانا خاتمة عمل النهار».

وقال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (١/ ٣٦٧)]: «التوحيد الذي بعث الله به رسوله قولًا وعملًا.

فالتوحيد القولي مثل سورة الإخلاص ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص] والتوحيد العملي: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾ [الكافرون]، ولهذا كان النبيُّ ﷺ يقرأ بهاتين السورتين في ركعتي الفجر وركعتي الطواف وغير ذلك».

فاتَّضح ـ من خلال ما تقدَّم بيانه ـ أنَّ المصنِّف رحمه الله لم يخرج عمَّا ثبت بالاستقراء وتتبُّع النصوص من أنَّ التوحيد الذي نزلت به الكتب ودعت إليه الرسل على=

[فصل: توحيد الله في ربوبيَّته]

وَمِنْ تَوْحِيدِهِ تَعَالَى: تَوْحِيدُهُ فِي رُبُوبِيَّتِهِ(١)، وَهُوَ العِلْمُ بِأَنْ لَا خَالِقَ غَيْرُهُ

= ثلاثة أقسامٍ، غير أنه عبَّر عن توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء الصفات **بالتوحيد العلميِّ** كما سمَّاه ـ فيما تقدَّم ـ ابن القيِّم رحمه الله لتعلُّقه بالعلم والمعرفة والاعتقاد، وعبَّر عن توحيد الألوهية **بالتوحيد العمليِّ** لتعلُّقه بالعبادة كما سمَّاه ابن تيمية رحمه الله ـ فيما سبق ـ وهو ما يُطلِقون عليه توحيدَ القصد والطلب.

(١) تعرَّض المصنِّف رحمه الله فيما سبق إلى أجلِّ أبواب التوحيد وأعظمها قدرًا وهو توحيد الأسماء والصفات لارتباطه بالله عزَّ وجلَّ في ذاته وأسمائه وصفاته، وهو أحد قسمي التوحيد العلمي، حيث بيَّن فيه عقيدة أهل السنَّة القائمةَ على أصلين راسخين: **إثباتٌ بلا تشبيهٍ** أوَّلًا، **وتنزيهٌ بلا تعطيلٍ** ثانيًا. [انظر: «إمتاع الجليس» (ص ٣٠)].

ثمَّ عرَّج ـ في هذا الفصل ـ على القسم الثاني من التوحيد العلمي المتمثِّل في توحيد الربوبية وهو: الإقرار بأنَّ الله تعالى وحده لا شريك له، الخالق لكلِّ المخلوقات العلوية والسفلية والمرئيَّة وغيرها، والاعتراف بأنه سبحانه وحده المتصرِّف بهذا الكون، بيده جميع المقادير من رزقٍ وموتٍ وحياةٍ وما يتعلَّق بكافَّة أمور الخلائق، فهو المحيي المميت، النافع الضارُّ، الموجِد والمُعْدِم، والمتفرِّد بإجابة الدعاء عند الاضطرار، له الأمر كلُّه، بيده الخير كلُّه، لا يخرج شيءٌ عن ربوبيته،=

....

= وكلُّ من في السماوات والأرض عبدٌ له في قبضته وتحت قهره، ولا يستقلُّ شيءٌ سواه بإحداث أمرٍ من الأمور، بل ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن. [انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٠/ ٣٣١)، «مدارج السالكين» لابن القيِّم (١/ ٣٤)، «تيسير العزيز الحميد» لسليمان بن عبد الله (١٧)].

ويمكن اختصار تعريف توحيد الربوبية بأنه «إفراد الله تعالى بالخلق والحكم»، فكلاهما من خصائص الربوبية ومقتضياتها:

• فالخلق يشمل الخلق الأوَّل أي: ابتداء خلق جميع الخلائق والناس، والخلق الثاني: وهو البعث، كما قال تعالى: ﴿بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ۝١٥﴾ [ق]، وهذا يندرج في خصائص ربوبيَّته.

• والحكم يشمل: حكم الله القدري والكوني، فهو حكمه سبحانه بالنفع والضرر والرزق والتدبير ونحو ذلك ممَّا يقضي الله به تقديرًا وخلقًا.

• كما يشمل ـ أيضًا ـ حكمه الشرعي، وهو ما يقضي الله به شرعًا، فجميع أحكام الله الشرعية من مقتضيات ربوبيَّته.

وذلك مثل قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ ۝٥٧﴾ [الأنعام]، وقوله تعالى: ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢]، وقوله ﷺ: «إِنَّ اللهَ هُوَ الحَكَمُ وَإِلَيْهِ الحُكْمُ» [أخرجه أبو داود في «الأدب» (٥/ ٢٤٠) باب في تغيير الاسم القبيح، والنسائي في «آداب القضاة» (٨/ ٢٢٦) باب: إذا حكَّموا رجلًا فقضى بينهم، من حديث أبي شريح رضي الله عنه، والحديث صحَّحه الألباني في «إرواء الغليل» برقم (٢٦١٥)]، وهذا غير الحكم الشرعيِّ الدينيِّ من جهة امتثال العبد به ـ عمليًّا ـ خالصًا لله تعالى، فإنَّ=

وَلَا مُدَبِّرَ لِلْكَوْنِ وَلَا مُتَصَرِّفَ فِيهِ سِوَاهُ[1] ....

= هذا من توحيد الألوهية والعبادة، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١﴾﴾ [المائدة]، وقد يَرِدُ الحكم بالمعنيين معًا: الكونيِّ والشرعيِّ، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾﴾ [الكهف]، قال ابن القيِّم رحمه الله في [«شفاء العليل» (٢/ ٧٦٧)]: «فما كان من كونيٍّ فهو متعلِّقٌ بربوبيته وخلقه وما كان من الدينيِّ فهو متعلِّقٌ بإلهيته وشرعه، وهو ـ كما أخبر عن نفسه سبحانه ـ ﴿لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فالخلق قضاؤه وقدره وفعلُه، والأمر شرعه ودينه، فهو الذي خلق وشرع وأمر، وأحكامه جاريةٌ على خلقه قدرًا وشرعًا، ولا خروج لأحدٍ عن حكمه الكونيِّ القدريِّ».

هذا، وقد يغني ذكر الخلق ـ في اختصار التعريف ـ عن الملك، لأنَّ مخلوقات الله هي ملكُه، سواءٌ في الخلق الأوَّل أو الثاني، لقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌۢ ﴿١٢٠﴾﴾ [المائدة].

(١) وجديرٌ بالتنبيه أنَّ المصنِّف رحمه الله عرَّف توحيد الربوبية بالعلم ليُظهر تعلُّقه بالتوحيد العلميِّ الخبريِّ، غير أنَّ إطلاق العلم ـ في هذا المقام ـ قاصرٌ عن المعنى المطلوب، والأَوْلى التعبير بالإقرار لتضمُّنه العلمَ بالشيء عن تصديقٍ به، المستلزمَ لقبول الأخبار والإذعان للأحكام، وهو معنى الإيمان بانفراد الله بالربوبية.

كما أنَّ المصنِّف رحمه الله جعل ـ في تعريفه للتوحيد ـ العلمَ بأنَّ الله تعالى منفردٌ=

....

= بأمورٍ ثلاثةٍ: الخلق والتدبير والتصرُّف، والمعلوم بأنَّ كلًّا من التدبير والتصرُّف يتعلَّقان بالأمر، لأنَّ الله هو المدبِّر للأمر المتصرِّف به والقاضي به، فهذا حكمُه القدريُّ والكوني، وهو ما يقضي الله به تقديرًا وخلقًا، لذلك كان إفراد الله بالحكم أو بالأمر أوسع وأَوْلى من التعبير عن تفرُّده بلفظتي التدبير والتصرُّف.

هذا، وتوحيد الربوبية جُبلت عليه فِطَرُ العقلاء، فلا يوجد ـ في العالم ـ من يثبت صانعين متماثلين من كلِّ الوجوه، فهذا النوع من التوحيد «لم يذهب إلى نقيضه طائفةٌ معروفةٌ من بني آدم، بل القلوب مفطورةٌ على الإقرار به أعظم من كونها مفطورةً على الإقرار بغيره من الموجودات، كما قالت الرسل فيما حكى الله عنهم: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]» [«شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العزِّ (٧٧)].

والعرب في الجاهلية ـ بقطع النظر عن الحنفاء منهم ـ كانوا يتوقَّفون في إثبات توحيد الألوهية والعبادة لا الربوبية، فقد كان الشرك في الألوهية والعبادة سمةً غالبةً فيهم، على أنَّ منهم من أشرك في الربوبية أو في بعض خصائصها.

وعامَّة العرب وسوادهم ـ وإن كانوا يُقِرُّون بتوحيد الربوبية ـ إلَّا أنه لم يكن ذلك على وجه الكمال والتمام، فقد كان إقرارهم ببعض صفات الربوبية وخصائصها كاعترافهم بالخالق والرازق والمحيي والمميت والمدبِّر لشئون الخلق، ولم يكن ذلك حكمًا مطَّردًا على سائر المشركين.

قال الشهرستاني رحمه الله في [«الملل والنحل» (٣/ ٢١٩)]: «اعلم أنَّ العرب أصنافٌ شتَّى: فمنهم معطِّلةٌ، ومنهم محصِّلةٌ نوعَ تحصيلٍ. معطِّلة العرب: =

....

=	وهم أصنافٌ:

فصنفٌ منهم أنكروا الخالق والبعث والإعادة وقالوا بالطبع المحيي والدهر المفني، وهم الذين أخبر عنهم القرآن المجيد: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤].

.. وصنفٌ منهم أقرُّوا بالخالق وابتداء الخلق والإبداع، وأنكروا البعث والإعادة، وهم الذين أخبر عنهم القرآن: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ۝٧٨﴾ [يس].

.. وصنفٌ منهم أقرُّوا بالخالق وابتداء الخلق ونوعٍ من الإعادة، وأنكروا الرسل، وعبدوا الأصنام وزعموا أنهم شفعاؤهم عند الله في الدار الآخرة، وحجُّوا إليها ونحروا لها الهدايا، وقرَّبوا المقرَّبين، وتقرَّبوا إليها بالمناسك والمشاعر، وأحلُّوا وحرَّموا، وهم الدهماء من العرب إلَّا شرذمةً منهم».

لذلك كان القرآن الكريم يستدلُّ على الكفَّار باعترافهم بربوبية الله تعالى على وجوب توحيده في عبادته بأسلوب الاستفهام التقريريِّ، وفي هذا المعنى قال الشنقيطي في [«أضواء البيان» (٣/ ٤١١)]: «ولذلك يخاطبهم في توحيد الربوبية باستفهام التقرير، فإذا أقرُّوا بربوبيته احتجَّ بها عليهم على أنه هو المستحقُّ لأن يُعْبَد وحده، ووبَّخهم منكِرًا عليهم شِرْكَهم به غيرَه، مع اعترافهم بأنه هو الربُّ وحده؛ لأن من اعترف بأنه هو الربُّ وحده لزمه الاعتراف بأنه هو المستحقُّ لأن يُعْبَد وحده.	=

....

= ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ ﴾ [يونس: ٣١] إلى قوله: ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ﴾ [يونس: ٣١]، فلما أقرُّوا بربوبيته وبَّخهم منكِرًا عليهم شِرْكَهم به غيره، بقوله: ﴿فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ ﴾ [يونس].

ومنها قوله تعالى: ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾ [المؤمنون: ٨٤ ـ ٨٥]، فلمَّا اعترفوا وبَّخهم منكِرًا عليهم شِرْكَهم بقوله: ﴿قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [المؤمنون]، ثمَّ قال: ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾ [المؤمنون: ٨٦ ـ ٨٧]، فلما أقرُّوا وبَّخهم منكِرًا عليهم شِرْكَهم بقوله: ﴿قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ ﴾ [المؤمنون]، ثمَّ قال: ﴿ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾ [المؤمنون: ٨٨ ـ ٨٩]، فلمَّا أقرُّوا وبَّخهم منكِرًا عليهم شِرْكَهم بقوله: ﴿قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾ ﴾ [المؤمنون] .. والآيات بنحو هذا كثيرةٌ جدًّا، ولأجل ذلك ذَكَرْنا في غير هذا الموضع أنَّ كل الأسئلة المتعلِّقة بتوحيد الربوبية استفهاماتُ تقريرٍ، يراد منها أنهم إذا أقرُّوا رُتِّب لهم التوبيخ والإنكار على ذلك الإقرار؛ لأنَّ المُقِرَّ بالربوبية يلزمه الإقرار بالألوهية ضرورةً نحو قوله تعالى: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ [إبراهيم: ١٠]، وقوله: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا ﴾ [الأنعام: ١٦٤]».

وممَّا تقدَّم يتَّضح جليًّا أنَّ توحيد الربوبية الذي قرَّره أهل الكلام وأقرَّ به الخلق ـ ولو سلَّمْنا أنه على وجه التمام والكمال ـ فلا يكون توحيد صاحبه صحيحًا ولا ينفعه ولا ينجيه من الوعيد إلَّا بإخلاص العبادة لله وحده، =

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣][1]، ....

= قال ابن تيمية رحمه الله في [«تلخيص كتاب الاستغاثة» (الردّ على البكري) (١/ ٣٥٨)]: «وهذا التوحيد ـ توحيد الربوبية العامّة ـ كان المشركون يُقِرُّون به، فهو وحده لا ينجي من النار ولا يُدْخِل الجنَّة، بل التوحيد المنجي شهادةُ أَنْ لا إله إلا الله وأنَّ محمَّدًا رسول الله بحيث يُقِرُّ بأنَّ الله سبحانه هو المستحقُّ للعبادة دون ما سواه، وأنَّ محمَّدًا رسوله، فمن يطع الرسول فقد أطاع الله، ومن عصى الرسول فقد عصى الله»، وقال رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (١/ ٢٣)]: «فأمَّا توحيد الربوبية الذي أقرَّ به الخلق وقرَّره أهل الكلام فلا يكفي وحده، بل هو من الحجَّة عليهم»، وقال رحمه الله في موضعٍ آخر من «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٠٢): «ومعلومٌ أنَّ هذا هو تحقيق ما أقرَّ به المشركون من التوحيد ولا يصير الرجل بمجرَّد هذا التوحيد مسلمًا فضلًا عن أن يكون وليًّا لله أو من سادات الأولياء»، وقال ابن القيِّم رحمه الله في [«إغاثة اللهفان» (١/ ٤٧)]: «وأمَّا توحيد الربوبية الذي أقرَّ به المسلم والكافر، وقرَّره أهل الكلام في كتبهم، فلا يكفي وحده، بل هو الحجَّة عليهم، كما بيَّن ذلك ـ سبحانه ـ في كتابه الكريم في عدَّة مواضع».

قلت: وقد تقدَّم كلام الشنقيطيِّ رحمه الله في إيراده بعضَ الأمثلة من القرآن الكريم التي احتجَّ فيها عليهم بالربوبية على وجوب توحيده في الألوهية والعبادة، انظر: (ص ٣٦).

(١) وتمام الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ۝٣﴾ [فاطر]. =

﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤][(١)]، ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة: ٥][(٢)]، وَلِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا

= قال ابن كثير رحمه الله في [«تفسيره» (٣/ ٥٤٧)]: «ينبِّه تعالى عباده ويرشدهم إلى الاستدلال على توحيده في إفراد العبادة له، كما أنه المستقلُّ بالخلق والرزق فكذلك فليُفْرَدْ بالعبادة ولا يُشْرَكْ به غيرُه من الأصنام والأنداد والأوثان، ولهذا قال: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ۝٣﴾، أي: فكيف تُؤفكون بعد هذا البيان ووضوح هذا البرهان، وأنتم بعد هذا تعبدون الأنداد والأوثان؟».

(١) قال السعدي رحمه الله في [«تيسير الكريم الرحمن» (٣٢٨)]: «أي: له **الخلق** الذي صدرت عنه جميع المخلوقات: علويُّها وسفليُّها، أعيانها وأوصافها وأفعالها، **والأمر** المتضمِّن للشرائع والنبوَّات، **فالخلق**: يتضمَّن أحكامَه الكونية القدرية، **والأمر**: يتضمَّن أحكامَه الدينية الشرعية، وثَمَّ أحكام الجزاء، وذلك يكون في دار البقاء».

(٢) والمراد بالآية أنَّ الله تعالى يُحْكِم الأمرَ بقضائه وقدره من السماء فيُنْزله إلى الأرض.
[انظر: «فتح القدير» للشوكاني (٤/ ٢٤٨)].

قال السعدي رحمه الله في [«تيسير الكريم الرحمن» (٧٦٧)]: «﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ القدريَّ والأمر الشرعيَّ، الجميعُ هو المتفرِّد بتدبيره، نازلةً تلك التدابير من عند المليك القدير ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾، فيُسْعِد بها ويُشقي، ويُغني ويُفقر، ويُعِزُّ ويُذِلُّ، ويُكرم ويُهين، ويرفع أقوامًا ويضع آخَرين، ويُنزل الأرزاق.
﴿ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ أي: الأمر ينزل من عنده ويعرج إليه ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ =

مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ»(١).

= ﴿سَنَةٖ مِّمَّا تَعُدُّونَ ۝٥﴾ [السجدة]، وهو يعرج إليه ويصله في لحظةٍ».

(١) أخرجه البخاري في «الأذان» (٢/ ٣٢٥) باب الذكر بعد الصلاة، وفي مواضع أخرى من الصحيح، ومسلمٌ في «المساجد ومواضع الصلاة» (٥/ ٩٠) باب استحباب الذكر بعد الصلاة؛ من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

والحديث شرحه ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٤٤٧)] حيث قال ما نصُّه: «والمعنى أنَّ صاحب الجَدِّ لا ينفعه منك جَدُّه، أي: لا ينجيه ويخلِّصه منك جَدُّه، وإنما ينجيه الإيمان والعمل الصالح، و«الجَدُّ»: هو الغنى وهو العظمة وهو المال. بيَّن صلى الله عليه وسلم أنه من كان له في الدنيا رئاسةٌ ومالٌ لم يُنجِه ذلك ولم يخلِّصه من الله، وإنما ينجيه من عذابه إيمانُه وتقواه؛ فإنه صلى الله عليه وسلم قال: «اللَّهُمَّ لا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ»، فبيَّن في هذا الحديث أصلين عظيمين:

أحدهما: توحيد الربوبية، وهو أن لا معطيَ لما منع الله، ولا مانع لما أعطاه، ولا يُتوكَّل إلَّا عليه ولا يُسأل إلَّا هو.

والثاني: توحيد الإلهية، وهو بيان ما ينفع وما لا ينفع، وأنه ليس كلُّ من أُعطي مالًا أو دنيا أو رئاسةً كان ذلك نافعًا له عند الله منجيًا له من عذابه، فإنَّ الله يعطي الدنيا من يحبُّ ومن لا يحبُّ، ولا يعطي الإيمانَ إلَّا من يحبُّ، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلۡإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكۡرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ ۝١٥ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ۝١٦ كَلَّاۖ﴾ [الفجر: ١٥ ـ ١٧] يقول: ما كلُّ من وسَّعتُ عليه أكرمتُه، ولا كلُّ من قَدَرْتُ عليه أكون قد أهنتُه، بل هذا ابتلاءٌ ليشكر العبدُ على=

[فصل: توحيده في ألوهيَّته]

وَمِنْ تَوْحِيدِهِ تَعَالَى: تَوْحِيدُهُ فِي أُلُوهِيَّتِهِ، وَهُوَ العِلْمُ بِأَنَّهُ تَعَالَى هُوَ المُسْتَحِقُّ لِلْعِبَادَةِ وَحْدَهُ دُونَ سِوَاهُ، وَالقَصْدُ وَالتَّوَجُّهُ وَالقِيَامُ بِالعِبَادَاتِ كُلِّهَا إِلَيْهِ[1]،

= السرَّاء ويصبر على الضرَّاء، فمن رُزق الشكرَ والصبرَ كان كلُّ قضاءٍ يقضيه الله خيرًا له كما في الصحيح عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «لَا يَقْضِي اللهُ لِلْمُؤْمِنِ مِنْ قَضَاءٍ إِلَّا كَانَ خَيْرًا لَهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ: إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ» [أخرج أوَّله الشهاب القضاعيُّ في «مسنده» (٥٩٦) بلفظ: «عَجَبًا لِلْمُؤْمِنِ فَوَاللهِ لَا يَقْضِي اللهُ لِلْمُؤْمِنِ قَضَاءً إِلَّا كَانَ خَيْرًا لَهُ» من حديث أنسٍ رضي الله عنه، وأخرج سائرَه مسلمٌ في «الزهد» (١٨/ ١٢٥) باب: «المؤمن أمرُه كلُّه خيرٌ» بلفظ: «عَجَبًا لِأَمْرِ المُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ» من حديث صهيبٍ رضي الله عنه، وليس في صحيح البخاري].

و«توحيد الإلهية» أن يعبد الله ولا يشرك به شيئًا، فيطيعه ويطيع رسله ويفعل ما يحبُّه ويرضاه، وأمَّا «توحيد الربوبية» فيدخل ما قدَّره وقضاه وإن لم يكن ممَّا أمر به وأوجبه وأرضاه، والعبد مأمورٌ بأن يعبد الله ويفعل ما أمر به وهو توحيد الإلهية، ويستعين الله على ذلك وهو توحيدٌ له فيقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة]».

(١) المراد بتوحيد الألوهية هو: العلم والاعتراف بأنَّ الله ذو الألوهية والمعبودية على=

....

= خلقه أجمعين، ويتحقَّق هذا التوحيد بإفراد الله تعالى بالعبادة، واستحقاقه لها كلِّها وحده دون سواه: قولًا وفعلًا وقصدًا بجميع أفعال عباده: الظاهرة والباطنة والبدنية والمالية التي تعبَّدهم بها، سواءٌ كانت عباداتٍ قلبيةً: من محبَّةٍ وخوفٍ ورجاءٍ وتوكُّلٍ ورغبةٍ ورهبةٍ، أو عباداتٍ قوليةً: من تكبيرٍ وتسبيحٍ وتهليلٍ وتحميدٍ وقراءةِ قرآنٍ وغيرها من الأذكار، أو عباداتٍ فعليةً: من صلاةٍ وزكاةٍ وصيامٍ وحجٍّ ونذرٍ وغيرها من أنواع العبادات المشروعة، وبإخلاصها له وحده طاعةً له وتقرُّبًا إليه.

وتوحيد الألوهية يسمَّى ـ أيضًا ـ بـ«توحيد العبادة»، فهو بالنظر إلى إضافته إلى الله تعالى فهو توحيد الألوهية، وبالنظر إلى من يتقرَّب إليه بهذه العبادة من العابدين فهو توحيد عبادةٍ أي: توحيد الله بأفعال عباده، ويسمَّى توحيد الألوهية ـ أيضًا ـ «توحيدَ الإرادة والقصد»، و«توحيد الطلب».

ومن أجل توحيد الألوهية والعبادة خلق الله الجنَّةَ والنار، والجنَّ والإنس، ومن أجله أُرسلت الرسل وأُنزلت الكتب، ودَعَتْ إليه الرسل أُمَمَها، فحصل فيه الجدل ووقعت بينهم الخصومة، وافترق الناس بسببه فريقين: مؤمنين وكفَّارًا، سعداءَ أهل الجنَّة وأشقياءَ أهل النار، فشُرع من أجله الجهادُ لإعلائه وإقامته، وضمن هذا المعنى يقول ابن القيِّم رحمه الله في [«مدارج السالكين» (٣/ ٣٩٧)]: «وهو التوحيد الذي دَعَتْ إليه الرسل، ونزلت به الكتب، وعليه الثواب والعقاب، والشرائع كلُّها تفاصيله وحقوقه، وهو توحيد الإلهية والعبادة، وهو الذي لا سعادة للنفوس إلَّا بالقيام به علمًا وعملًا وحالًا، وهو أن يكون الله وحده أحبَّ=

= إلى العبد من كلِّ ما سواه، وأخوف عنده من كلِّ ما سواه، وأرجى له من كلِّ ما سواه، فيعبده بمعاني الحبِّ والخوف والرجاء بما يُحبُّه هو ويرضاه، وهو ما شرعه على لسان رسوله، لا بما يريد العبد ويهواه، وتلخيصُ ذلك في كلمتين: «إيَّاك أريد بما تريد»، فالأولى: توحيدٌ وإخلاصٌ، والثانية: اتِّباعٌ للسنَّة وتحكيمٌ للأمر».

وفي هذا السياق قال السعديُّ رحمه الله في [«الحقّ الواضح المبين» (١١١)]: «وهذا النوع ـ أي: توحيد الألوهية ـ زبدة رسالة الله لرسله، فكلُّ نبيٍّ يبعثه الله يدعو قومه يقول: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥؛ هود: ٥٠، ٦١، ٨٤؛ المؤمنون: ٢٣، ٣٢]، ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وهو الذي خلق الله الخلقَ لأجله، وشرع الجهادَ لإقامته، وجعل الثواب الدنيويَّ والأخرويَّ لمن قام به وحقَّقه، والعقابَ لمن تركه، وبه يحصل الفرق بين أهل السعادة القائمين به وأهلِ الشقاوة التاركين له».

وقال رحمه الله ـ أيضا ـ في [«القول السديد» (١٣)]: «فجميع الكتب السماوية وجميع الرسل دَعَوْا إلى هذا التوحيد، ونَهَوْا عن ضدِّه من الشرك والتنديد، وخصوصًا محمَّدٌ ﷺ، وهذا القرآن الكريم فإنه أَمَرَ به وفَرَضَه وقرَّره أعظمَ تقريرٍ، وبيَّنه أعظمَ بيانٍ، وأخبر أنه لا نجاة ولا فلاح ولا سعادة إلَّا بهذا التوحيد، وأنَّ جميع الأدلَّة العقلية والنقلية والأفقية والنفسية أدلَّةٌ وبراهين على هذا الأمر بهذا التوحيد ووجوبه، فالتوحيد هو حقُّ الله الواجب على العبيد، وهو أعظم أوامر الدين وأصلُ الأصول كلِّها وأساسُ الأعمال». =

= وضابط توحيد الله تعالى في عبادته هو تحقيق معنى «لا إله إلَّا الله»، فهي كلمة التوحيد وكلمة الإخلاص، فهي تعني أنَّ المستحِقَّ للعبادة هو الله وحده، لأنَّ المرادَ بـ «لا إله» نفيُ استحقاق جميع المعبودات سوى الله للعبادة، والمرادَ بـ «إلَّا الله» هو حصرُ استحقاق العبادة لله وحده لا شريك له، ففي كلمة التوحيد: إخلاصُ التوحيد وإخلاص العبادة لأنها تنفي الشركَ وتثبت العبادةَ لله تعالى، وتسمَّى كلمةَ التقوى كما في قوله تعالى: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [الفتح: ٢٦] لأنها تقي مَن النار من قالها مخلصًا، وتسمَّى العروة الوثقى كما في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ولهذه الكلمة تسمياتٌ أخرى، فهي تدلُّ على أنَّ التوحيد هو أوَّل واجبٍ على المكلَّف، قال أبو بكر بنُ المنذر رحمه الله في [كتاب «الإجماع» (١٤٤)]: «أجمع كلُّ من نحفظ عنه أنَّ الكافر إذا قال: «أشهد أَنْ لا إله إلا الله وأنَّ محمَّدا عبده ورسوله، وأنَّ كلَّ ما جاء به محمَّدٌ حقٌّ، وأبرأ من كلِّ دينٍ يخالف دينَ الإسلام» ـ وهو بالغٌ صحيحٌ يعقل ـ أنه مسلمٌ»، وهذا التوحيد هو أوَّل ما بدأ به الرسلُ دعوتَهم لأقوامهم، قال الشنقيطيُّ رحمه الله في [«أضواء البيان» (٧/ ٢٥٤)] عند قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ۝٤٥﴾ [الزخرف]: «ما تضمَّنته هذه الآية الكريمة من أنَّ جميع الرسل جاءوا بإخلاص التوحيد لله، الذي تضمَّنته كلمة «لا إله إلَّا الله» جاء موضَّحًا في آياتٍ كثيرةٍ: كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا =

....

= في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت ﴾ [النحل: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون ﴿٢٥﴾ ﴾ [الأنبياء]، وذلك التوحيد هو أوَّل ما يأمر به كلُّ نبيٍّ أمَّتَه، قال تعالى: ﴿لقد أرسلنا نوحا إلى قومه فقال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿وإلى عاد أخاهم هودا قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره ﴾ [الأعراف: ٦٥؛ هود: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿وإلى ثمود أخاهم صالحا قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره ﴾ [الأعراف: ٧٣؛ هود: ٦١]، وقال تعالى: ﴿وإلى مدين أخاهم شعيبا قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره ﴾ [الأعراف: ٨٥؛ هود: ٨٤]، إلى غير ذلك من الآيات».

وأوضح الشنقيطيُّ رحمه الله في [«أضواء البيان» (٣/ ٨)] ـ أيضًا ـ عند تفسير قوله تعالى: ﴿ قل إنما يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد فهل أنتم مسلمون ﴿١٠٨﴾ ﴾ [الأنبياء] بأنَّ الدين الإسلاميَّ قائمٌ على كلمة التوحيد بقوله: «ومعلومٌ أنَّ لفظة «إنما» مِن صِيَغ الحصر، فكأنَّ جميع ما أُوحي إليه منحصرٌ في معنى «لا إله إلَّا الله»، وقد ذكَرْنا في كتابنا «دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب» أنَّ حصر الوحي في آية «الأنبياء» هذه في توحيد العبادة حصرٌ له في أصله الأعظم الذي يرجع إليه جميعُ الفروع، لأنَّ شرائع الأنبياء كلِّهم داخلةٌ في ضمن معنى «لا إله إلَّا الله» لأنَّ معناها: خلعُ جميع المعبودات غيرَ الله جلَّ وعلا في جميع أنواع العبادات، وإفرادُه جلَّ وعلا وحده بجميع أنواع العبادات،=

= فيدخل في ذلك جميع الأوامر والنواهي: القولية والفعلية والاعتقادية».

وفي مَعْرِض شرح قوله تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴿٢٢﴾﴾ [الإسراء] قال الشيخ ابن باديس رحمه الله في [«تفسيره» (مجالس التذكير) (٨٢)] عن هذا التوحيد بأنه: «هو أساس الدين كلِّه، وهو الأصل الذي لا تكون النجاة ولا تُقبل الأعمال إلَّا به، وما أرسل الله رسولًا إلَّا داعيًا إليه، ومذكِّرًا بحججه، وقد كانت أفضلُ كلمةٍ قالها الأنبياء عليهم الصلاة والسلام هي كلمةَ «لا إله إلَّا الله»، وهي كلمته الصريحة فيه، ولا تكاد سورةٌ من سور القرآن تخلو من ذكره والأمر به والنهي عن ضدِّه».

هذا، وقد استفاضت نصوصٌ قرآنيةٌ وحديثيةٌ ـ غير التي سبق ذكرُها ـ في الدلالة على هذه المعاني المتعلِّقة بهذا الباب:

فمن القرآن:

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الزمر]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿١١﴾ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾ قُلْ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٣﴾ قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى ﴿١٤﴾ فَٱعْبُدُوا۟ مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِۦ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ =

= خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٥﴾ ﴾ [الزمر]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ [آل عمران: ٦٤].

ومن السنَّة:

• حديثُ معاذ بن جبلٍ رضي الله عنه قال: «أَنَا رَدِيفُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ» قُلْتُ: «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ»، ثُمَّ قَالَ مِثْلَهُ ثَلَاثًا: «هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ اللهِ عَلَى العِبَادِ؟» قُلْتُ: «لَا»، قَالَ: «حَقُّ اللهِ عَلَى العِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا» ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ» قُلْتُ: «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ»، قَالَ: «هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ العِبَادِ عَلَى اللهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؟ أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ» [أخرجه البخاريُّ في «الاستئذان» (١١/ ٦٠) باب من أجاب بـ «لبَّيك وسعديك»، وفي مواضع أخرى بألفاظٍ متقاربةٍ في الصحيح، ومسلمٌ في «الإيمان» (١/ ٢٢٩)، والترمذيُّ في «الإيمان» (٥/ ٢٦) باب ما جاء في افتراق هذه الأمَّة من حديث معاذ بن جبلٍ رضي الله عنه].

• حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللهِ مَا الْمُوجِبَتَانِ؟» فَقَالَ: «مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ، وَمَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ»» [أخرجه مسلمٌ في «الإيمان» (٢/ ٩٣)].

• وعنه ـ أيضًا ـ قال: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ لَقِيَ اللهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ دَخَلَ النَّارَ»» [أخرجه مسلمٌ في «الإيمان» (٢/ ٩٣)].

• وحديث ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: «لَمَّا بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ إِلَى نَحْوِ=

....

= أَهْلِ اليَمَنِ قَالَ لَهُ: «إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللهَ تَعَالَى» [أخرجه البخاريُّ في «التوحيد» (١٣/ ٣٤٧) باب: ما جاء في دعاء النبيِّ ﷺ أمَّته إلى توحيد الله تبارك وتعالى، ومسلمٌ في «الإيمان» بلفظ: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ»، وبلفظٍ آخر «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ»].

تنبيه:

هذا، ويجدر التنبيه إلى أمرين مهمَّين وهما:

الأمر الأوَّل: أنَّ أعظم أنواع التوحيد كلِّها وأهمَّها هو توحيد الألوهية والعبادة، إذ هو أساس الدين كلِّه، وبه تساس الحياة، وعليه تُبنى الشريعة، فلا تُقبل الأعمال ولا تكون النجاة إلَّا به، لذا فما أرسل الله من رسولٍ إلَّا وبعثه بمدلوله ـ كما تقدَّم من الآيات والأحاديث ـ.

ومِن ثَمَّ يتبيَّن بطلان ما زعمه الأشاعرة وغيرهم من المتكلِّمين ومن وافقهم من المتصوِّفة من أنَّ منتهى التوحيد هو: «أنَّ الله تعالى واحدٌ في ذاته لا قسيم له، وواحدٌ في صفاته لا شبيه له، وواحدٌ في أفعاله لا شريك له» [انظر: «نهاية الإقدام» (٩٠) و«المِلَل والنِّحَل» (١/ ٥٢) كلاهما للشهرستاني، «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣/ ٩٨)، «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العزِّ (٨٤)]، ولهذا عرَّفوا كلمة التوحيد بأنها: «لا ربَّ إلَّا الله» أو «لا خالق إلَّا الله».

ولا يخفى خلوُّ تعريفات المتكلِّمين ومن تبعهم عن توحيد الله بأفعال العباد وهو توحيد الألوهية والعبادة، بل لمَّا لم يعرفوا مدلولَه فسَّروه بتوحيد الربوبية،=

= وهذا التوحيد يكاد يُطْبِق عليه غالب البشر، لِما فطر الله عليه الخلائقَ من الإيمان بالله تعالى ربًّا وخالقًا، ولو كان هذا حقًّا للزم أن يكون المشركون موحِّدين لأنهم أقرُّوا بتوحيد الربوبية، والمعلوم أنَّ هذا القول فيه من الباطل ما لا يخفى، قال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٣/ ١٠١)] ما نصُّه: «فقد تبيَّن أنَّ ما يسمُّونه توحيدًا فيه ما هو حقٌّ وفيه ما هو باطلٌ، ولو كان جميعه حقًّا فإنَّ المشركين إذا أقرُّوا بذلك كلِّه لم يخرجوا من الشرك الذي وصفهم به في القرآن وقاتلهم عليه الرسول ﷺ، بل لا بدَّ أن يعترفوا أنه لا إله إلَّا الله، وليس المراد بـ«الإله» هو القادر على الاختراع كما ظنَّه مَنْ ظنَّه مِن أئمَّة المتكلِّمين حيث ظنُّوا أنَّ الإلهية هي القدرة على الاختراع دون غيره وأنَّ مَن أقرَّ بأنَّ اللهَ هو القادر على الاختراع دون غيره فقد شهد أَنْ لا إله إلَّا هو، فإنَّ المشركين كانوا يُقِرُّون بهذا وهُم مشركون كما تقدَّم بيانه، بل الإله الحقُّ هو الذي يستحقُّ بأن يُعْبَد، فهو إلهٌ بمعنى «مألوهٌ»، لا إلهٌ بمعنى «آلِهٌ»، والتوحيد أن يعبد الله وحده لا شريك له، والإشراك أن يجعل مع الله إلهًا آخر، وإذا تبيَّن أنَّ غاية ما يقرِّره هؤلاء النُّظَّار، أهل الإثبات للقَدَر المنتسبون إلى السنَّة إنما هو توحيد الربوبية وأنَّ الله ربُّ كلِّ شيءٍ، ومع هذا فالمشركون كانوا مقرِّين بذلك مع أنهم مشركون».

قلت: ويستحيل أن يكون التوحيد الذي بُعثت الرسل الكرام للدعوة إليه هو توحيدَ الربوبية الذي لم يخالف فيه إلَّا الشواذُّ من الناس في القديم والحديث، وإنما التوحيد فيما جحدوه وصدُّوا عنه وهو إفراد الله تعالى بالعبادة.

ويعود سبب خطإ المتكلِّمين في فهم مدلول توحيد الألوهية إلى حملهم للنصوص=

....

= والآثار على المصطلحات المستحدثة بعد عهد النبيِّ ﷺ بعيدًا عن تخاطُب العرب وفهم السلف، ونظرًا للنتائج السيِّئة المنجرَّة عن هذا الانحراف فإنَّ المقام يقتضي إقامةَ الفرق بين مفهوم توحيد الربوبية والألوهية على الجهات التالية:

• من جهة الاشتقاق: فـ «الربُّ» و«الإله» مفهومان متغايران لغةً وشرعًا، وباختصارٍ فالربوبية مشتقَّةٌ من لفظ «الربِّ»، وقد جاءت مستعمَلةً في اللغة وفهم السلف بمعانٍ ثلاثةٍ: الأوَّل: بمعنى مالك الشيء وصاحبه، والثاني: بمعنى السيِّد المطاع، والثالث: بمعنى المصلح للشيء المدبِّر له، قال ابن القيِّم رحمه الله في [«بدائع الفوائد» (٢/ ٢٤٩)]: «فإنَّ الربَّ هو القادر الخالق البارئ المصوِّر، الحيُّ القيُّوم، العليم السميع البصير، المحسن المنعم الجواد، المعطي المانع، الضارُّ النافع، المقدِّم المؤخِّر، الذي يُضِلُّ من يشاء ويهدي من يشاء، ويُسعد من يشاء ويُشقي من يشاء، ويُعِزُّ من يشاء ويُذِلُّ من يشاء، إلى غير ذلك من معاني ربوبيته التي له منها ما يستحقُّه من الأسماء الحسنى».

بينما الألوهية مشتقَّةٌ من لفظ «الإله»، وقد جاءت مستعمَلةً في فهم السلف على كلِّ معبودٍ حقًّا كان أو باطلًا، لذلك جاءت كلمة الإخلاص والتوحيد تنفي استحقاقَ المعبودات الباطلة للعبادة، وتحصر استحقاقَ العبادة لله تعالى، قال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (١٠/ ٢٤٩)]: «فإنَّ الإله هو المألوه، والمألوه هو الذي يستحقُّ أن يُعْبَد، وكونه يستحقُّ أن يُعْبَد هو بما اتَّصف به من الصفات التي تستلزم أن يكون هو المحبوبَ غايةَ الحبِّ المخضوعَ له غايةَ الخضوع»، وقال ابن القيِّم رحمه الله في [«إغاثة اللهفان» (١/ ٢٧)]: «فإنَّ=

....

= الإله هو الذى تألهه القلوب: محبَّةً وإنابةً وإجلالًا وإكرامًا وتعظيمًا وذلًّا وخضوعًا وخوفًا ورجاءً وتوكُّلًا» [وانظر: «مدارج السالكين» لابن القيِّم (١/ ٣٢)].

وعليه يظهر أنَّ الربَّ والإله كلمتان متغايرتان في مفهومَيْهما، فحملُ معنى «الإله» على القادر على الاختراع أو نحوه من معاني الربِّ هو قولٌ مبتدَعٌ في اللغة والشرع.

• من جهة المدلول: فمدلول توحيد الربوبية علميٌّ اعتقاديٌّ، بينما مدلول توحيد الألوهية عمليٌّ طلبيٌّ، والعمليُّ متضمِّنٌ للعلمي، لذلك كان توحيد الربوبية جزءًا من معنى توحيد الألوهية، وتوحيدُ الألوهية خارجٌ عن مدلول توحيد الربوبية، ولا يتحقَّق التوحيد إلَّا بتوحيد الألوهية والعبادة.

• وعليه فمن جهة الالتزام والتضمُّن فإنَّ توحيد الربوبية يستلزم توحيد الألوهية الخارجَ عنه ولا يتم كاملًا إلَّا به، بينما توحيد الألوهية والعبادة يتضمَّن توحيد الربوبية لكونه جزءًا من معناه.

• من جهة التعلُّق: فمتعلَّقات الربوبية الأمورُ الكونية كالخلق والتدبير والتصوير، والإنعام والرزق، والإحياء والإماتة، وغيرها من معاني الربوبية. ومتعلَّقات توحيد الألوهية الأوامرُ والنواهي، فإذا علم العبد أنَّ الله ربُّه لا شريك له في أسمائه وخلقه وصفاته فإنَّ ذلك يستلزم أن يعمل على عبادته وطاعته بامتثال الأوامر واجتناب النواهي.

• من جهة إضافة الأفعال: فتوحيد الربوبية هو توحيد الله بأفعاله سبحانه كالخلق=

....

= والتدبير والتصوير والرزق، وأمَّا توحيد الألوهية فهو توحيد الله بأفعال عباده من عموم العبادات وسائر القربات الظاهرة والباطنة من قولٍ أو فعلٍ أو تركٍ، فيجب على العبد أن يصرفها لله تعالى لا شريك له.

• **من جهة مآل الإيمان بالتوحيد:** فإنَّ توحيد الربوبية الذي أقرَّ به معظم المشركين لا يُدخل من آمن به الإسلامَ، أمَّا توحيد الألوهية والعبادة الذي جحده المشركون وصدُّوا عن سبيله فإنَّ الإيمان به يُدخل في الإسلام.

وعليه، فالمُقِرُّ بالتوحيد يلزمه التبرُّؤ من عبادة ما سواه ليحقِّق التوحيدَ المطلوب، لأنَّ الأمر بتوحيد الله تعالى نهيٌ عن ضدِّه من الشركِ بالله تعالى، ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾ [النساء: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وغيرها من الآيات المقرِّرة لهذا المعنى، ذلك لأنَّ الرسل والأنبياء دَعَوْا إلى عبادة الله وحده، ونَهَوْا عن الشرك، فكانت حقيقةُ الشرك في العبادة، قال ابن أبي العزِّ رحمه الله في [«شرح العقيدة الطحاوية» (٨٣)]: «فلو أقرَّ رجلٌ بتوحيد الربوبية الذي يُقِرُّ به هؤلاء النُّظَّار، ويفنى فيه كثيرٌ من أهل التصوُّف، ويجعلونه غايةَ السالكين كما ذكره صاحب «منازل السائرين» وغيرُه، وهو مع ذلك إن لم يعبد اللهَ وحده ويتبرَّأ من عبادة ما سواه كان مشركًا من جنس أمثاله من المشركين». =

....

= هذا، والشرك على قسمين:

أحدهما: الشرك المنافي للتوحيد وهو المُخْرِج من الملَّة يوجب الحكمَ بالردَّة في الدنيا وما ينبني عليها، وبالخلود في النار في الآخرة إذا مات عليه مع توفُّر الشروط وانتفاء الموانع.

والثاني: الشرك المنافي لكمال التوحيد، وهو لا يُخرج من الملَّة، ولا يستحقُّ المتَّصف به مسمَّى التوحيد الكامل، لكن قد يوصِل إلى القسم الأوَّل بحسب ما يضيف فاعلُه إليه من اعتقاداتٍ فاسدةٍ، وللقسمين ـ سواءٌ المنافي للتوحيد أو لكماله ـ من أسماء الدين ما يناسب وَصْفَه، وله من الأحكام المترتِّبة على الاسم ما يطابقه حَسَبَ التأثير.

الأمر الثاني: أنَّ توحيد الألوهية والعبادة لا يتحقَّق إلَّا بوجود أصلين:

الأوَّل: إخلاص العبادة لله تعالى وحده دون ما سواه.

الثاني: أن تكون العبادة موافِقةً لشرعه أي: لأوامر الله ونواهيه، ولا طريق لعبادة الله وطاعته فيها إلَّا بمتابعة الرسول ﷺ، وكلُّ طريقٍ غيرِه فهو مردودٌ لا يوصل إلى المطلوب.

فاجتماع أصل الإخلاص والمتابعة يترجم مدلولَ الشهادتين «أشهد أَنْ لا إله إلا الله، وأنَّ محمَّدًا رسول الله»، فهذا أصلٌ عظيمٌ في الدين: اتِّباع الوحي والعملُ بالنصوص، وهو مقتضى توحيد الله والإيمان به، عملًا بقوله تعالى:

﴿فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا ١١٠﴾ [الكهف]،=

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ۝٢٥﴾ [الأنبياء]، ﴿إِنِّي وَجَّهۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ حَنِيفٗاۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ۝٧٩﴾ [الأنعام]، ﴿قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝١٦٢ لَا شَرِيكَ لَهُۥۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرۡتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ۝١٦٣﴾ [الأنعام](1)، وَلِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا سَأَلْتَ

= وقوله تعالى: ﴿قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡكَٰفِرِينَ ۝٣٢﴾ [آل عمران]، وقوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا ۝٨٠﴾ [النساء]، وقوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ۝٥٩﴾ [النساء]، قال ابن أبي العزِّ رحمه الله في [«شرح العقيدة الطحاوية» (٢١٧)]: «فهما توحيدان لا نجاة للعبد من عذاب الله إلَّا بهما: توحيد المرسِل، وتوحيد متابعة الرسول، فلا نحاكم إلى غيره، ولا نرضى بحكم غيره»، فمن فرَّط في واحدٍ منهما رُدَّ عليه عملُه لقوله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» [أخرجه مسلمٌ ـ بهذا اللفظ ـ في «الأقضية» (١٢/ ١٦)، واتَّفق الشيخان على إخراجه بلفظ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ» أخرجه البخاريُّ في «الصلح» (٥/ ٣٠١) ومسلم (١٢/ ١٦)، من حديث عائشة رضي الله عنها].

(١) فهذه الآيات استدلَّ بها المصنِّف رحمه الله على توحيد الألوهية والعبادة التي هي إفراد الله بالعبادة والطاعة، أو هي توحيد الله تعالى بأفعال عباده على ما تقتضيه من نفي الشرك والتبرُّؤ منه. وقوله تعالى عن نبيِّه محمَّدٍ ﷺ: ﴿وَبِذَٰلِكَ أُمِرۡتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ۝١٦٣﴾ [الأنعام] يحتمل أن يكون معنى الأوَّلية بيانَ المسارعة في الامتثال لِما أُمر به، ونظيرُه قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِن كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٞ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ ۝٨١﴾ [الزخرف]، كما يحتمل=

فَاسْأَلِ اللهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ»[١] رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ[٢] ....

= أن يكون المعنى بيانَ الأوَّلية من كلِّ أمَّةٍ، فقال ذلك عن النبيِّ ﷺ باعتبار أمَّته كما قال الله تعالى عن موسى عليه السلام: ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٣﴾﴾ [الأعراف].

قال ابن كثيرٍ رحمه الله في [«تفسيره» (٢/ ١٩٨)] في مَعْرِضِ شرح قوله تعالى: ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام]: «قال قتادة: أي: من هذه الأمَّة، وهو كما قال، فإنَّ جميع الأنبياء قبله كلَّهم كانت دعوتُهم إلى الإسلام، وأصلُه: عبادة الله وحده لا شريك له» إلى أن قال: «فأخبر تعالى أنه بعث رُسُلَه بالإسلام، ولكنَّهم متفاوتون فيه بحسب شرائعهم الخاصَّة التي ينسخ بعضها بعضًا، إلى أن نُسخت بشريعة محمَّدٍ ﷺ التي لا تُنسخ أبدَ الآبدين، ولا تزال قائمةً منصورةً، وأعلامها منشورةً إلى قيام الساعة، ولهذا قال عليه السلام: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ أَوْلَادُ عَلَّاتٍ: دِينُنَا وَاحِدٌ»، فإنَّ أولاد العَلَّات هم الإخوة من أبٍ واحدٍ وأمَّهاتٍ شتَّى، فالدين واحدٌ وهو عبادة الله وحده لا شريك له، وإن تنوَّعت الشرائع التي هي بمنزلة الأمَّهات».

(١) وفي نسخة: محمَّد الحسن فضلاء بزيادة قوله ﷺ: «وَاعْلَمْ أَنَّ الأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى ضَرِّكَ أَوْ نَفْعِكَ لَا يَضُرُّونَكَ وَلَا يَنْفَعُونَكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ لَكَ».

(٢) هو أبو عيسى محمَّد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحَّاك السُّلَميُّ البوغيُّ الترمذيُّ، أحد الأئمَّة المشهورين بالإتقان والحفظ الذين يُقتدى بهم في علم الحديث، وهو أحد تلاميذ الإمام البخاريِّ، شاركه في بعض شيوخه، من مؤلَّفاته: «الجامع الصحيح» و«العلل» و«الشمائل» و«أسماء الصحابة»، تُوفِّي بترمذ سنة (٢٧٩هـ).

انظر ترجمته في: «الفهرست» للنديم (٢٨٩)، «الكامل» (٧/ ٤٦٠) و«اللباب»=

وَغَيْرُهُ(١).

❁❁❁

= (٢١٣/١) كلاهما لابن الأثير، «وفيات الأعيان» لابن خلِّكان (٤/ ٢٧٨)، «سير أعلام النبلاء» (٢٧٠/١٣) و«ميزان الاعتدال» (٦٧٨/٣) و«الكاشف» (٨٦/٣) و«دول الإسلام» (١٦٨) كلُّها للذهبي، «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ٦٦)، «تهذيب التهذيب» (٣٨٧/٩) و«تقريب التهذيب» (١٩٨/٢) كلُّها لابن حجر، «طبقات الحفَّاظ» للسيوطي (٢٨٢)، «تاريخ التراث العربي» لسزكين (١/ ٢٤١).

(١) أخرجه الترمذيُّ في «سننه» في «صفة القيامة» (٤/ ٦٦٧) رقم (٢٥١٦) باب: ٥٩، وأحمد في «مسنده» (١/ ٢٩٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٤/ ٤٣٠)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٣٨) و«المعجم الأوسط» (٥/ ٣١٦) و«الدعاء» (٣٤)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٦٢٣)، وابن وهبٍ في «القدر» (١٣٠)، وابن أبي عاصمٍ في «السنَّة» (١/ ١٣٨)، والآجرِّيُّ في «الشريعة» (١٩٨)، قال الترمذيُّ: «حديثٌ حسنٌ صحيحٌ»، والحديث صحَّحه الألبانيُّ في «صحيح الجامع» (٦/ ٣٠٠) وفي «صحيح سنن الترمذي» (٢/ ٢٠٩ ـ ٢١٠).

[فصل: انفراده بالخَلق والرزق والشمول]

وَوَحْدَانِيَّتُهُ تَعَالَى فِي رُبُوبِيَّتِهِ تَسْتَلْزِمُ وَحْدَانِيَّتَهُ تَعَالَى فِي أُلُوهِيَّتِهِ، فَالْمُنْفَرِدُ بِالخَلْقِ وَالرِّزْقِ وَالعَطَاءِ وَالمَنْعِ وَدَفْعِ الضَّرِّ وَجَلْبِ النَّفْعِ هُوَ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُفْرَدَ بِالعِبَادَةِ الَّتِي هِيَ غَايَةُ الخُضُوعِ وَالذُّلِّ مَعَ الفَقْرِ وَالحَاجَةِ لِلْعَزِيزِ الغَنِيِّ القَادِرِ المُنْعِمِ(١)، ....

(١) فلا شكَّ أنَّ أصل الدين وقوامه ولبّه وصميمه يتمثَّل في الإيمان بوجود الله وتحقيق كمال وحدانيته، وتوحيدُ الربوبية أو المعرفة أمرٌ فطريٌّ معلومٌ في النفوس التي هي مفطورةٌ على الإقرار به أعظمَ من كونها مفطورةً على الإقرار بغيره من الموجودات، ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ [الروم: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧].

ومعظم الخلائق الذين سلمت فطرتهم أقرُّوا بالخالق وكماله بمعرفةٍ فطريةٍ تحصل ضرورةً في قلب العبد، لا يُحتاج معها إلى سرد الأدلَّة وحشدِ البراهين إلَّا لمن تشوَّهت فطرتهم بسبب عوامل تضليل الشياطين لهم عن سواء السبيل، فأعرضوا عن توحيد الخالق مقلِّدين ما توارثوه من تقليد الآباء واتِّباعهم، وهذا المعنى يؤكِّده النبيُّ ﷺ فيما يروي عن ربِّه تعالى أنه قال: «إِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِمْ مَا=

= أَحْلَلْتُ لَهُمْ، وَأَمَرَتْهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا» [أخرجه مسلمٌ في «الجنَّة وصفة نعيمها وأهلها» (١٧/ ١٩٧) باب الصفات التي يُعرف بها في الدنيا أهلُ الجنَّة وأهل النار، من حديث عياض بن حمارٍ المجاشعيِّ رضي الله عنه].

فاحتاجت الأمَّة ـ عندئذٍ ـ من يبصِّرها بضلالها وينبِّهها عن غفلتها وينير لها سبيل الحقِّ بدعوتها إلى أصل الفطرة التي كانت عليها، وقد أفصح ابن باديس رحمه الله عن هذا المضمون في تفسيره «مجالس التذكير» (٣٦٦) في مَعْرِض تفسير قوله تعالى: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَٰفِلُونَ ۝٦﴾ [يس]، حيث قال رحمه الله: «خلق الله الخلقَ حنفاء موحِّدين، فأتتهم الشياطن فأضلَّتهم عن سواء السبيل، فمِن رحمته تعالى بهم أن أرسل إليهم رجالًا منهم لهدايتهم، وأنزل عليهم كتبًا منه لدلالتهم»، ثمَّ بيَّن رحمه الله حال «تلك الأمَّة التي ما أُنذر آباؤها، فهي مشتغلةٌ بما توارثته من آبائها من عبادة الأوثان وارتكاب الإثم والعدوان، وأنواع الضلال والخسران، مُعْرِضةً عن توحيد خالق الأرض والسموات، وعن النظر فيما نُصب للدلالة عليه من الآيات، طال عليها أمدُ الجهالة، واستولت عليها أسباب الضلالة، فتمكَّنت منها الغفلة التمكُّنَ التامَّ؛ فذهبت في أوديتها البعيدة المدى كالأنعام أو أضلَّ من الأنعام»، ثمَّ يتابع رحمه الله قوله: «لمَّا ضلَّ الخلق عن طريق الحقِّ والكمال الذي يوصلهم إليه: إلى مرضاته والفوز بما لديه، أرسل إليهم الرسلَ ليعرِّفوهم بأنَّ ذلك الطريق هو الإسلام، ويكونوا أدلَّتهم في السير، وقادتَهم إلى الغاية، وأنزل عليهم الكتبَ لينيروا لهم بها الطريق، ويقودوهم على بصيرةٍ، ويتركوهم على البيضاء: ليلُها كنهارها، لا يهلك عليها=

= إلَّا من ظلم نفسَه فحاد عن السواء أو تخلَّف عن القافلة فكان من الهالكين».
فالحاصل أنَّ توحيد الربوبية جُبلت عليه فِطَرُ العقلاء ومعرفتُه ضروريةٌ، لا يحتاج إلى إقامة الأدلَّة والبراهين إلَّا لمن ضعف إيمانه وقلَّ يقينه وتعرَّضت فطرته لعوامل التشويه والإفساد، فاختلطت عليه العقيدة الصحيحة بمختلف المعتقدات الفاسدة، ووقع في شراك الشيطان وشركه لنسيانه للميثاق الأزليِّ المعقود بين ربِّه وفطرته، فإنه ـ والحال هذه ـ يحتاج إلى من يبيِّن له طريقَ الحقِّ بالحجَّة والبرهان، قال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٦/ ٧٣)]: «إنَّ الإقرار بالخالق وكماله يكون فطريًّا ضروريًّا في حقِّ من سلمت فطرته وإن كان مع ذلك تقوم عليه الأدلَّة الكثيرة، وقد يحتاج إلى الأدلَّة عليه كثيرٌ من الناس عند تغيُّر الفطرة وأحوالٍ تَعْرِض لها» [وانظر: المصدر السابق (٢/ ٦)].
هذا، والمصنِّف رحمه الله بيَّن علاقةَ التلازم بين الربوبية والألوهية من جهة أنَّ من يوحِّد اللهَ في ربوبيته بالإقرار على انفراده سبحانه بالخلق والرزق والإنعام والإحياء والإماتة ونحوها من معاني الربوبية فإنه يَلزمه توحيدُه في ألوهيته وعبادته، وقد نبَّه المصنِّف رحمه الله في موضعٍ آخر من [«تفسيره» (مجالس التذكير) (٨٣ ـ ٨٤)] عند تعرُّضه لتفسير قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] عن هذه العلاقة التلازمية بين التوحيدين بصورةٍ جليَّةٍ يحسن أن ننقل نصَّه كاملًا، قال رحمه الله: «**القضاء يكون بمعنى الإرادة**، وهذا هو القضاء الكونيُّ التقديريُّ الذي لا يتخلَّف متعلَّقه، فما قضاه الله لا بدَّ من كونه، ويكون **القضاء بمعنى الأمر والحكم**، وهذا هو القضاء الشرعيُّ الذي يمتثله الموفَّقون ويخالفه المخذولون،=

....

= والذي في الآية مِن هذا الثاني.

﴿رَبُّكَ﴾: الربُّ هو الخالق المدبِّر المنعم المتفضِّل.

«أَنْ» مصدريةٌ، والتقدير: بألَّا تعبدوا إلَّا إيَّاه، أي: بعدم عبادتكم سواه، بأن تكون عبادتكم مقصورةً عليه.

فالعبادة بجميع أنواعها لا تكون إلَّا له: فذلُّ القلب وخضوعه والشعورُ بالضعف والافتقارُ والطاعة والانقياد والتضرُّع والسؤال، هذه كلُّها لا تكون إلَّا لله. فمن خضع قلبُه لمخلوقٍ على أنه يملك ضرَّه أو نفعه فقد عبده.

ومن شعر بضعفه وافتقاره أمام مخلوقٍ على أنه يملك إعطاءه أو منعه فقد عبده.

ومن ألقى قياده بيد مخلوقٍ يتبعه فيما يأمره وينهاه غيرَ ملتفتٍ إلى أنه مِن عنده أو من عند الله فقد عبده.

ومن توجَّه لمخلوقٍ فدعاه ليكشف عنه السوءَ أو يدفع عنه الضرَّ فقد عبده.

فالله تعالى يُعْلِم الخلقَ كلَّهم في هذه الآية بأنه أمر أمرًا عامًّا وحكم حكمًا جازمًا بأنَّ العبادة لا تكون إلَّا له.

وجيء باسم الربِّ في مقام الأمر بقصر العبادة عليه تنبيهًا على أنَّ الذي يستحقُّ العبادةَ هو مَن له الربوبية بالخلق والتدبير والملك والإنعام، وليس ذلك إلَّا له، فلا يستحقُّ العبادةَ بأنواعها سواه، فهو تنبيهٌ بوحدانية الربوبية التي من مقتضاها انفرادُه بالخلق والأمر الكونيِّ والشرعيِّ على وحدانية الألوهية التي من مقتضاها استحقاقُه وحده عبادةَ جميع مخلوقاته.

وكما انتظمت هذه الجملة توحيدَ الربوبية وتوحيدَ الألوهية، كذلك انتظمت مع=

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة][1]،

= الآية السابقة التوحيدَ العلميَّ والتوحيد العمليَّ:

فالأولى: نهيٌ عن أن تعتقد الألوهيةَ لسواه، وهو يتضمَّن النهيَ عن اعتقاد ربوبية سواه وهذا من باب العلم.

والثانية: أمرٌ بأن تكون عبادتك مقصورةً عليه لأنه هو ربُّك وحده، وهذا من باب العمل.

فمن وحَّد اللهَ جلَّ جلاله في ربوبيته وألوهيته علمًا وعملًا فقد استكمل حظَّه من مقام هذا الأساس العظيم، ومن أخلَّ بشيءٍ من ذلك كان ذلك نقصًا في دينه بقدر ما أخلَّ حتى ينتهيَ الأمر إلى خُلَّصِ المشركين».

(١) وفي معرض تفسير هاتين الآيتين أبرز ابن جُزَيٍّ رحمه الله في [«التسهيل» (١/ ٧٠)] ثلاث فوائد حيث قال رحمه الله:

«الأولى: هذه الآية ضُمِّنَتْ دعوةَ الخلق إلى عبادة الله بطريقين: أحدهما: إقامة البراهين بخلقتهم وخلقة السموات والأرض والمطر والسموات. والآخر: ملاطفةٌ جميلةٌ بذكر ما لله عليهم من الحقوق ومن الإنعام، فذكر أوَّلًا ربوبيته لهم، ثمَّ ذكر خلقته لهم وآبائهم، لأنَّ الخالق يستحقُّ أن يُعْبَد، ثمَّ ذكر ما أنعم الله به عليهم من جعل الأرض فراشًا والسماءِ بناءً، ومن إنزال المطر، وإخراج الثمرات، لأنَّ المنعِم يستحقُّ أن يُعْبَد ويُشْكَر، وانظر قولَه: ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾، و﴿رِزْقًا لَّكُمْ﴾:=

وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿٦٠﴾ أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ أَءِلَٰهٌ

= يدلُّك على ذلك لتخصيصه ذلك بهم في ملاطفةٍ وخطابٍ بديعٍ.

الثانية: المقصود الأعظم من هذه الآية: الأمرُ بتوحيد الله وتركِ ما عُبد من دونه لقوله في آخرها: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾، وذلك هو الذي يُترجَم عنه بقولنا: «لا إله إلَّا الله»، فيقتضي ذلك الأمرَ بالدخول في دين الإسلام الذي قاعدته التوحيد.

[الثالثة:] وقولُ: «لا إله إلَّا الله» تكون في القرآن بعد ذكر المخلوقات، والتنبيه على الاعتبار في الأرض والسموات، والحيوان والنبات، والرياح والأمطار، والشمس والقمر، والليل والنهار، وذلك أنها تدلُّ بالعقل على عشرة أمورٍ وهي: أنَّ الله موجودٌ لأنَّ الصنعة دليلٌ على الصانع لا محالة، وأنه واحدٌ لا شريك له لأنه لا خالق إلَّا هو ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، وأنه حيٌّ قديرٌ عالمٌ مريدٌ لأنَّ هذه الصفاتِ الأربعَ من شروط الصانع إذ لا تصدر صنعةٌ عمَّن عَدِمَ صفةً منها، وأنه قديمٌ لأنه صانعٌ للمحدَثات فيستحيل أن يكون مثلها في=

مَعَ ٱللَّهِ ۚ تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٣﴾ أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [النمل][(١)].

= الحدوث، وأنه باقٍ لأنَّ ما ثبت قِدَمُه استحال عدمه، وأنه حكيمٌ لأنَّ آثار حكمته ظاهرةٌ في إتقانه للمخلوقات وتدبيره للملكوت، وأنه رحيمٌ لأنَّ في كلِّ ما خلق منافعَ لبني آدم: سخَّر لهم ما في السموات وما في الأرض، وأكثرُ ما يأتي ذكرُ المخلوقات في القرآن في معرض الاستدلال على وجوده تعالى وعلى وحدانيته».

(١) وقد أورد المصنِّف رحمه الله الآياتِ لبيان أنَّ وحدانية الله تعالى في ربوبيته تستلزم وحدانيته في ألوهيته وعبادته، وهذا المعنى قد سبق تقريره من كلام الشنقيطيِّ رحمه الله السابق [في «توحيده في ربوبيته» (ص ٣٦)] في أنَّ الله تعالى احتجَّ على المشركين بانفراده بالخلق والأمر على وجوب استحقاقه وحده للعبادة، حيث يأتي القرآن الكريم مستعملًا لأسلوب الاستفهام التقريريِّ الإنكاريِّ في كلِّ أسئلته المتعلِّقة بتوحيد الربوبية، يراد منها إذا أقرُّوا بها أن يرتِّبَ التوبيخَ والإنكار على الإقرار، لأنَّ المقرَّ بالربوبية يلزمه الإقرار بالألوهية ضرورةً.

والآيات القرآنية على نحو هذا كثيرةٌ جدًّا تشهد على العلاقة التلازمية بين التوحيدين بأسلوب الاستفهام التقريريِّ الإنكاريِّ، وضمن هذا السياق قال ابن أبي العزِّ رحمه الله في [«شرح العقيدة الطحاوية» (٨٣)]: «والقرآن مملوءٌ من تقرير هذا التوحيد وبيانه وضربِ الأمثال له، ومن ذلك أنه يقرِّر توحيد الربوبية، ويبيِّن أنه لا خالق إلَّا الله، وأنَّ ذلك مستلزمٌ أن لا يُعْبَد إلَّا الله، فيجعل الأوَّل دليلًا على الثاني، إذ كانوا يسلِّمون في الأوَّل وينازعون في الثاني، فيبيِّن لهم سبحانه=

....

= أنَّكم إذا كنتم تعلمون أنه لا خالق إلَّا الله وحده، وأنه هو الذي يأتي العبادَ بما ينفعهم، ويدفع عنهم ما يضرُّهم، لا شريك له في ذلك، فلِمَ تعبدون غيره وتجعلون معه آلهةً أخرى؟ كقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ۗ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [النمل] الآيات، يقول الله تعالى في آخر كلِّ آية: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤] أي: أإلهٌ مع الله فعل هذا؟ وهذا استفهام إنكارٍ يتضمَّن نفيَ ذلك، وهم كانوا مقرِّين بأنه لم يفعل ذلك غيرُ الله، فاحتجَّ عليهم بذلك، وليس المعنى أنه استفهامٌ: هل مع الله إلهٌ؟ كما ظنَّه بعضهم؛ لأنَّ هذا المعنى لا يناسب سياقَ الكلام، والقوم كانوا يجعلون مع الله آلهةً أخرى، كما قال تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ۚ قُل لَّآ أَشْهَدُ﴾ [الأنعام: ١٩]، وكانوا يقولون: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾﴾ [ص]، لكنَّهم ما كانوا يقولون: إنَّ معه إلهًا ﴿جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا﴾ [النمل: ٦١]، بل هم مقرُّون بأنَّ الله وحده فعل هذا، وهكذا سائر الآيات، وكذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ [البقرة]، وكذلك قوله في سورة الأنعام: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ﴾ [الأنعام: ٤٦]، وأمثال ذلك».

[فصل: توحيد الله تعالى في شرعه]

وَمِنْ تَوْحِيدِهِ تَعَالَى: تَوْحِيدُهُ فِي شَرْعِهِ، فَلَا حَاكِمَ وَلَا مُحَلِّلَ وَلَا مُحَرِّمَ سِوَاهُ[1] لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ....

(١) المصنِّف رحمه الله أراد بيانَ منزلة الحكم بما أنزل الله من توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية والعبادة وتوحيد الاتِّباع، وبيَّن أنَّ هذا المقام يقتضي وجوبَ اعتقاد تفرُّده سبحانه بالحكم واختصاصِه به، لأنه كما لا حُكْمَ إلَّا حكمُ الله في ملكوته فكذلك يجب أن يُفْرَد حكمُه في فصل منازعات الناس وخصوماتهم وفي الحقوق والواجبات، فلذلك أوجب الله على عباده الحكمَ بشريعته المنزَّلة، فالله تعالى هو الحَكَمُ وإليه الحُكْمُ، قال تعالى: ﴿فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ ۝١٢﴾ [غافر]، وقال تعالى: ﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَىٰ وَالْآخِرَةِ ۖ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝٧٠﴾ [القصص]، وقال تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٤٠﴾ [يوسف]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا ۝٢٦﴾ [الكهف].

فكانت الغاية ـ إذن ـ من تنزيل الكتاب هو إقامةَ حكمه والعملَ بشريعته كما بيَّنه تعالى بقوله: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيمًا ۝١٠٥﴾ [النساء]، ومن منطلق هذه الغاية جعل الله من صفات المؤمنين الحكمَ بما أنزل الله والتحاكمَ إليه، وبالمقابل جعل من صفات المنافقين=

....

= العدولَ عن حكم الله وشرعه إلى تحكيم حكم الطاغوت والجاهلية، وهو ما يناقض كلمةَ التوحيد: شهادة أنْ لا إله إلَّا الله وأنَّ محمَّدًا رسول الله، ذلك لأنَّ الإيمان يقتضي الانقيادَ لشرع الله وتحكيمَه في كلِّ أمور الدين والدنيا، فمن زعم أنه مؤمنٌ واختار حُكْمَ الطاغوت على حكم الله فهو غير صادقٍ.

فلذلك كان توحيد الله تعالى في الطاعة وتحقيق شهادة أَنْ لا إله إلَّا الله وأنَّ محمَّدًا رسول الله ﷺ لا يكون إلَّا بتحكيم العباد لِما أنزل الله فإنَّ فيه حياةَ القلوب بعبودية الله تعالى، ولزومِ طاعته وطاعة رسوله ﷺ على الدوام، وفيه من الصلاح والخير ما لا يخفى، قال تعالى منوِّهًا بحكمة الاستجابة لله ولرسوله في حياة القلوب والجوارح: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ [الأنفال: ٢٤].

وهذا بخلاف ترك العمل بالشريعة وعدم الاستجابة لله وللرسول والعدول عنها إلى ما يخالف حُكْمَها، فإنَّ هذا الرفض نابعٌ من اتِّباع الهوى ومُورِثٌ لضلالٍ مبينٍ في الدنيا، وما يعقبه في الآخرة من عقابٍ مهينٍ وعذابٍ شديدٍ، قال تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [القصص: ٥٠] وقال تعالى: ﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٦﴾ ﴾ [ص]، وقال تعالى محذِّرًا من التحاكم إلى غير حكمه وشرعه: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ =

= أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴿٤٩﴾ [المائدة].

هذا، وأهمِّية مسألة إفراد الله تعالى بالحكم جليلةٌ، تتحدَّد منزلتها وتتبلور مقاماتها من التوحيد والإيمان في المحاور التالية:

المحور الأوَل: مقام إفراد الله بالحكم من توحيد الربوبية.

التشريع من خصائص ربوبية الله تعالى، فالدين ما شرعه الله تعالى ورسوله والحلال ما حلَّله الله ورسوله، والحرام ما حرَّمه الله ورسوله، لأنه تنفيذٌ لحكم الله الذي هو مقتضى ربوبيته وكمال ملكه وتصرُّفه، لذلك لا يجوز لأحدٍ أن يشرِّع من دون الله ولا أن يخرج عن شيءٍ ممَّا شرعه الله في دينه، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، وإنما الواجب على العباد اتِّباعُ ما أنزله الله من أمر شريعته وحكمه لقوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾ [الأعراف]. قال السعدي رحمه الله في [«القول السديد» (١٠٢)]: «فإنَّ الربَّ والإله هو الذي له الحكم القدريُّ والحكم الشرعيُّ والحكم الجزائيُّ، وهو الذي يُؤْلَه ويُعْبَد وحده لا شريك له، ويطاع طاعةً مطلقةً فلا يُعصى بحيث تكون الطاعات كلُّها تبعًا لطاعته»، وإذا كان الأمر الكونيُّ القدريُّ أو الشرعيُّ الدينيُّ كلُّه لله تعالى مصداقًا لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] وقوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وكلاهما من خصائص الربوبية ومقتضياتها؛ فإنَّ حقيقة =

....

= الرضا بالله ربًّا التي توجب إفرادَ الله تعالى بالخلق والحكم والتشريع، فإنها توجب ـ لزومًا ـ إفرادَ الإله بالطاعة لاختصاصه بالإصلاح الدينيِّ والدنيويِّ دون ما سواه. لذلك جعل الله طاعةَ المشرِّعين المحلِّلين للحرام المحرِّمين للحلال شركًا في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡۖ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ ١٢١﴾ [الأنعام]، وسمَّى الله المتبوعين في التحليل والتحريم أربابًا لمتَّبعيهم، قال تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ٣١﴾ [التوبة]، وفي حديث عديِّ ابن حاتمٍ رضي الله عنه قال: أَتَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَفِي عُنُقِي صَلِيبٌ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ: فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]»، قَالَ: قُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَعْبُدُونَهُمْ» قَالَ: «أَجَلْ، وَلَكِنْ يُحِلُّونَ لَهُمْ مَا حَرَّمَ اللهُ فَيَسْتَحِلُّونَهُ، وَيُحَرِّمُونَ عَلَيْهِمْ مَا أَحَلَّ اللهُ فَيُحَرِّمُونَهُ، فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ لَهُمْ» [أخرجه الترمذي في «تفسير القرآن» باب (١٠) رقم (٣٠٩٥)، والبيهقي في «سننه» (١٠/ ١١٦)، وحسَّنه الألباني في «غاية المرام» (١٩ ـ ٢٠)].

وروى البيهقي في «سننه» (١/ ١٦٦) عَنْ أَبِي البَخْتَرِيِّ قَالَ: «سُئِلَ حُذَيْفَةُ رضي الله عنه عَنْ هَذِهِ الآيَةِ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١] أَكَانُوا يُصَلُّونَ لَهُمْ؟» قَالَ: «لَا، وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا يُحِلُّونَ لَهُمْ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِمْ فَيَسْتَحِلُّونَهُ، وَيُحَرِّمُونَ عَلَيْهِمْ مَا أَحَلَّ اللهُ لَهُمْ فَيُحَرِّمُونَهُ، فَصَارُوا بِذَلِكَ أَرْبَابًا». =

....

= فجاء التصريح النبويُّ بأنَّ عبادتهم لم تكن الصلاةَ من الركوع والسجود ولا غيرَها من العبادة بالجوارح، وإنما كانت في دعوتهم من دون الله بالطاعة في تحليل الحرام وتحريم الحلال، فهذه عبادة الرجال، وقد ذكر الله أنَّ ذلك شركٌ بقوله: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ٣١﴾ [التوبة] [انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٦٧)]، وقد أفصح ابن حزمٍ رحمه الله عن هذا المعنى في [«الفصل بين الملل والأهواء والنحل» (٣/ ٢٢٣)] بقوله: «فلمَّا كان اليهود والنصارى يحرِّمون ما حرَّم أحبارُهم ورهبانهم ويُحلُّون ما أحلُّوا كانت هذه ربوبيةً صحيحةً وعبادةً صحيحةً قد دانوا بها، وسمَّى الله تعالى هذا العملَ اتِّخاذَ أَرْبَابٍ من دون الله وعبادةً، وهذا هو الشرك بلا خلافٍ»، وقال ابن العربي رحمه الله في [«أحكام القرآن» (٢/ ٩٢٧)]: «وفيه دليلٌ على أنَّ التحريم والتحليل لله وحده، وهذا مثل قوله: ﴿وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٢٩]، بل يجعلون التحريمَ لغيره».

المحور الثاني: مقام إفراد الله بالحكم من توحيد الألوهية والعبادة.

يتجلَّى مقام الحكم بما أنزل الله ومنزلته في معنى إفراد الله تعالى بالطاعة التي هي أخصُّ العبادة المطلقة، إذ عبادة الله سبحانه تقتضي إفرادَه سبحانه بالتشريع والتحليل والتحريم، ولا ينبغي أن تُصْرَف هذه العبادة ولا غيرها إلَّا لله وحده لا شريك له، قال تعالى: ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٤٠﴾ [يوسف]، لذلك كان قبول الحكم بغير ما=

....

= أنزل الله من الشرك في الطاعة والاتِّباع، والشرك من خصال الكفر، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ كَٰفِرِينَ ﴿١٠٠﴾ ﴾ [آل عمران]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَرُدُّوكُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِكُمۡ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ ﴿١٤٩﴾ ﴾ [آل عمران]، ولا فرق بين الشرك بالله في حكمه والشرك به في عبادته، وهذا المعنى يؤكِّده الشنقيطي في [«أضواء البيان» (٧/ ١٦٢)] عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ ﴾ [الشورى: ١٠] حيث قال: «فالإشراك بالله في حكمه كالإشراك به في عبادته، قال في حكمه: ﴿وَلَا يُشۡرِكُ فِي حُكۡمِهِۦٓ أَحَدٗا ﴿٢٦﴾ ﴾ [الكهف]، وفي قراءة ابن عامرٍ من السبعة: «وَلَا تُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا» بصيغة النهي، وقال في الإشراك به في عبادته: ﴿فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا ﴿١١٠﴾ ﴾ [الكهف]، فالأمران سواءٌ .. وبذلك تعلم أنَّ الحلال هو ما أحلَّه الله، والحرامَ هو ما حرَّمه الله، والدينَ هو ما شرعه الله، فكلُّ تشريعٍ من غيره باطلٌ، والعمل به بدلَ تشريع الله عند من يعتقد أنه مثلُه أو خيرٌ منه كفرٌ بواحٌ لا نزاع فيه»، وفي موضعٍ آخر من «أضواء البيان» (٤/ ٨٣) أوضح رحمه الله ـ بعد سرد عدَّة آياتٍ قرآنيةٍ ـ أنَّ حكم من اتَّبع وأطاع غيرَ شرعِ الله في التحليل والتحريم أنه شركٌ بالله في الطاعة والاتِّباع حيث قال: «ويُفهم من هذه الآيات، كقوله: ﴿وَلَا يُشۡرِكُ فِي حُكۡمِهِۦٓ أَحَدٗا ﴿٢٦﴾ ﴾ [الكهف]، أنَّ متَّبعي أحكام المشرِّعين غيرَ ما شرعه الله أنهم مشركون بالله، وهذا المفهوم جاء مبيَّنًا في آياتٍ أُخَرَ: كقوله فيمن اتَّبع تشريع=

....

= الشيطان في إباحة الميتة بدعوى أنها ذبيحة الله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾﴾ [الأنعام]، فصرَّح بأنهم مشركون بطاعتهم، وهذا الإشراك في الطاعة واتِّباعِ التشريع المخالف لِما شرعه الله تعالى هو المراد بعبادة الشيطان في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٠﴾ وَأَنِ اعْبُدُونِي هَٰذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٦١﴾﴾ [يس]، وقوله تعالى عن نبيِّه إبراهيم: ﴿يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ عَصِيًّا ﴿٤٤﴾﴾ [مريم]، وقوله تعالى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَّرِيدًا ﴿١١٧﴾﴾ [النساء]، أي: ما يعبدون إلَّا شيطانًا، أي: وذلك باتِّباع تشريعه، ولذا سمَّى الله تعالى الذين يطاعون فيما زيَّنوا من المعاصي شركاءَ في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]».

◆ ويدخل في عموم قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١] طاعةُ ولاة الأمور من الحكَّام والرؤساء والأمراء في تغيير أحكام الله وتبديل شريعته بتحليلهم الحرامَ وتحريمِهم الحلالَ كدعوى أنَّ تفضيل الذكر على الأنثى في الميراث ليس بإنصافٍ، الأمر الذي يوجب مساواتَها فيه، وكدعوى أنَّ تعدُّد الزوجات تعدٍّ على حقِّ الزوجة وشعورها، وطلاقَ المرأة ظلمٌ وتجاوزٌ فيُمنع التعدُّد والطلاق رفعًا للظلم وإحقاقًا للعدل، وكدعوى أنَّ الرجم والقطع والقصاص ونحوها أعمالٌ وحشيةٌ لا يسوغ فعلُها بالجاني بحجَّة=

....

= مخالفة العقل والطبع، وكمن يبيح الربا والزنا وشُرْبَ الخمر وخروجَ المرأة متبرِّجةً واختلاطَها بالرجال، بل إبطال الأحكام الشرعية التي تصون الأخلاق وتحفظ الأعراض تحت شعار التقدُّم والرقيِّ والتحرُّر تقليدًا للغرب الكافر وجريًا على ما يوافق هواهم، وما أشبه ذلك من تبديل أحكام الله وتغييرها بالقوانين الشيطانية التي عبدوها من دون الله بالعقل والهوى والتقليد والتشبُّه بالكفَّار، فمن أطاعهم فقد اتَّخذهم شركاءَ الله في التشريع والتحليل والتحريم وعبدهم بما شرعوه من أحكامٍ من بنات أفكارهم ولو كانت غيرَ محسوسةٍ.

◆ كما يدخل في الشرك بالله في الطاعة اتِّباعُ عالمٍ من العلماء فيما أخطأ الحقَّ واتَّبع هواه فحرَّم ما أحلَّ اللهُ وأحلَّ ما حرَّم اللهُ مع علمه به لقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤]، إذ سلطة التشريع من التحريم والتحليل حقٌّ خالصٌ لله تعالى فلا يجوز الاعتداء على حقِّه ومنازعتُه في ربوبيته وحكمه.

قال ابن حزمٍ رحمه الله في [«النبذ» (٢٢)]: «وصحَّ أنَّ من نفى شيئًا أو أوجبه فإنه لا يُقبل منه إلَّا ببرهانٍ لأنه لا موجِبَ ولا نافيَ إلَّا الله تعالى، فلا يجوز الخبر عن الله تعالى إلَّا بخبرٍ واردٍ من قِبَلِه تعالى إمَّا في القرآن وإمَّا في السنَّة، والإباحة تقتضي مبيحًا والتحريمُ يقتضي محرِّمًا والفرضُ يقتضي فارضًا، ولا مبيحَ ولا محرِّمَ ولا مفترِضَ إلَّا الله تعالى خالقُ الكلِّ ومالكُه لا إله إلَّا هو». =

....

= وقال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٧١)]: «من علم أنَّ هذا خطأٌ فيما جاء به الرسول ثمَّ اتَّبعه على خطئه وعَدَلَ عن قول الرسول فهذا له نصيبٌ من هذا الشرك الذي ذمَّه الله، لا سيَّما إن اتَّبع في ذلك هواه ونصره باللسان واليد مع علمه بأنه مخالفٌ للرسول؛ فهذا شركٌ يستحقُّ صاحبه العقوبةَ عليه، ولهذا اتَّفق العلماء على أنه إذا عرف الحقَّ لا يجوز له تقليد أحدٍ في خلافه».

ذلك لأنَّ العالِم ليس له من الطاعة إلَّا لأنه مبلِّغٌ عن الله دينَه وشرعه، والطاعة المطلقة العامَّة إنما تجب لله ولرسوله ﷺ، فلا يسوغ أن يأخذ المقلِّد أو المتَّبع بقولٍ أو يعتقده لكونه قولَ إمامه، بل لأجل أنَّ ذلك ممَّا أمر الله به ورسولُه ﷺ.

• كما يدخل في شرك الطاعة دخولًا أوَّليًّا اتِّخاذُ تشريعات أهل الأهواء والباطل من الخرافيين والمتصوِّفة والشيعة دينًا مُلزمًا يطاعون في ضلالاتهم وأباطيلهم كالتوسُّل بالأموات ودعائهم دون الله ومختلف أعمال الجاهلية، فإنَّ هذا التشريع لم يأذن به الله تعالى.

هذا، وحكم من كان عالمًا بأن المشرِّعين المحلِّين للحرام والمحرِّمين للحلال قد غيَّروا شرعَ الله ثمَّ اتَّبعهم وأطاعهم مع علمه أنه خلافُ دين الإسلام فهذا شركٌ أكبر، أمَّا إذا كان اعتقاده ثابتًا بالتحريم والتحليل، مع ذلك أطاعهم فإنَّ حكمه حكمُ صاحب المعاصي، أمَّا إذا كانت طاعتُه لهم بدوافع الهوى فقد وقع صاحبُه في الشرك الأصغر، وهذه الصور المختلفة للحكم في المسألة قد فصَّل فيها ابن تيمية رحمه الله تفصيلًا ماتعًا حيث قال في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٧٠)]: =

....

= «وهؤلاء الذين اتَّخذوا أحبارَهم ورهبانهم أربابًا، حيث أطاعوهم في تحليل ما حرَّم اللهُ وتحريم ما أحلَّ الله يكونون على وجهين:

أحدهما: أن يعلموا أنهم بدَّلوا دينَ الله فيتَّبعونهم على التبديل فيعتقدون تحليلَ ما حرَّم الله وتحريمَ ما أحلَّ الله اتِّباعًا لرؤسائهم مع علمهم أنهم خالفوا دينَ الرسل فهذا كفرٌ وقد جعله الله ورسوله شركًا وإن لم يكونوا يصلُّون لهم ويسجدون لهم، فكان من اتَّبع غيرَه في خلاف الدين ـ مع علمه أنه خلافُ الدين ـ واعتقد ما قاله ذلك دون ما قاله الله ورسولُه مشركًا مثل هؤلاء.

والثاني: أن يكون اعتقادهم وإيمانهم بتحريم الحلال وتحليل الحرام ثابتًا لكنَّهم أطاعوهم في معصية الله كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنها معاصٍ، فهؤلاء لهم حكمُ أمثالهم من أهل الذنوب كما ثبت في «الصحيح» عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي المَعْرُوفِ**» ...

ثمَّ ذلك المحرِّم للحلال والمحلِّل للحرام إن كان مجتهدًا قصدُه اتِّباعُ الرسول لكن خَفِيَ عليه الحقُّ في نفس الأمر وقد اتَّقى اللهَ ما استطاع، فهذا لا يؤاخذه الله بخطئه بل يثيبه على اجتهاده الذي أطاع به ربَّه. ولكن من علم أنَّ هذا خطأٌ فيما جاء به الرسول ثمَّ اتَّبعه على خطئه وعدل عن قول الرسول فهذا له نصيبٌ من هذا الشرك الذي ذمَّه الله لا سيَّما إن اتَّبع في ذلك هواه ونصره باللسان واليد مع علمه بأنه مخالفٌ للرسول، فهذا شركٌ يستحقُّ صاحبه العقوبةَ عليه»، ثمَّ تابع كلامَه رحمه الله فقال: «وأمَّا إن قلَّد شخصًا دون نظيره بمجرَّد هواه ونصره بيده ولسانه من غير علمٍ أنَّ معه الحقَّ فهذا من أهل الجاهلية، وإن كان متبوعه مصيبًا=

= لم يكن عملُه صالحًا، وإن كان متبوعه مخطئًا كان آثمًا، كمن قال في القرآن برأيه، فإن أصاب فقد أخطأ وإن أخطأ فليتبوَّأ مقعده من النار، وهؤلاء مِن جنس مانع الزكاة الذي تقدَّم فيه الوعيد ومن جنس عبدِ الدينار والدرهم والقطيفة والخميصة، فإنَّ ذلك لمَّا أحبَّ المالَ حبًّا منعه عن عبادة الله وطاعته صار عبدًا له، وكذلك هؤلاء، فيكون فيه شركٌ أصغر ولهم من الوعيد بحسب ذلك».

المحور الثالث: مقام إفراد الله بالحكم من توحيد الاتِّباع.

والمراد بهذا المقام تحقيق متابعة الرسول ﷺ بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، قال ابن أبي العزِّ رحمه الله في [«شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٢٢٨)] مفصحًا عن هذا التوحيد بقوله: «فالواجب كمال التسليم للرسول ﷺ، والانقياد لأمره، وتلقِّي خبره بالقبول والتصديق، دون أن يعارضه بخيالٍ باطلٍ يسمِّيه معقولًا، أو يحمله شبهةً أو شكًّا، أو يقدِّم عليه آراءَ الرجال وزبالةَ أذهانهم، فيوحِّده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، كما وحَّد المرسلَ بالعبادة والخضوع والذلِّ والإنابة والتوكُّل.

فهما توحيدان، لا نجاة للعبد من عذاب الله إلَّا بهما: توحيد المرسل، وتوحيد متابعة الرسول، فلا يحاكم إلى غيره، ولا يرضى بحكم غيره، ولا يقف تنفيذَ أمره وتصديقَ خبره على عرضه على قول شيخه وإمامه وذوي مذهبه وطائفته ومن يعظِّمه، فإن أذنوا له نفَّذه وقَبِلَ خبرَه، وإلَّا فإن طلب السلامةَ فوَّضه إليهم وأعرض عن أمره وخبره، وإلَّا حرَّفه عن مواضعه وسمَّى تحريفَه تأويلًا وحملًا». =

= وتوحيد الاتِّباع هو معنى شهادة أنَّ محمَّدًا رسول الله، أي: طاعته فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، واجتناب ما عنه نهى وزجر، وأن لا يُعبد الله إلَّا بما شرع، وأن يعظِّم أمْرُه ونهيه فلا يقدَّم عليه قولُ أحدٍ كائنًا من كان، فكان تحكيم شرع الله تعالى وحده محتوًى في هذا المعنى، ذلك لأنَّ مضمون الشهادتين أن يكون الله هو المعبودَ وحده دون ما سواه وأن يكون الرسولُ ﷺ هو المتَّبَع المحكَّم ما جاء به، إذ لا طريق لمعرفة شرعِ الله إلَّا طريق النبيِّ ﷺ، لذلك أقسم الله تعالى بذاته المقدَّسة أنه لا يؤمن أحدٌ حتى يحكِّم الرسولَ ﷺ في جميع ما شجر بينهم من أمور الدين والدنيا، فما حكم به فهو الحقُّ الذي يجب الانقياد له ظاهرًا وباطنًا دون أن يبقى أيُّ حرجٍ من حكمه مصداقًا لقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء]، وفي مَعْرِض شرح هذه الآية قال ابن القيِّم في [«التبيان في أقسام القرآن» (٢٧٠)]: «أقسم سبحانه بنفسه المقدَّسة قسمًا مؤكَّدًا بالنفي قبله على عدم إيمان الخلق حتى يحكِّموا رسولَه في كلِّ ما شجر بينهم من الأصول والفروع وأحكام الشرع وأحكام المعاد وسائر الصفات وغيرها ولم يُثْبِت لهم الإيمانَ بمجرَّد هذا التحكيم حتى ينتفيَ عنهم الحرج وهو ضيقُ الصدر وتنشرحَ صدورُهم لحكمه كلَّ الانشراح وتنفسح له كلَّ الانفساح وتقبلَه كلَّ القبول، ولم يثبت لهم الإيمانَ بذلك أيضًا حتى ينضاف إليه مقابلةُ حكمه بالرضى والتسليم وعدمُ المنازعة وانتفاءُ المعارضة والاعتراض». وقال رحمه الله ـ أيضًا ـ في [«إعلام الموقِّعين» (١/ ٥١)]: «ثمَّ أقسم سبحانه بنفسه على=

= نفي الإيمان عن العباد حتى يحكِّموا رسولَه في كلِّ ما شجر بينهم من الدقيق والجليل، ولم يكتفِ في إيمانهم بهذا التحكيم بمجرَّده حتى ينتفيَ عن صدورهم الحرجُ والضيق عن قضائه وحكمه، ولم يكتفِ منهم أيضًا بذلك حتى يسلِّموا تسليمًا، وينقادوا انقيادًا. وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، فأخبر سبحانه أنه ليس لمؤمنٍ أن يختار بعد قضائه وقضاء رسوله، ومن تخيَّر بعد ذلك فقد ضلَّ ضلالًا مبينًا».

المحور الرابع: مقام إفراد الله بالحكم من الإيمان.

المراد بهذا المقام أنَّ تحكيم شرع الله تعالى من الإيمان ويدلُّ عليه ما تقدَّم من قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ .. ﴾ [النساء: ٦٥]، قال ابن حزمٍ في [«الدرَّة فيما يجب اعتقاده» (٣٣٨)]: «فسمَّى الله تعالى تحكيمَ النبيِّ ﷺ إيمانًا، وأخبر الله تعالى أنه لا إيمان إلَّا ذلك، مع أنه لا يوجد في الصدر حرجٌ ممَّا قضى، فصحَّ يقينًا أنَّ الإيمان عملٌ وعقدٌ وقولٌ، لأنَّ التحكيم عملٌ، ولا يكون إلَّا مع القول، ومع عدم الحرج في الصدر وهو عقدٌ». ذلك لأنَّ الإيمان يتضمَّن معنًى زائدًا على مجرَّد التصديق، فهو الإقرار المستلزم لقبول الأخبار والانقياد للأحكام والإذعان لها، وعليه فكما على الخلق تصديقُ الرسل فيما أخبروا، فإنَّ عليهم طاعتَهم فيما أمروا، إذ الإقرار يتضمَّن قولَ القلب وهو التصديق وعملَ القلب الذي هو الانقياد والإذعان، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ٦٤]. =

....

= فكان في تحكيم الشريعة إذعانٌ وانقيادٌ وخضوعٌ لدين الله تعالى، وعدمُ تحكيمها إباءٌ وردٌّ وامتناعٌ، ومِمَّا تقدَّم يتجلَّى واضحًا أنَّ تحكيم شرع الله تعالى والعملَ بنصوص الوحيين عند التنازع والخصومات شرطٌ في الإيمان، والتحاكمَ إلى غير شرع الله ينافي الإيمانَ، بل هو من علامات النفاق، ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ۝٥٩ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزۡعُمُونَ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦۖ وَيُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمۡ ضَلَٰلَۢا بَعِيدٗا ۝٦٠ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيۡتَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودٗا ۝٦١ فَكَيۡفَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّآ إِحۡسَٰنٗا وَتَوۡفِيقًا ۝٦٢﴾ [النساء]. قال ابن كثيرٍ رحمه الله في [«تفسيره» (١/ ٥١٨)]: «فما حكم بِهِ الكتاب والسنَّة وشهدا له بالصحَّة فهو الحقُّ، وماذا بعد الحقِّ إلَّا الضلال؟ ولهذا قال تعالى: ﴿إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ أي: ردُّوا الخصوماتِ والجهالاتِ إلى كتاب الله وسنَّة رسوله فتَحاكَموا إليهما فيما شجر بينكم ﴿إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ فدلَّ على أنَّ من لم يتحاكم في محلِّ النزاع إلى الكتاب والسنَّة ولا يرجِع إليهما في ذلك فليس مؤمنًا بالله ولا باليوم الآخر». وفي نفس السياق من تقرير أنَّ التحاكم إلى شرع الله شرطٌ في الإيمان ما أفصح عنه ابن القيِّم رحمه الله في [«إعلام الموقِّعين» (١/ ٤٩)] بقوله: «والمقصود أنَّ أهل الإيمان لا يُخرجهم تنازُعُهم في بعض مسائل الأحكام عن حقيقة الإيمان إذا ردُّوا ما =

﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧؛ يوسف: ٤٠، ٦٧][1]، ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلۡسِنَتُكُمُ

= تنازعوا فيه إلى الله ورسوله كما شرطه الله عليهم بقوله: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾، ولا ريب أنَّ الحكم المعلَّق على شرطٍ ينتفي عند انتفائه. ومنها: أنَّ قوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ﴾ [النساء: ٥٩] نكرةٌ في سياق الشرط تعمُّ كلَّ ما تنازع فيه المؤمنون من مسائل الدين دِقِّه وجِلِّه، جليِّه وخفيِّه، ولو لم يكن في كتاب الله ورسوله بيان حكم ما تنازعوا فيه ولم يكن كافيًا لم يأمر بالردِّ إليه؛ إذ من الممتنع أن يأمر تعالى بالردِّ عند النزاع إلى من لا يوجد عنده فصلُ النزاع... ومنها: أنه جعل هذا الردَّ من موجِبات الإيمان ولوازمه، فإذا انتفى هذا الردُّ انتفى الإيمان؛ ضرورةَ انتفاء الملزوم لانتفاء لازِمه، ولا سيَّما التلازم بين هذين الأمرين فإنه من الطرفين، وكلٌّ منهما ينتفي بانتفاء الآخر، ثمَّ أخبرهم أنَّ هذا الردَّ خيرٌ لهم، وأنَّ عاقبته أحسن عاقبةٍ، ثمَّ أخبر سبحانه أنَّ من تحاكم أو حاكم إلى غير ما جاء به الرسول فقد حكَّم الطاغوتَ وتحاكم إليه، والطاغوت: كلُّ ما تجاوز به العبد حدَّه من معبودٍ أو متبوعٍ أو مطاعٍ؛ فطاغوت كلِّ قومٍ مَن يتحاكمون إليه غيرَ الله ورسوله، أو يعبدونه من دون الله، أو يتبعونه على غير بصيرةٍ من الله، أو يطيعونه فيما لا يعلمون أنه طاعةٌ لله».

فالحاصل: أنَّ الإيمان يقتضي الانقياد والإذعان لشرع الله وتحكيمَه في كلِّ أمور الدين والدنيا، فمن ادَّعى أنه مؤمنٌ واختار تحكيمَ غيرِ شرع الله ورسوله فهو كاذبٌ في ذلك.

(١) جزءٌ من الآية ٤٠ من سورة يوسف وتمامها: ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ =

ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ﴾ [النحل: ١١٦][(١)]، وَقَوْلِهِ

= إِيَّاهُ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٠﴾ ﴾، والآية ٦٧ من سورة يوسف ـ أيضًا ـ وتمامها: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ۖ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٦٧﴾ ﴾. وجزءٌ من الآية ٥٧ من سورة الأنعام وتمامها: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ ﴿٥٧﴾ ﴾.

وقد استدلَّ بالآيات على مقام الحكم بما أنزل الله من ربوبيته وألوهيته، فكما أنه لا حُكم إلَّا حكمُه في ملكوته فيجب أن لا يكون الحكم إلَّا حكمَه في الفصل بين الخصومات والنزاعات ـ كما تقدَّم ـ فَلِلَّهِ تعالى الحكم القدريُّ والجزائيُّ، ومن جهةٍ أخرى فإنَّ الله تعالى من أسمائه «الحَكَمُ»، ومن موجبات الإيمان بالاسم التحاكمُ إلى شرعه وحده لا شريك له، قال تعالى: ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا ﴾ [الأنعام: ١١٤]، وقال تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٨﴾ ﴾ [التين]، وقال تعالى: ﴿فَٱصْبِرُوا۟ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ بَيْنَنَا ۚ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٨٧﴾ ﴾ [الأعراف]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [الشورى: ١٠].

(١) قال ابن كثيرٍ رحمه الله في مَعْرِض شرح هذه الآية في [«تفسيره» (٢/ ٥٨٩ ـ ٥٩٠)]: «ثمَّ نهى تعالى عن سلوك سبيل المشركين، الذين حلَّلوا وحرَّموا بمجرَّد ما وضعوه واصطلحوا عليه من الأسماء بآرائهم، من البحيرة والسائبة والوصيلة والحام، وغير ذلك ممَّا كان شرعًا لهم ابتدعوه في جاهليتهم، فقال: ﴿ وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ﴾ [النحل: ١١٦]، ويدخل في هذا كلُّ من ابتدع بدعةً ليس له فيها مستندٌ شرعيٌّ، أو حلَّل=

تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [المائدة][1]، وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓاْ أَوْلَٰدَهُمْ سَفَهًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُواْ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِۚ قَدْ ضَلُّواْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ﴿١٤٠﴾﴾ [الأنعام][2]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ

= شيئًا ممَّا حرَّم الله، أو حرَّم شيئًا ممَّا أباح الله، بمجرَّد رأيه وتشهِّيه».

(١) وفي الآية دليلٌ على نهي الله تعالى المؤمنين أن يحرِّموا على أنفسهم الطيِّبات والمستلذَّات التي تشتهيها النفوس، إمَّا لظنِّهم أنَّ تركها طاعةٌ لله تعالى وقُربةٌ إليه فيزهدون في الدنيا ويترفَّعون عن ملذَّاتها كما يفعله القسِّيسون والرهبان، أو ما يفعله كثيرٌ من العوامِّ بما يقصدونه من تحريمٍ على أنفسهم ما أحلَّ الله لهم من طيِّبات المطاعم والملابس والمناكح مستعملين ألفاظ التحريم الداخلة تحت النهي القرآنيِّ مثل: «حرامٌ عليَّ»، و«حرَّمته على نفسي»، ونحو ذلك، وعُدَّ ذلك اعتداءً على الله فنهاهم عن التشديد على أنفسهم بتحريم الحلال، وعن الترخيص لأنفسهم بتحليل الحرام لِما في ذلك من مجاوزةٍ لِما شرعه الله في كلِّ أمور الدنيا والدين، قال ابن جريرٍ الطبريُّ رحمه الله في [«جامع البيان» (٧/ ١٢)]: «وليس لأحدٍ أن يتعدَّى حدَّ الله تعالى في شيءٍ من الأشياء ممَّا أحلَّ أو حرَّم، فمن تعدَّاه فهو داخلٌ في جملةِ مَن قال تعالى ذكرُه فيه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠؛ المائدة: ٨٧]»، ويؤكِّده قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

(٢) وفي هذه الآية بيان هلاك المفترين على ربِّهم الكذبَ، الذين زيَّن لهم شركاؤهم=

ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ ٱللَّهُ ﴾ [الشورى: ٢١][(١)]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن

= قَتْلَ بناتهم بالوأد الذي كانوا يفعلونه سفهًا وطيشًا لا لحجَّةٍ شرعيةٍ ولا عقليةٍ، وحرَّموا على أنفسهم ما رزقهم الله تعالى من الطيِّبات والأنعام التي سمَّوْها بَحَائِرَ وسوائب جهلًا منهم وقلَّةَ فهمٍ بعاجل ضرِّه وآجل مكروهه، فشرعوا هذه المنكرات افتراءً على الله بالتكذيب والتخرُّص عليه بالباطل، تاركين محجَّةَ الحقِّ بهذه الأفعال المَقيتة فانحرفوا عن سواء السبيل وما كانوا إلى الحقِّ مهتدين ولا إلى الصواب موفَّقين. [انظر: «جامع البيان» للطبري (٨/ ٥١)، و«فتح القدير» للشوكاني (٢/ ١٦٧)].

(١) قال ابنُ كثيرٍ رحمه الله في [«تفسيره» (٤/ ١١١)] في مَعرِض شرح هذه الآية: «أي: هم لا يتَّبعون ما شرع الله لك من الدين القويم، بل يتَّبعون ما شرع لهم شياطينهم من الجنِّ والإنس من تحريم ما حرَّموا عليهم من البحيرة والسائبة والوصيلة والحام، وتحليل أكل الميتة والدم والقمار إلى نحو ذلك من الضلالات والجهالة الباطلة التي كانوا قد اخترعوها في جاهليتهم من التحليل والتحريم والعبادات الباطلة والأموال الفاسدة».

ومنه يظهر أنَّ من نصب نفسه مشرِّعًا، سواءٌ كان شخصًا طبيعيًّا أو معنويًّا فقد أوقع نفسه في الشرك بالله في ربوبيته في صفة الحكم والتشريع بإثباتها لغير الله تعالى، لذلك سمَّى الله الذين يشرعون من الدين ما لم يأذن به الله شركاءَ، فالتشريع خالصٌ لله وحده ولا ينازعه فيه غيره.

وكلُّ من أطاع غيرَ الله في تشريعٍ مخالفٍ لِما شرعه فقد وقع في شرك الطاعة والاتِّباع لقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ =

شَيْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠][1]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء][2].

= أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] فسمَّاهم شركاءَ لمَّا أطاعوهم في قتل أولادهم، قال الشنقيطي رحمه الله في [«أضواء البيان» (٧/ ١٧٣)]: «وممَّا يزيد ذلك إيضاحًا أنَّ ما ذكره الله عن الشيطان يوم القيامة مِن أنه يقول للذين كانوا يشركون به في دار الدنيا: ﴿إِنِّى كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، أنَّ ذلك الإشراك المذكور ليس فيه شيءٌ زائد على أنه دعاهم إلى طاعته فاستجابوا له كما صرَّح بذلك في قوله تعالى عنه: ﴿وَمَا كَانَ لِىَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِى﴾ [إبراهيم: ٢٢]».

(١) تقدَّم معناه في «مقام إفراد الله بالحكم من توحيد الألوهية والعبادة» (في ص ٧٦).

(٢) وقد تقدَّم الكلام في معنى الآية في مقام إفراد الله تعالى بالحكم ومنزلته من الإيمان، فالحاصل أنه يجب توحيد الله في شرعه فيعتقد المسلم أنْ لا مشرِّع ولا حاكم ولا محلِّل ولا محرِّم إلَّا الله تعالى وأنَّ ما حكم به الرسول ﷺ هو حكم الله تعالى لأنه وحيٌ يوحى، وما حرَّمه رسول الله ﷺ فالله حرَّمه، وما أحلَّه رسول الله ﷺ فالله أحلَّه لقوله ﷺ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ القُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ» [أخرجه أحمد في «مسنده» (٤/ ١٣٠ ـ ١٣١)، وأبو داود في «السنَّة» (٥/ ١٠) باب لزوم السنَّة، من حديث المقدام بن معد يكرب رضي الله عنه، والحديث صحَّحه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ ١١٧) برقم (٤٦٠٤)] ولقوله ﷺ: «أَلَا وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللهِ مِثْلُ مَا حَرَّمَ اللهُ» [أخرجه الترمذي في «العلم» (٥/ ٣٨) باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبيِّ ﷺ، وابن ماجه في «المقدِّمة» (١/ ٦) باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه، والدارمي =

....

= في «سننه» (١/ ١٤٤) باب: السنَّة قاضيةٌ على كتاب الله، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٢٠٩) من حديث المقدام بن معد يكرب الكندي رضي الله عنه، والحديث صحَّحه الألباني (انظر: «صحيح ابن ماجه» (١/ ٢١))]، لذلك يجب طاعته فيما قضى به وحكم مع كمال التسليم له والانقياد لأمره لقوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]. والحكم بشرع الله تعالى من الإيمان ـ كما تقدَّم ـ وقد ينتفي الإيمان عمَّن نازع اللهَ في تشريعه وربوبيته.

ونواقض الإيمان فيه على وجوهٍ وصورٍ متعدِّدةٍ منها أن يشرع شيئًا لم يأت به الله ولا رسولُه ﷺ، أو يبدِّل الشرعَ المجمع عليه أو يجحد حكم الله بالاعتراض عليه أو يرضى بشريعةٍ غير شريعة الله، سواءٌ كانت مجلوبةً من الشرق أو الغرب، أو يفضِّلَ حكمها على حكم الله تعالى، أو يساويَ بينهما ويعتقد التماثل بينهما، أو يعتقد أنَّ حكم الله غير واجبٍ فيجوِّز الحكم بما يخالف حُكْمَ الله تعالى، ومن يأبى تحكيمَ شرع الله ويمتنعُ من قبوله أو التحاكم إليه وغيرها، من حالات الحكم بغير ما أنزل الله، والعدول عن شريعة الله كلِّيًّا أو جزئيًّا.

وطاعة المبدِّلين المغيِّرين لشرع الله مع حصول العلم بمخالفتهم لدين الرسل يكون شركًا بالله في الطاعة يدخلون في قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، وإذا كان الأحبار والرهبان الذي شرعوا غيرَ تشريع الله مشركين لأنهم نازعوا اللهَ تعالى في ربوبيته وبدَّلوا دينَ الله وشرعه فإنَّ طاعة المشرِّعين غيرَ ما شرعه الله ومتابعةَ أحكامهم يُعَدُّ شركًا كما قال تعالى: ﴿وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ ١٢١﴾ [الأنعام].

[فصل: العبد لا يخلق أفعالَ نفسه]

وَمِنْ تَوْحِيدِهِ تَعَالَى فِي رُبُوبِيَّتِهِ: اعْتِقَادُ أَنَّ العَبْدَ لَا يَخْلُقُ أَفْعَالَ نَفْسِهِ، فَهُوَ كَمَا لَمْ[١] يَخْلُقْ ذَاتَهُ وَلَمْ يَخْلُقْ صِفَاتِ ذَاتِهِ، كَذَلِكَ لَمْ يَخْلُقْ أَفْعَالَهُ، فَهُوَ كُلُّهُ مَخْلُوقٌ للهِ: ذَاتُهُ وَصِفَاتُهُ وَأَفْعَالُهُ[٢]، ....

(١) وفي نسخة محمَّد صالح رمضان [م. ر]: «ما لم»، وهو تصحيفٌ.

(٢) أفعال العباد قسمان:

◆ أفعالٌ اضطراريةٌ لا اختيار للعبد فيها ولا قدرة له مِن نفسه على التحكُّم فيها مثل: نبضات القلب والعروق وحركات المرتعش ونحو ذلك، فهذا القسم من الأفعال لم تختلف فيه المذاهب العقدية في أنه مخلوقٌ لله قولًا واحدًا، ذلك لأنَّ الحركاتِ الاضطراريةَ ليست فعلًا مختارًا للعبد وإنما هي صفةٌ له، فالفاعل هو مَن حصل منه الحدث وقام به، فمن ارتعشت يدُه أو اخترمه الموتُ أو وقع عليه المرضُ فإنَّ الحدث في هذه الصور ليس مِن فعل العبد باختياره ولا هو مَن قام به، وإنما هو وصفٌ قام بالعبد، ولهذا لا يتعلَّق التكليف بالأفعال الاضطرارية، ولا يترتَّب عليها أصلًا ثوابٌ ولا عقابٌ.

◆ أفعالٌ اختياريةٌ تحصل بإرادة المكلَّف واختياره، له سلطةٌ وقدرةٌ على التحكُّم فيها، سواءٌ كانت من أعمال البرِّ والطاعة أو من المعاصي بمختلف أنواعها.

فالأفعال الاختيارية هي التي يتعلَّق بها التكليفُ والثواب والعقاب. =

....

= وأهل المذاهب العقدية اختلفوا في هذا القسم الأخير مِن جهةٍ: **خلق الأفعال الاختيارية للعبد**، ومِن جهةٍ: **أثر قدرة المكلَّف في الفعل** على أربعة أقوالٍ.

والمصنِّف رحمه الله ـ من جهةٍ: **خلق الأفعال الاختيارية للعبد** ـ يقرِّر مذهبَ أهل السنَّة والجماعة، وهو أنَّ مِن مقتضى توحيد الله في ربوبيته والإيمان بالقدر: اعتقادَ أنَّ أفعال العباد كلَّها: حركاتِهم وأصواتَهم وكتاباتِهم واكتسابَهم، سواءٌ كانت خيرًا أو شرًّا، طاعةً أو معصيةً، ليست مخلوقةً للعبد، وإنما هي مخلوقةٌ لله تعالى ومقدَّرةٌ على العباد ومقضيَّةٌ عليهم قبل وقوعها منهم، أي: كتبها الله عليهم في اللوح المحفوظ قبل خلقهم، [انظر: «شرح السنَّة» للبغوي (١/ ١٤٢)، «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٨/ ٦٣، ١١٧)، «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العزِّ (٤٩٣)، «الحجَّة في بيان المحجَّة» للأصفهاني (١/ ٤٥٧، ٢/ ٤٤٣)]، لقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافَّات]، فإنَّ «ما» موصولةٌ، أي: والله خلقكم وخلق آلهتكم التي عملتموها بأيديكم، فأخبر أنه خلق معمولَهم، وقد حلَّه عملُهم وصنعُهم، فالآية تدلُّ على أنَّ المنحوت مخلوقٌ لله تعالى، وما صار منحوتًا إلَّا بفعلهم، فيكون ما هو مِن آثار فعلهم مخلوقًا لله تعالى، ولو لم يكن النحت مخلوقًا لله تعالى لم يكن المنحوت مخلوقًا له، بل الخشب أو الحجر لا غير، وهي موادُّ غير معمولةٍ لهم، وإنما يصير معمولًا بعد عملهم، [انظر: «شفاء العليل» لابن القيِّم (١/ ٢٠٦)، «شرح الطحاوية» لابن أبي العزِّ (٤٩٦)].

والأدلَّة كثيرةٌ ومتضافرةٌ من الكتاب والسنَّة على أنَّ الله تعالى خالقٌ لأفعال العباد،=

....

= ولا يخرج شيءٌ عن عموم الخلق، قال البيهقيُّ رحمه الله في [«الاعتقاد» (٧٣)] مفصحًا عن مذهب السلف أهلِ السنَّة والجماعة: «قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [غافر: ٦٢]، فدخل فيه الأعيانُ والأفعال مِن الخير والشرّ، وقال: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، فنفى أن يكون خالقٌ غيره، ونفى أن يكون شيءٌ سواه غيرَ مخلوقٍ، فلو كانت الأفعال غيرَ مخلوقةٍ لكان الله سبحانه خالقَ بعض الأشياء دون جميعها، وهذا خلاف الآية. ومعلومٌ أنَّ الأفعال أكثرُ من الأعيان، فلو كان الله خالقَ الأعيان والناسُ خالقي الأفعال لكان خلقُ الناس أكثرَ مِن خلقه ولكانوا أتمَّ قوَّةً منه وأَوْلى بصفة المدح من ربِّهم سبحانه، ولأنَّ الله تعالى قال: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾ [الصافّات]، فأخبر أنَّ أعمالهم مخلوقةٌ لله عزَّ وجلَّ»، [انظر: «شفاء العليل» لابن القيِّم (١/ ٣٣٣)].

ومن السنَّة: حديثُ حذيفة رضي الله عنه عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إِنَّ اللهَ خَالِقُ كُلِّ صَانِعٍ وَصَنْعَتِهِ»، وفي بعض الروايات: «إِنَّ اللهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنْعَتَهُ» قال البخاري: وتلا بعضُهم عند ذلك: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾ [الصافّات] فأخبر أنَّ الصناعاتِ وأهلَها مخلوقةٌ، [أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٤٦)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٣١)، والبيهقي في «الاعتقاد» (ص٧٥)، وابن أبي عاصم في «السنَّة» (ص١٥٨)، وصحَّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٦٣٧) و«ظلال الجنَّة» (٣٥٧)].

والحديث دلَّ أنَّ الله خالقٌ للصناعة وأهلها، ويؤيِّده قولُ عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه:=

= «إِنَّ اللهَ خَلَقَ الخَلْقَ فَخَلَقَ أَهْلَ الجَنَّةِ وَمَا هُمْ عَامِلُونَ، وَخَلَقَ أَهْلَ النَّارِ وَمَا هُمْ عَامِلُونَ»، [أخرجه الدارمي في «الردّ على الجهمية» (١٤٤)، والفريابي في «القدر» (٦٥)، والآجرّي في «الشريعة» (٢/ ٨٣٩)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٧٣٠)].

وفيما قرَّره أهل السنَّة والجماعة ردٌّ صريحٌ على معتقد القدرية والمعتزلة الذين يذهبون إلى القول بأنَّ العبد هو الخالق لفعله، الموجِد له بمشيئته الكاملة وقدرته التامَّة، وأنَّ مشيئته وقدرته مستقلَّةٌ عن إرادة الله وقدرتِه غيرُ تابعةٍ لهما، بمعنى أنَّ العباد خالقون لأفعالهم وأنها ليست مخلوقةً لله ولم يقدِّرها عليهم، بل هم مُحْدِثون لها، [انظر: «المغني في أبواب العدل والتوحيد» للقاضي عبد الجبَّار (٨/ ٣)، «مقالات الإسلاميِّين» للأشعري (١/ ٢٧٣)، «شفاء العليل» لابن القيِّم (١/ ١٩٨)، «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العزِّ (٤٩٣)].

ولا يخفى ضلال القدرية والمعتزلة بمقالاتهم هذه، وذلك بجعل الأفعال مِن إنتاج العبد وإرادته المطلقة على وجه الإيجاد والاختراع لها بقدرته التامَّة، فإنه يَلزم مِن قولهم أنَّ الله عاجزٌ لا يوصف بالقدرة على مقدور العبد إذ لا تدخل أفعالُه تحت قدرته، وأنه سبحانه يشاركه غيرُه في الإيجاد والخلق، ولهذا كان «القَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ» كما ثبت من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، [أخرجه أبو داود في «السنَّة» (٥/ ٦٦) بابٌ في القدر، من حديث ابن عمر رضي الله عنه، والحديث حسَّنه الألباني في «صحيح أبي داود» (٤٦٩١) وفي «ظلال الجنَّة» (٣٢٨، ٣٢٩)].

بل هم «أردأ من المجوس، من حيث إنَّ المجوس أثبتوا خالقَيْن، وهم أثبتوا خالقِين» [«شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العزِّ (٤٩٣)]، ومِن أقوى شُبَهِهم على أنَّ=

....

= العبد خالقٌ لفعل نفسه ومُوجِدٌ له قولُه تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ ۝١٤﴾ [المؤمنون]، حيث إنَّ الله أثبت تعدُّد الخالقين وهو سبحانه أحسنُهم، فدلَّ ذلك على أنَّ العبد مُوجِدٌ لفعله مخترعٌ له بقدرته وإرداته.

ولا شكَّ أن هذه الشبهة متهافتةٌ لأنَّ معنى الآية: أحسن المصوِّرين المقدِّرين، إذ الخلق يُطلق على معنيين: **الأوَّل**: الإيجاد والإبداع، وقد يُطلق ويراد به التقدير وهو المعنى الثاني المراد بالآية بدليل قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦، الزمر: ٦٢]، أي: الله خالق كلِّ شيءٍ مخلوقٍ، فدخلت أفعال العباد في عموم «كلٍّ» [«شرح الطحاوية» لابن أبي العزِّ (٤٩٦)].

وممَّا يؤكِّد ذلك مِن كلام العرب ما ذكره الأزهريُّ رحمه الله في [«تهذيب اللغة» (٧/ ١٦)] بقوله: «والخلق في كلام العرب: ابتداءُ الشيء على مثالٍ لم يُسبق إليه. وقال أبو بكر بنُ الأنباري: الخلق في كلام العرب على ضربين: أحدهما: الإنشاء على مثالٍ أبدعه، والآخر: التقدير.

وقال في قول الله جلَّ وعزَّ: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ ۝١٤﴾ [المؤمنون]، معناه: أحسن المقدِّرين، وكذلك قوله: ﴿وَتَخۡلُقُونَ إِفۡكًا﴾ [العنكبوت: ١٧] أي: تقدِّرون كذبًا.

قلت [أي الأزهري]: والعرب تقول: خلقتَ الأديمَ إذا قدَّرتَه وقِسْتَه لتقطعَ منه مزادةً أو قِربةً أو خفًّا.

وقال زهيرٌ:

«وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْـ ... ـضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي» =

....

= يمدح رجلًا فيقول له: أنت إذا قدَّرتَ أمرًا قطعتَه وأمضيتَه، وغيرك يقدِّر ما لا يقطعه، لأنه غير ماضي العزم، وأنت مضاءٌ على ما عزمتَ عليه».

وممَّا يدلُّ على فساد قول القدرية والمعتزلة وتناقُضِه إدخالُهم كلامَ الله الذي هو صفةٌ من صفاته في عموم قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦؛ الزمر: ٦٢] فزعموا أنه مخلوقٌ، وأخرجوا مِن عموم الخلق ما هو جديرٌ أن يدخل فيه وهي أفعال العباد فزعموا أنها غير مخلوقةٍ.

هذا، وما تقتضيه النصوص الشرعية المخبرة عن ربوبية الله وقدرته وما يُمليه فرضُ الإيمان بالقدر: وجوبُ اعتقادِ أنَّ أفعال الخلق خيرَها وشرَّها مخلوقةٌ لله تعالى ومقدَّرةٌ على العباد، ومقضيَّةٌ عليهم قبل وقوعها منهم، أمَّا كلام الله تعالى فهو صفةٌ من صفاته، وصفاتُ الله فرعٌ عن ذاته، فلا ينبغي أن يقال إنها مخلوقةٌ.

ومن الأدلَّة الأخرى على خلق أعمال العباد قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلٗا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلۡجِبَالِ أَكۡنَٰنٗا وَجَعَلَ لَكُمۡ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأۡسَكُمۡ﴾ [النحل: ٨١]، قال ابن القيِّم رحمه الله في [«شفاء العليل» (١/ ٢٠٦)]: «فأخبر أنه هو الذي جعل السرابيل ـ وهي الدروع والثياب المصنوعة ـ ومادَّتها لا تسمَّى سرابيلَ إلَّا بعد أن تحلَّها صنعةُ الآدميِّين وعملُهم، فإذا كانت مجعولةً لله فهي مخلوقةٌ له بجملتها: صورتُها ومادَّتها وهيئاتها، ونظير هذا قوله: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۢ بُيُوتِكُمۡ سَكَنٗا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ بُيُوتٗا تَسۡتَخِفُّونَهَا يَوۡمَ ظَعۡنِكُمۡ وَيَوۡمَ إِقَامَتِكُمۡ﴾ [النحل: ٨٠]، فأخبر سبحانه أنَّ البيوت=

غَيْرَ أَنَّ[(١)] لَهُ مُبَاشَرَةً لِأَفْعَالِهِ بِاخْتِيَارِهِ، فَبِذَلِكَ كَانَتْ أَعْمَالًا وَكَانَ مَسْؤُولًا عَنْهَا وَمُجَازًى عَلَيْهَا، وَتِلْكَ الْمُبَاشَرَةُ هِيَ كَسْبُهُ وَاكْتِسَابُهُ[(٢)].

= المصنوعة المستقرَّة والمتنقِّلة مجعولةٌ له، وهي إنما صارت بيوتًا بالصنعة الآدمية، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿٤١﴾ وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِۦ مَا يَرْكَبُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [يس]، فأخبر سبحانه وتعالى أنه خالق الفُلْك المصنوع للعباد».

(١) وفي نسخة محمَّد صالح رمضان: «أنه».

(٢) والمصنِّف رحمه الله بعد تقريره لمذهب السلف مِن جهةِ خلق الله للأفعال الاختيارية للعبد يقرِّر مذهبَهم ـ أيضًا ـ من جهة أثر قدرة العبد في الفعل، وهو أنَّ العبد ـ مؤمنًا كان أو كافرًا، برًّا أو فاجرًا ـ غيرُ مسلوب الإرادة والمشيئة، بل هو فاعلٌ حقيقةً وأفعاله مخلوقةٌ لله، وله مباشَرةٌ لأفعاله بإرادته ومشيئته واختياره، قال تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، وأثبت الله تعالى العملَ والفعل للمكلَّف في آياتٍ عديدةٍ منها قولُه تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٦٢]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾ [آل عمران: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤، ١٤١].

وقد يضاف العمل إلى الإنسان الفرد المخاطَب إضافةَ ملكيةٍ كما في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [الزمر]، وقد يضاف العمل إلى الجماعة كقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ﴾ [الشورى: ١٥]، وقوله تعالى:=

....

= ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]، فدلَّت هذه الآيات على أنَّ العبد فاعلٌ على الحقيقة، وأنَّ له مشيئةً واختيارًا على فعله بعد مشيئة الله تعالى.

ويؤكِّد ذلك ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۝٨﴾ [الزلزلة]، فأضاف الله سبحانه عملَ الخير والشرِّ إلى العبد على الحقيقة، فدلَّ على أنه مِن كسبه وعمله الذي يجازى به، وقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فأثبت الله تعالى للعبد عملًا وكسبًا وهو مِن فعله حقيقةً، إذ الكسب هو الفعل الذي يعود على فاعله منه نفعٌ أو ضررٌ. [انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العزِّ (٥٠٢)].

وفيما قرَّره أهل السنَّة ردٌّ صريحٌ ـ أيضًا ـ على مقالة الجبرية والجهمية الذين سلبوا عن العبد الاختيارَ والقدرة على فعله وعمله، ونفَوْا عنه المشيئةَ والإرادة، وزعموا أنَّ العباد مجبورون على أفعالهم مقهورون على أعمالهم لا تأثير لهم في وجودها ألبتَّةَ، وسوَّوْا بين الحركات الاختيارية والاضطرارية، فهي حركاتٌ بمثابة حركات المرتعش والعروق النابضة وحركات الأشجار في مهبِّ الريح، وإنما تضاف الأفعال إلى العباد في معتقدهم مجازًا من باب إضافة الشيء إلى محلِّه دون ما يضاف إلى محصِّله، كما يقال: زالت الشمس، ودارت الرحى، وسال الوادي. [انظر: «الفَرْق بين الفِرَق» للبغدادي (١٩٩)، «شفاء العليل» لابن القيِّم (١/ ١٩٤)، «شرح الطحاوية» لابن أبي العزِّ (٤٩٣)]. =

....

= ولهم في ذلك شبهاتٌ ضعيفةٌ مِن أهمِّها: قولُه تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [الواقعة]، فالآيتان تدلَّان عندهم أنه لا عمل للعبد ولا صنع، لأنَّ الله نفى القتلَ والرمي والزرع وأثبته لنفسه سبحانه، وإنما أضيفت هذه الأفعال إلى العبد مجازًا لا على وجه الحقيقة.

كما استدلُّوا بقوله ﷺ: «لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مِنْكُمُ الجَنَّةَ بِعَمَلِهِ» قَالُوا: «وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟» قَالَ: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ مِنْهُ بِرَحْمَةٍ وَفَضْلٍ» [أخرجه البخاري في «الرقاق» (١١/ ٢٩٧) باب القصد والمداومة على العمل، ومسلم في «صفة القيامة» (١٧/ ١٦٠) باب لن يدخل أحدٌ الجنَّةَ بعمله بل برحمة الله تعالى، وأحمد في «مسنده» (١٢/ ٤٤٩) واللفظ له، من حديث أبي هريرة ﷺ].

فدلَّ الحديث على أنَّ العبد مسلوب الفعل ولا عمل له ولا إرادة، لأنَّ الحديث أفصح عن أنَّ الجزاء غيرُ مرتَّبٍ على الأعمال.

وأجيب عن شبهة الجبرية والجهمية بأنها حجَّةٌ عليهم، ذلك لأنَّ الآية في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧] نزلت في شأن رميه ﷺ المشركين يوم بدرٍ من الحصباء، فما مِن المشركين أحدٌ إلَّا أصاب عينيه ومنخريه وفمَه ترابٌ من تلك القبضة فولَّوْا مُدبرين [انظر: «تفسير ابن كثير» (٢/ ٢٩٥)]، والله تعالى أثبت لنبيِّه رميًا بقوله: ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾، ولا يخفى أنَّ تلك الرمية مِن البشر لا تبلغ هذا المبلغَ، فتبيَّن أنَّ المُثْبَت في الآية غير المنفيِّ، وذلك لأنَّ الرمي له ابتداءٌ وانتهاءٌ، فمبدأ الرمي كان من النبيِّ ﷺ وهو الحذف، وأمَّا=

= انتهاؤه فكان مِن الله تعالى بالإيصال والإصابة، وكلٌّ منهما يسمَّى رميًا، فالذي أضافه الله إلى نبيِّه إنما هو رمي الحذف الذي هو مبدؤه، وإنما نفى عنه رميَ الإصابة والإيصال الذي هو نهايته، فكان المعنى إذن: «وما أصبتَ إذ حذفتَ ولكنَّ الله أوصل وأصاب» [انظر: «شفاء العليل» لابن القيِّم (١/ ٢١٧)، «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العزِّ (٤٩٥)].

هذا، وفي ردِّ قولهم قال ابن القيِّم رحمه الله في [«مدارج السالكين» (٣/ ٤٢٦)]: «فلو صحَّ ذلك لَوجب طردُه في جميع الأعمال، فيقال: ما صلَّيتَ إذ صليتَ، وما صُمْتَ إذ صُمْتَ، وما ضحَّيتَ إذ ضحَّيتَ، ولا فعلتَ كلَّ فعلٍ إذ فعلتَه، ولكنَّ الله فعل ذلك، فإن طردوا ذلك لَزِمَهم في جميع أفعال العباد ـ طاعتِهم ومعاصيهم ـ إذ لا فَرْقَ»، ويتابع ابن القيِّم رحمه الله بيانَ بطلان هذا القول وفسادِه بقوله: «ونظير هذا: قوله في الآية نفسها: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧] ثمَّ قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧] فأخبره: أنه وحده هو الذي تفرَّد بقتلهم، ولم يكن ذلك بكم أنتم، كما تفرَّد بإيصال الحصى إلى أعينهم، ولم يكن ذلك من رسوله، ولكنَّ وجه الإشارة بالآية: أنه سبحانه أقام أسبابًا ظاهرةً لدفع المشركين، وتولَّى دَفْعَهم وإهلاكهم بأسبابٍ باطنةٍ غيرِ الأسباب التي تظهر للناس، فكان ما حصل من الهزيمة والقتل والنصرة مضافًا إليه وبه، وهو خير الناصرين».

وأمَّا قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [الواقعة]، فإنَّ المراد بالزرع هو الإنبات، أي: إخراج السنبل من الحبِّ، وهذا ليس للبشر =

= قدرةٌ عليه ولا يتمُّ باختيارهم، وإنما مِن فعلهم شقُّ الأرض والبذر، فكان ذلك دليلًا على إضافة فعل الحرث إليهم حقيقةً دون الإنبات، قال القرطبيُّ رحمه الله في [«تفسيره» (١٧/ ٢١٧)]: «وأضاف الحرثَ إليهم والزرعَ إليه تعالى، لأنَّ الحرث فعلُهم ويجري على اختيارهم، والزرع من فعل الله تعالى وينبت على اختياره لا على اختيارهم» [انظر ـ أيضًا ـ: «الاعتقاد» للبيهقي (٧٤)].

وأمَّا ترتُّب الجزاء على الأعمال ففيه ـ أيضًا ـ ضلَّت الجبرية والقدرية، ذلك لأنَّ الباء التي في الإثبات في قوله تعالى: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧؛ الأحقاف: ١٤؛ الواقعة: ٢٤] هي باء السببية، أي: بسبب عملهم، والباء التي في النفي في قوله ﷺ: «لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مِنْكُمُ الجَنَّةَ بِعَمَلِهِ» فهي باء العوض، أي: نفي أن يكون العمل كالثمن لدخول الجنَّة، وإنما هو برحمة الله وفضله، والله تعالى هو خالق الأسباب والمسبَّبات، فرجع الكلُّ إلى محض فضل الله ورحمته، ويزيد ابن القيِّم رحمه الله المسألةَ إيضاحًا في بيان أنَّ الباء التي في النفي غيرُ الباء التي في الإثبات فيقول رحمه الله في [«مفتاح دار السعادة» (١/ ١٢٠)]: «الباء المقتضية للدخول غيرُ الباء التي نُفِي معها الدخولُ، فالمقتضية هي باء السببية الدالَّةُ على أنَّ الأعمال سببٌ للدخول مقتضيةٌ له كاقتضاء سائر الأسباب لمسبَّباتها، والباء التي نُفِي بها الدخولُ هي باء المعاوضة والمقابلة التي في نحو قولهم: اشتريت هذا بهذا، فأخبر النبيُّ أنَّ دخول الجنَّة ليس في مقابلة عملِ أحدٍ وأنه لولا تغمُّد الله سبحانه لعبده برحمته لَما أدخله الجنَّةَ، فليس عمل العبد وإن تناهى موجِبًا بمجرَّده لدخول الجنَّة ولا عوضًا لها، فإنَّ أعماله ـ وإن وقعت منه=

....

= على الوجه الذي يحبُّه الله ويرضاه ـ فهي لا تقاوم نعمةَ الله التي أنعم بها عليه في دار الدنيا ولا تعادلها، بل لو حاسبه لوقعت أعمالُه كلُّها في مقابلة اليسير مِن نِعَمِه وتبقى بقيَّة النعم مقتضيةً لشكرها، فلو عذَّبه في هذه الحالة لعذَّبه وهو غير ظالمٍ له، ولو رحمه لكانت رحمتُه خيرًا له من عمله كما في السنن من حديث زيد بن ثابتٍ وحذيفة وغيرهما مرفوعًا إلى النبيِّ أنه قال: «إِنَّ اللهَ لَوْ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ لَكَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ» [أخرجه أبو داود في «السنَّة» (٥/ ٧٥) بابٌ في القدر، وابن ماجه في «المقدِّمة» (١/ ٢٩) بابٌ في القدر، وصحَّحه الألباني في «صحيح أبي داود» (٣/ ١٤٧)]. انظر هذه المسألة في: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٨/ ٧٠)، «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العزِّ (٤٩٥)، «المحجَّة» لابن رجب (٢٦)، «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ٢٩٦).

وفيه توجيهٌ آخر وهو: أنَّ دخول الجنَّة يكون بفضل الله ورحمته، غير أنَّ المنازل تُقْتَسم بحسب الأعمال، قال سفيان بن عيينة وغيره: «كانوا يقولون: النجاة من النار بعفو الله، ودخولُ الجنَّة برحمته، واقتسامُ المنازل والدرجاتِ بالأعمال». [انظر: «جامع الرسائل» لابن تيمية (١/ ١٥١)، «حادي الأرواح» لابن القيِّم (٨٨)، «المحجَّة» لابن رجب (٢٧)].

فالحاصل: أنَّ القدرية والجبرية على طرفي نقيضٍ، وكلاهما مصيبٌ فيما أثبته دون ما نفاه، قال ابن أبي العزِّ في [«شرح العقيدة الطحاوية» (٤٩٤)]: «فكلُّ دليلٍ صحيحٍ يقيمه الجبريُّ فإنما يدلُّ على أنَّ الله خالق كلِّ شيءٍ، وأنه على كلِّ=

= شيءٍ قديرٌ، وأنَّ أفعال العباد من جملة مخلوقاته، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولا يدلُّ على أنَّ العبد ليس بفاعلٍ في الحقيقة ولا مُريدٍ ولا مختارٍ، وأنَّ حركاتِه الاختياريةَ بمنزلة حركة المرتعش وهبوب الرياح وحركات الأشجار، وكلُّ دليلٍ صحيحٍ يقيمه القدريُّ فإنما يدلُّ على أنَّ العبد فاعلٌ لفعله حقيقةً، وأنه مريدٌ له مختارٌ له حقيقةً، وأنَّ إضافته ونسبته إليه إضافةُ حقٍّ، ولا يدلُّ على أنه غيرُ مقدورٍ لله تعالى، وأنه واقعٌ بغير مشيئته وقدرته، فإذا ضممتَ ما مع كلِّ طائفةٍ منهما من الحقِّ إلى حقِّ الأخرى فإنما يدلُّ ذلك على ما دلَّ عليه القرآن وسائر كتب الله المنزلة، من عموم قدرة الله ومشيئته لجميع ما في الكون من الأعيان والأفعال، وأنَّ العباد فاعلون لأفعالهم حقيقةً، وأنهم يستوجبون عليها المدح والذمَّ». [انظر ـ أيضًا ـ: «شفاء العليل» لابن القيِّم (١/ ١٩٩)].

هذا، وقريبٌ من قول الجبرية قولُ الأشاعرة الذين يثبتون أنَّ أفعال العبد مخلوقةٌ لله تعالى، وهي مع كونها خَلْقَ اللهِ فهي من كسب العبد، غير أنَّ أفعال العبد واقعةٌ عندهم بقدرة الله وحدها، وللعبد قدرةٌ لا تأثير لها فيها، أي: أنَّ العبد كاسبٌ وليس بفاعلٍ حقيقةً، والفعل يوجد عند القدرة لا بها، وإنما فاعلُ فعلِ العبد هو الله تعالى، وعملُ العبد ليس فعلًا للعبد، بل هو كسبٌ له، وإنما هو مِن فعل الله فقط، والخالق قَرَن القدرةَ في المقدور بمجرَّد الاقتران العاديِّ لا لسببٍ ولا لحكمةٍ أصلًا.

والذي جرَّ الأشاعرة إلى تعطيل تأثير القدرة الحادثة في الفعل هو: اعتقادهم بأنَّ الأفعال ذواتٌ، ولا يقدر على الذوات إلَّا الله، الأمر الذي دَفَعهم إلى عدم=

....

= التفريق بين الخلق والفعل، ويقولون: إنَّ الخلق هو المخلوق، والفعل هو المفعول، فنسبوا الخلقَ والفعل لله تعالى، لأنَّ الفعل عندهم هو المفعول، فامتنع مع هذا أن يكون فعلًا للعبد، لئلَّا يكون فعلٌ واحدٌ له فاعلان، لذلك لم ينسبوا للعبد إلا كسبًا لا يُعقل.

ولا يخفى أنَّ إثبات قدرةٍ لا أثر لها في الفعل فهو ـ في حقيقة الأمر ـ نفيٌ للقدرة أصلًا، فوجودها وعدمها سواءٌ، كما أنَّ المتقرِّر عند جماهير المسلمين أنَّ الأفعال صفاتٌ وأحوالٌ وليست ذواتٍ. [انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٨/ ١٢٨، ٤٦٧)، «إيثار الحقِّ على الخلق» لابن الوزير (٣١٧)].

وقد استنكر العلماء وكذا أعلام المذهب الأشعريِّ كالباقلَّانيِّ والجوينيِّ وغيرهما الكسبَ الذي قال به الأشاعرة، وعدُّوه قولًا متناقضًا غيرَ مسلَّمٍ، إذ لا يُعقل فرقٌ بين الفعل الذي نَفَوْه والكسبِ الذي أثبتوه، وقولهم في الكسب ـ عند التحقيق ـ لا يخرج عن مقالة الجهمية والجبرية، لذلك قال ابن تيمية رحمه الله في [«النبوَّات» (١/ ٤٦١)] في مَعْرِض بيان الكسب عند الأشاعرة: «وهم لا يقولون به، بل قدرة العبد عندهم لا تتعلَّق إلَّا بفعلٍ في محلِّها، مع أنها عند شيخهم غير مؤثِّرةٍ في المقدور، ولا يقول إنَّ العبد فاعلٌ في الحقيقة بل كاسبٌ، ولم يذكروا بين الكسب والفعل فرقًا معقولًا، بل حقيقة قولهم قولُ جهمٍ: إنَّ العبد لا قدرة له ولا فِعْلَ ولا كَسْبَ، والله عندهم فاعلُ فعلِ العبد، وفعلُه هو نفس مفعوله؛ فصار الربُّ عندهم فاعلًا لكلِّ ما يُوجد من أفعال العباد، ويلزمهم أن يكون هو الفاعل للقبائح، وأن يتَّصف بها على قولهم: إنه يُوصف=

= بالصفات الفعلية القائمة بغيره».

وفي ردِّه رحمه الله على الأشاعرة الذين أثبتوا في المخلوقات والطبائع قوًى غيرَ مؤثِّرةٍ أضاف رحمه الله في [«مجموع الرسائل والمسائل» (٥/ ١٥٧)] قائلًا: «ومن قال: إنَّ قدرة العبد وغيرَها من الأسباب التي خلق الله تعالى بها المخلوقاتِ ليست أسبابًا، أو أنَّ وجودها كعدمها وليس هناك إلَّا مجرَّد اقترانٍ عاديٍّ كاقتران الدليل بالمدلول؛ فقد جحد ما في خلق الله وشرعه مِن الأسباب والحِكَم والعلل، ولم يجعل في العين قوَّةً تمتاز بها عن الخدِّ تُبصر بها، ولا في القلب قوَّةً يمتاز بها عن الرِّجل يعقل بها، ولا في النار قوَّةً تمتاز بها عن التراب تُحْرِق بها، وهؤلاء يُنكرون ما في الأجسام المطبوعة مِن الطبائع والغرائز .. ثمَّ إنَّ هؤلاء يقولون: لا ينبغي للإنسان أن يقول: إنه شبع بالخبز ورَوِي بالماء، بل يقول: شبعتُ عنده ورَوِيتُ عنده، فإنَّ الله يخلق الشِّبَعَ والرِّيَّ ونحو ذلك مِن الحوادث عند هذه المقترنات بها عادةً لا بها، وهذا خلاف الكتاب والسنَّة، فإنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ﴾ [الأعراف: ٥٧] الآية، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا﴾ [البقرة: ١٦٤]».

هذا، ويجدر التنبيه إلى ملاحظتين:

الأولى: لا يَلزم مِن وَصْفِ الله تعالى بالفعل ووَصْفِ المخلوق به ـ أيضًا ـ اشتراكُ الخالق والمخلوق في مسمَّى الفعل بأن يكون فعلُ الخالق كفعل المخلوق، بل=

....

= فعلُ الله تعالى يخصُّه وفعلُ العبد يخصُّه، واتِّفاقهما في اسمٍ عامٍّ لا يقتضي تماثُلَهما في مسمَّى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص والتقييد ولا في غيره، وهذا يجري في مباحث الصفات التي وَصَف الله بها نَفْسَه ووصف بها خَلْقَه. [انظر: «الرسالة التدمرية» لابن تيمية (٨ وما بعدها)].

الثانية: وجوب التفرقة بين فعل الله تعالى القائم بذاته كالرزق والإماتة والإحياء ونحو ذلك، وبين مفعولات الله تعالى التي هي أفعالٌ مخلوقةٌ لله تعالى منفصلةٌ عنه قائمةٌ بمحلِّها مباينةٌ له سبحانه كالأكل والشرب والطاعة والمعصية وغيرها، فإنَّ هذه الأفعال مخلوقةٌ ومقدَّرةٌ ومَقضيَّةٌ لله تعالى، ولا يَلْزَم من خلقه لها اتِّصافُه بها، وإنما يتَّصف بها من قامت به، ومن فعلها بقدرته واختياره وهو العبد.

ولذلك فرَّق جمهور أهل السنَّة المتَّبعون للسلف والأئمَّة بين الفعل والمفعول، ففعلُ العبد فعلٌ له على الحقيقة، ولكنَّه مخلوقٌ لله ومفعولٌ لله على الحقيقة، ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافَّات]، فأخبر الله تعالى أنه خالقُ العباد وأعمالِهم لا فاعلٌ لها، وإنما أضاف الفعلَ والعمل إلى العباد، ففعلُ العبد ليس هو نفسَ فعل الله لقيام الفرق بين الخلق والمخلوق، والفعلِ والمفعول، قال البخاري رحمه الله في [«خلق أفعال العباد» (١١٣)]: «وقال أهل العلم: التخليق فعلُ الله، وأفاعيلنا مخلوقةٌ لقوله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿١٣﴾ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٣ ـ ١٤]، يعني السرَّ والجهرَ من القول، ففعلُ الله صفة الله، والمفعول غيره من الخلق». =

....

= وقد بيَّن ابن تيمية رحمه الله هذه المسألة في [«مجموع الفتاوى» (١٢٣)] بقوله: «وأمَّا من قال: خلقُ الربِّ تعالى لمخلوقاته ليس هو نفسَ مخلوقاته قال: إنَّ أفعال العباد مخلوقةٌ كسائر المخلوقات ومفعولةٌ للربِّ كسائر المفعولات ولم يقل: إنها نفسُ فعل الربِّ وخلقِه، بل قال: إنها نفس فعل العبد، وعلى هذا تزول الشبهة، فإنه يقال: الكذب والظلم ونحو ذلك من القبائح يتَّصف بها مَن كانت فعلًا له كما يفعلها العبد وتقوم به، ولا يتَّصف بها من كانت مخلوقةً له إذا كان قد جعلها صفةً لغيره، كما أنه سبحانه لا يتَّصف بما خَلَقه في غيره من الطعوم والألوان والروائح والأشكال والمقادير والحركات وغير ذلك؛ فإذا كان قد خَلَق لونَ الإنسان لم يكن هو المتلوِّنَ به، وإذا خلق رائحةً منتنةً أو طعمًا مرًّا أو صورةً قبيحةً ونحو ذلك ممَّا هو مكروهٌ مذمومٌ مستقبَحٌ لم يكن هو متَّصفًا بهذه المخلوقات القبيحة المذمومة المكروهة والأفعال القبيحة، ومعنى قبحها كونُها ضارَّةً لفاعلها، وسببًا لذمِّه وعقابه، وجالبةً لألمه وعذابه، وهذا أمرٌ يعود على الفاعل الذي قامت به، لا على الخالق الذي خَلَقها فعلًا لغيره».

ويزيد ابن القيِّم رحمه الله في بلورة المسألة في [«مفتاح دار السعادة» (٣/ ٨)] حيث يقول: «فالظلم والكفر والفسوق والعصيان وأنواع الشرور واقعةٌ في مفعولاته المنفصلة التي لا يتَّصف بها دون أفعاله القائمة به، ومن انكشف له هذا المقامُ فَهِمَ معنى قوله: «وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»، [جزءٌ من حديث رواه مسلم في «صلاة المسافرين وقصرها» (٦/ ٥٧ ـ ٦٠) باب صلاة النبيِّ ﷺ ودعائه في الليل من حديث عليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه]، فهذا الفرق العظيم يزيل أكثرَ الشُّبَه التي حارت لها عقول=

فَيُسَمَّى العَبْدُ عَامِلًا وَكَاسِبًا وَمُكْتَسِبًا[1]، وَلَا يُسَمَّى خَالِقًا لِعُمُومِ

= كثيرٍ من الناس في هذا الباب، وهدى الله الذين آمنوا لِما اختلفوا فيه من الحقِّ بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيمٍ، فما في مخلوقاته ومفعولاته تعالى من الظلم والشرِّ فهو بالنسبة إلى فاعله المكلَّف الذي قام به الفعلُ، كما أنه بالنسبة إليه يكون زنًا وسرقةً وعدوانًا وأكلًا وشربًا ونكاحًا، فهو الزاني السارق الآكل الناكح، والله خالقُ كلِّ فاعلٍ وفعلِه وليست نسبةُ هذه الأفعال إلى خالقها كنسبتها إلى فاعلها الذي قامت به، كما أنَّ نسبة صفات المخلوقين إليه كطوله وقِصَره وحُسنه وقبحه وشكله ولونه ليست كنسبتها إلى خالقها فيه، فتأمَّل هذا الموضعَ وأَعْطِ الفرقَ حَقَّه وفرِّقْ بين النسبتين، فكما أنَّ صفاتِ المخلوق ليست صفاتٍ لله بوجهٍ وإن كان هو خالقَها فكذلك أفعالُه ليست أفعالًا لله تعالى ولا إليه وإن كان هو خالقها».

(١) الكسب وقع في القرآن على ثلاثة معانٍ: أحدها: عقدُ القلب وعزمه كقوله تعالى: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَـٰنِكُمْ وَلَـٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، والثاني: كسب المال من التجارة مثل قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَـٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، فالأوَّل: للتُّجَّار، والثاني: للزُّرَّاع، والمعنى الثالث: السعي والعمل كقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقوله تعالى: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٣٩؛ يونس: ٥٢]، وقوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الأنعام: ٧٠]. =

قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦][(١)]، ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ⑦ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ

= وعرَّف ابن تيمية رحمه الله الكسبَ في [«مجموع الفتاوى» (٨/ ٣٨٧)] بأنه «الفعل الذي يعود على فاعله بنفعٍ أو ضرٍّ»، وعرَّفه القرطبيُّ رحمه الله في [«تفسيره» (٥/ ٣٨٠)] بأنه «ما يجرُّ به الإنسان إلى نفسه نفعًا أو يدفع عنه به ضررًا»، ثمَّ قال: «ولهذا لا يسمَّى فعلُ الربِّ تعالى كسبًا».

والعلماء يختلفون في الكسب والاكتساب: أهما بمعنًى واحدٍ ـ وهو ما عليه أهل اللغة، وصحَّحه أبو الحسن عليُّ بن أحمد الواحديُّ ـ خلافًا لمن يرى أنَّ بينهما فرقًا، فالاكتساب أخصُّ مِن الكسب مِن جهةِ نفسه ولا يتناول غيرَه، بينما الكسب ينقسم إلى: كسبٍ لنفسه وكسبٍ لغيره.

وقد ذكر ابن القيِّم رحمه الله فرقًا دقيقًا وهو أنَّ الاكتساب يستدعي اهتمامًا واجتهادًا ومعاناةً، والعبد لم يُجعل عليه إلَّا ما كان من هذا القبيل الحاصل بسعيه وتعمُّله ومعاناته، وأمَّا الكسب فيحصل بأدنى شيءٍ كالملابسة حتى بالهمِّ بالحسنة ونحو ذلك، فخصَّ الشرَّ بالاكتساب والخيرَ بأعمَّ منه، ففي قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة: ١٣٤، ١٤١، ٢٨٦] ـ وهو جانب الفضل ـ جعل لها ما لها فيه أدنى سعيٍ، وفي قوله: ﴿وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] ـ وهو جانب العدل ـ لم يجعل عليها إلَّا ما لها فيه اجتهادٌ واهتمامٌ. [انظر: «شفاء العليل» (١/ ٣٦٤) و«بدائع الفوائد» (٢/ ٧٤) كلاهما لابن القيِّم].

(١) قال الشوكاني رحمه الله في [«فتح القدير» (١/ ٣٠٧)] شارحًا الآية: «فيه ترغيبٌ=

ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾ ﴾ [الزلزلة][(١)].

❁❁❁

= وترهيبٌ، أي: لها ثوابُ ما كسبت من الخير، وعليها وزرُ ما اكتسبت من الشرِّ، وتقدُّم «لها» و«عليها» على الفعلين ليفيد أنَّ ذلك لها لا لغيرها، وعليها لا على غيرها، وهذا مبنيٌّ على أنَّ: «كَسَبَ» للخير فقط، و«اكتسب» للشرِّ فقط، كما قاله صاحب «الكشَّاف» وغيرُه، وقيل: كلٌّ واحدٍ من الفعلين يصدق على الأمرين، وإنما كرَّر الفعلَ وخالف بين التصريفين تحسينًا للنظم كما في قوله تعالى: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴿١٧﴾ ﴾ [الطارق]».

(١) والآيات السابقة التي استدلَّ بها المصنِّف رحمه الله تدلُّ على أنَّ مِن مقتضى توحيد الله تعالى في ربوبيته: اعتقادَ أنَّ الله خالقُ أفعال العبد، وأنه لا يخرج شيءٌ من عموم الخلق، وأنَّ العبد فاعلٌ حقيقةً أي: له مباشرةٌ لأفعاله باختياره، سواءٌ كانت خيرًا أو شرًّا، ولكنَّها مخلوقةٌ ومفعولةٌ لله تعالى، وليس هو نفسَ فعلِ الله، وإنما تلك المباشرة هي كسبُ العبد وعملُه الذي يُسأل عنه ويجازى به.

[فصل: العبد يجري بمشيئة الله]

وَمِنْ تَوْحِيدِهِ تَعَالَى فِي رُبُوبِيَّتِهِ: اعْتِقَادُ أَنَّ العَبْدَ لَا يَخْرُجُ فِي جَمِيعِ تَصَرُّفَاتِهِ عَنْ مَشِيئَةِ اللهِ، غَيْرَ أَنَّ لَهُ اخْتِيَارًا يَجِدُهُ بِالضَّرُورَةِ مِنْ نَفْسِهِ، وَمَشِيئَةً يَجِدُهَا كَذَلِكَ فِيمَا يُمْكِنُهُ مِنْ أَفْعَالِهِ كَانَ بِهِمَا مُكَلَّفًا، ثُمَّ هُوَ لَا يَخْرُجُ بِهَا عَنْ مَشِيئَةِ اللهِ[1] ....

---

(١) قد تقدَّم كلام المصنِّف رحمه الله في تقرير مذهب أهل السنَّة والجماعة في أفعال العباد، حيث يَرَوْنَ أنها جميعَها ـ طاعاتٍ أو معاصيَ ـ مخلوقةٌ لله تعالى، ومقدَّرةٌ على العباد، ومَقْضيَّةٌ عليهم قبل وقوعها منهم، وعلى هذا دَرَج أعلامُ الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار وغيرهم مِن الأئمَّة الأخيار. [انظر: «الاعتقاد» للبيهقي (٨٧)، «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٨/ ٦٣ ـ ٦٤، ٤٠٦)]. وليس معنى ذلك أنَّ العبد مسلوب الإرادة والمشيئة، بل يعتقدون أنَّ فِعْلَ العبد فعلُه حقيقةً لا مجازًا، وله قدرةٌ ومشيئةٌ على فعله باختياره، وأعمالُه كسبٌ له يجازى على حَسَنِها ويعاقَب على سيِّئها، فما قام به العبد فهو فعلُه وكسبُه وحركاته وسكناته، والذي قام بالله تعالى علمُه وقدرته ومشيئته وتكوينه، فالفعل فعلُ العبد، وهو مخلوقٌ مفعولٌ للربِّ عزَّ وجلَّ، لكنَّ مشيئة العبد غيرُ مُطْلَقةٍ، بل هي مقيَّدةٌ بمشيئة الله تعالى وتابعةٌ لها، فلا يخرج شيءٌ عن مشيئة الله وإرادته النافذة، قال الطحاويُّ رحمه الله في [«العقيدة الطحاوية» (١٥٣)]: «وكلُّ شيءٍ يجري بتقديره ومشيئته، ومشيئتُه =

....

= تنفذ، لا مشيئةَ للعباد إلَّا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان، وما لم يشأ لم يكن»، وقال رحمه الله في موضعٍ آخر (٥٠٢): «وكلُّ شيءٍ يجري بمشيئة الله تعالى وعلمِه وقضائه وقدره، غلبت مشيئته المشيئاتِ كلَّها، وعكست إرادتُه الإراداتِ كلَّها، وغلب قضاؤه الحيلَ كلَّها، يفعل ما يشاء، وهو غير ظالمٍ أبدًا، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء]»، وقال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٨/ ١١٧)]: «وممَّا ينبغي أن يُعلم أنَّ مذهب سلف الأمَّة ـ مع قولهم: الله خالق كلِّ شيءٍ وربُّه ومليكه، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه على كلِّ شيءٍ قديرٌ، وأنه هو الذي خَلَق العبدَ هلوعًا، إذا مسَّه الشرُّ جزوعًا، وإذا مسَّه الخير منوعًا، ونحو ذلك ـ أنَّ العبد فاعلٌ حقيقةً، وله مشيئةٌ وقدرةٌ، قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴿٢٩﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٢٩ ـ ٣٠]، وقال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذْكِرَةٌ ﴿٥٤﴾ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴿٥٥﴾ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ ﴿٥٦﴾﴾ [المدثر]».

وعليه، فليس كلُّ مَن أراد عملًا صالحًا أو نافعًا يوفَّق له، ولا مَن أراد عملًا سيِّئًا أو ضارًّا يُمكَّن منه، فاختيارُه غيرُ خارجٍ عن مشيئة الله وقدرته النافذة، قال تعالى لنبيِّه ﷺ: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، فنفَتِ الآية أن يملك العبد كسبًا ينفعه أو يضرُّه إلَّا بمشيئة الله وقدرته، ولهذا نهى الله تعالى نبيَّه ﷺ أن يقول: إنه سيفعل شيئًا في المستقبل إلَّا معلَّقًا ذلك بمشيئته تعالى،=

....

= كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ ﴾ [الكهف]، قال الشنقيطيُّ رحمه الله في [«أضواء البيان» (٤/ ٧٦)]: «فإذا عرفتَ معنى هذه الآية الكريمة وسببَ نزولها، وأنَّ الله عاتَب نبيَّه فيها على عدم قوله: «إن شاء الله» لمَّا قال لهم: «سأخبركم غدًا»؛ فاعلَمْ أنه دلَّت آيةٌ أخرى بضميمةِ بيان السنَّة لها على أنَّ الله عاتب نبيَّه سليمان على عدم قوله: «إن شاء الله» كما عاتب نبيَّه في هذه الآية على ذلك، بل فتنة سليمان بذلك كانت أشدَّ، فقد أخرج الشيخان في صحيحيهما مِن حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: «قَالَ سُلَيْمَانُ ابْنُ دَاوُدَ - عَلَيْهِمَا وَعَلَى نَبِيِّنَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً - وفي روايةٍ: تِسْعِينَ امْرَأَةً، وفي روايةٍ: مِائَةِ امْرَأَةٍ - تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ»، فَقِيلَ لَهُ - وفي روايةٍ: قَالَ لَهُ المَلَكُ -: «قُلْ: إِنْ شَاءَ اللهُ» فَلَمْ يَقُلْ، فَطَافَ بِهِنَّ فَلَمْ تَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ نِصْفَ إِنْسَانٍ»، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ قَالَ: «إِنْ شَاءَ اللهُ» لَمْ يَحْنَثْ وَكَانَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ»، وفي روايةٍ: «وَلَقَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ فُرْسَانًا أَجْمَعُونَ» [أخرجه البخاري في «أحاديث الأنبياء» (٦/ ٤٥٨) باب قول الله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ ۚ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿٣٠﴾ ﴾ [سورة ص]، ومسلم في «الأيمان» (١١/ ١١٨) باب الاستثناء، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه]، فإذا علمتَ هذا فاعلَمْ أنَّ هذا الحديث الصحيح بيَّن معنى قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ﴾ الآية [ص: ٣٤]، وأنَّ فتنة سليمان كانت بسبب تركِه قولَه: «إن شاء الله»، وأنه لم يَلد مِن تلك النساء إلَّا واحدةٌ نصفَ إنسانٍ، وأنَّ ذلك الجسد الذي هو نصف إنسانٍ هو الذي أُلقي على كرسيِّه بعد موته». =

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ [الإنسان](١)،

= وممَّا سبق ذكرُه يتبيَّن أَنْ لا مشيئة للعبد ولا اختيار إلَّا بعد مشيئة الله تعالى، لأنَّ العبد يفتقر إلى ربِّه في جميع أمور الدين والدنيا مِن جلب المنافع وتحصيل المصالح ودفعِ المفاسد والمضارِّ، فلا يملك العبد لنفسه شيئًا مِن هذا كلِّه، ولا يتحقَّق له شيءٌ ممَّا يريده إلَّا بمشيئة الله وإرادته النافذة، ويؤكِّد هذا المعنى ـ أيضًا ـ قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ١٣]، وقولُه تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقولُه تعالى: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔاۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]، وآيات القرآن في معنى هذه الآيات كثيرةٌ، ومِن السنَّة حديثُ أبي ذرٍّ رضي الله عنه فيما يرويه النبيُّ صلى الله عليه وسلم عن ربِّه، وفيه قولُ الله عزَّ وجلَّ: «يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ، فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ، فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ، فَاسْتَكْسُونِي أَكْسُكُمْ ..» [أخرجه مسلم في «البرِّ والصلة والآداب» (١٦/ ١٣١) باب تحريم الظلم].

(١) قال ابن كثيرٍ رحمه الله في [«تفسيره» (٤/ ٤٥٨)]: « ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ أي: لا يقدر أحدٌ أن يهديَ نفسه، ولا يدخلَ في الإيمان، ولا يجرَّ لنفسه نفعًا، إلَّا أن يشاء الله. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ [الإنسان] أي: عليمٌ بمن يستحقُّ الهدايةَ فييسِّرها له ويقيِّض له أسبابَها، ومن يستحقُّ الغوايةَ فيصرفه عن الهدى. وله الحكمة البالغة والحجَّة الدامغة، ولهذا قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ =

وَلِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢٩﴾ [التكوير][(١)]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١][(٢)]، ....

= عَلِيمًا حَكِيمًا ۝٣٠﴾ [الإنسان]، ثمَّ قال: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا ۝٣١﴾ [الإنسان]، أي: يهدي من يشاء ويُضِلُّ من يشاء، فمن يهده فلا مضلَّ له ومن يضلل فلا هاديَ له».

(١) قال ابن كثيرٍ رحمه الله في [«تفسيره» (٤/ ٤٨٠)] شارحًا معنى الآية: «ليست المشيئة موكولةً إليكم فمن شاء اهتدى ومن شاء ضلَّ، بل ذلك كلُّه تابعٌ لمشيئة الله تعالى ربِّ العالمين، قال سفيان الثوريُّ عن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان ابن موسى: لمَّا نزلت هذه الآية: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ۝٢٨﴾ [التكوير]؛ قال أبو جهلٍ: «الأمر إلينا: إن شئنا استقمنا، وإن شئنا لم نستقم»، فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢٩﴾ [التكوير]».

ففي الآيتين دليلٌ على أنَّ الله أَعْلَمَ خَلْقَه أنَّ المشيئة له دون خلقه، وأنَّ مشيئتهم تبعٌ لمشيئة الله النافذة، وفي هذا المعنى قال البيهقيُّ رحمه الله في [«الاعتقاد» (١٢٨ ـ ١٢٩)]: «قال الشافعيُّ: إنَّ مشيئة العباد هي إلى الله تعالى، ولا يشاءون إلَّا أن يشاء الله ربُّ العالمين، وإنَّ أعمال الناس خلقٌ مِن الله فعلٌ للعباد، وإنَّ القدر خيرَه وشرَّه من الله عزَّ وجلَّ».

(٢) فالآية تدلُّ على أنَّ الهداية إلى الله لا إليهم، يهدي من يشاء ويُضِلُّ من يشاء، فإنَّ ما شاء اللهُ كان وما لم يشأ لم يكن، ومن حيث المعنى فإنَّ هذه الآية مثلُ قوله تعالى:=

وَلِقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢][1]، وَلِقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩][2]، ....

= ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٩٦ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُا ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ۝٩٧﴾ [يونس]، قال الشوكانيُّ رحمه الله في [«فتح القدير» (٢/ ٤٧٤)]: «والمعنى: أنه حقَّ عليهم قضاءُ الله وقدَرُه: بأنهم يُصِرُّون على الكفر ويموتون عليه، لا يقع منهم الإيمان بحالٍ من الأحوال وإن وقع منهم ما صورتُه صورةُ الإيمان، كمن يؤمن منهم عند معاينة العذاب فهو في حكم العدم».

(١) فالضمير في قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ﴾ يرجع إلى ما ذُكر قبله مِن الأمور التي ابتُلي بها النبيُّ ﷺ في زمنه وزمن الأنبياء مِن قبله، وجَرَتْ مِن أعداء الله الكفَّار: شياطين الإنس والجنِّ، يوسوس بعضُهم لبعضٍ بإلقاء القول المزيَّن المزوَّق الذي يغترُّ سامعُه مِن الجَهَلة بأمره، فأخبر الله تعالى أنه لو شاء عدمَ وقوع العداوة والإيحاء ما فعلوه، لأنَّ مشيئة الله تغلب المشيئاتِ كلَّها، لكنَّ الله شاء أن يكون لكلِّ نبيٍّ عدوٌّ مِن هؤلاء قَدَرًا وقضاءً. [انظر: «تفسير ابن كثير» (٢/ ١٦٧)، «فتح القدير» للشوكاني (٢/ ١٥٣)].

(٢) فالخطاب في الآية موجَّهٌ للنبيِّ ﷺ لَمَّا كان حريصًا على إيمان جميع الناس، فأخبره الله تعالى بأنه سبحانه لو شاء لَأَذِنَ لأهل الأرض كلِّهم في الإيمان، ولصاروا جميعًا مجتمعين عليه لا يتفرَّقون فيه ولا يختلفون، لكنَّه سبحانه لم يَشَأْ ذلك لكونه مخالفًا للحكمة البالغة والمصلحة الراجحة التي أرادها الله، وهو الفعَّال لِما يريد، والعادل في هداية من شاء وإضلالِ من شاء، لعلمه وحكمته=

وَلِقَوْلِهِ: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩][1].

= وعدله، قال تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٩﴾﴾ [الأنعام].

(١) قال القرطبيُّ رحمه الله في [«تفسيره» (١٠/ ٣٩٣)] في معنى الآية: «قل يا محمَّد لهؤلاء الذين أغفَلْنا قلوبَهم عن ذكرنا: أيُّها الناس! من ربِّكم الحقُّ؟ فإليه التوفيق والخذلان، وبيده الهدى والضلال، يهدي من يشاء فيؤمن، ويُضِلُّ من يشاء فيكفر، ليس إليَّ مِن ذلك شيءٌ، فالله يؤتي الحقَّ من يشاء وإن كان ضعيفًا، ويحرمه من يشاء وإن كان قويًّا غنيًّا، ولستُ بطارد المؤمنين لهواكم، فإن شئتم فآمِنوا، وإن شئتم فاكفروا. وليس هذا بترخيصٍ وتخييرٍ بين الإيمان والكفر، وإنما هو وعيدٌ وتهديدٌ، أي: إن كفرتم فقد أعدَّ لكم النار، وإن آمنتم فلكم الجنَّة».

والمصنِّف رحمه الله استدلَّ بهذه الآية على أنَّ مشيئة العبد غيرُ خارجةٍ عن مشيئة الله وتقديره، بل هي تابعةٌ لمشيئة الله النافذة، وقد نُقل عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما ـ في معنى الآية ـ أنه قال: «مَنْ شَاءَ اللهُ لَهُ الإِيمَانَ آمَنَ، وَمَنْ شَاءَ اللهُ لَهُ الكُفْرَ كَفَرَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير]»، [انظر: «تفسير الطبري» (١٥/ ٢٣٧)، «الاعتقاد للبيهقي» (٨٦)، «تفسير البغوي» (٣/ ١٥٩)، «فتح القدير» للشوكاني (٣/ ٢٨٤)].

فالحاصل: أنَّ مِن مقتضى توحيد الله في ربوبيته: الإيمانَ بأنَّ الله خالق كلِّ شيءٍ وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ، وأنَّ أفعال العبد مِن جملة مخلوقاته، والعبد فاعلٌ حقيقةً، وهو مريدٌ له ومختارٌ حقيقةً، وأنَّ إضافة فعلِه إليه إضافةُ حقٍّ، وأنَّ جميع تصرُّفاته لا تخرج عن مشيئة الله وقدرته، فإنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

[فصل: العبد لا يعلم الغيب]

وَمِنْ تَوْحِيدِهِ تَعَالَى فِي رُبُوبِيَّتِهِ: اعْتِقَادُ أَنَّ العَبْدَ لَا يَعْلَمُ الغَيْبَ، وَهُوَ: مَا غَابَ عَنِ الحَوَاسِّ وَلَا يُوصَلُ إِلَيْهِ بِصَحِيحِ النَّظَرِ، فَلَا يُعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا مَا جَاءَ فِي صَحِيحِ الخَبَرِ، فَيَجِبُ الإِيمَانُ بِهِ ـ حِينَئِذٍ ـ كَمَا جَاءَ بِدُونِ زِيَادَةٍ وَلَا تَنْقِيصٍ(١)،

---

(١) تقاربت تعاريفُ العلماء لمعنى الغيب وحقيقته، فهي دائرةٌ على ما غاب عن الحاسَّة وعلمِ الإنسان، قال الزجَّاج رحمه الله في [«تفسيره» (١/ ٧٢)] عن الغيب: «ما غاب عنهم ممَّا أخبرهم به النبيُّ ﷺ مِن أمر الغيب والنشور والقيامة، وكلُّ ما غاب عنهم ممَّا أنبأهم به فهو غيبٌ»، وقال الباجيُّ رحمه الله في [«المنتقى» (١/ ٣٣٤)]: «الغيب هو المعدوم وما غاب عن الناس»، وقال ابن العربيِّ رحمه الله في [«أحكام القرآن» (١/ ٨)]: «حقيقته ما غاب عن الحواسِّ ممَّا لا يوصَل إليه إلَّا بالخبر دون النظر».

والمصنِّف رحمه الله في إرادته المزيدَ مِن صور التوحيد العلميِّ ذكر أنَّ مِن مقتضى توحيد الربوبية: الإيمانَ بأنَّ الله تعالى عنده علمُ الغيب يستأثر به دون مشاركةٍ لأحدٍ، وأنَّ بيده ـ سبحانه ـ الطرقَ الموصِلة إليه، لا يملكها أحدٌ إلَّا هو، فمَن شاء إطلاعَه عليها ممَّن رضي عنه واجتباه أطلعه، ومَن شاء حَجْبَه عنها حَجَبه، ولا يكون ذلك مِن إفاضته إلَّا لرسله لقوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾ [الجن: ٢٦ ـ ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ =

....

= ﴿لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، قال الشيخ السعديُّ رحمه الله في [«تفسيره» (١٠٥٢)]: «﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾﴾ من الخلق، بل انفرد بعلم الضمائر والأسرار والغيب، ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ أي: فإنه يخبره بما اقتضت حكمتُه أن يخبره به، وذلك لأنَّ الرسل ليسوا كغيرهم، فإنَّ الله أيَّدهم بتأييدٍ ما أيَّده أحدًا من الخَلْق، وحَفِظ ما أوحاه إليهم حتى يبلِّغوه على حقيقته، مِن غير أن تتخبَّطهم الشياطين، ولا يزيدوا فيه أو ينقصوا».

هذا، وأمور الغيب كثيرةٌ لا يحصيها إلَّا الله تعالى، فيدخل في عالَم الغيب كلُّ ما غاب عن الناس إدراكُه أو خَفِيَ عليهم علمُه، فكان الغيب اسمًا يقع على كلِّ ما غاب عن الخَلق مِن العلوم والمعارف وما كان وما يكون وما لم يكن: كيف يكون، [انظر: «البراهين الإسلامية» لعبد اللطيف بن عبد الرحمن (٧٩)]. قال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (١٤/ ٥٢)]: «إنَّ اسم «الغيب» و«الغائب» من الأمور الإضافية، يراد به ما غاب عنَّا فلم ندركه، ويراد به ما غاب عنَّا فلم يدركنا، وذلك لأنَّ الواحد منَّا إذا غاب عن الآخَر مَغيبًا مطلقًا لم يدرك هذا هذا ولا هذا هذا، والله سبحانه شهيدٌ على العباد رقيبٌ عليهم مهيمنٌ عليهم، لا يَعْزُب عنه مثقالُ ذرَّةٍ في الأرض ولا في السماء، فليس هو غائبًا وإنما لمَّا لم يَرَه العباد كان غيبًا، ولهذا يدخل في الغيب الذي يؤمَن به وليس هو بغائبٍ».

ويدخل في معنى الغيب الذي يجب الإيمانُ به كلُّ ما أخبر به النبيُّ ﷺ كالإيمان بالله وملائكته وكُتُبه ورُسُله واليوم الآخر وقَدَرِه والحياةِ بعد الموت والبعث=

....

= والنشور وغيرها، فكلُّ ما غاب عنهم ممَّا أنبأهم به فهو غيبٌ، قال ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما: «الغيب ـ هاهنا ـ كلُّ ما أُمِرْتَ بالإيمان به فيما غاب عن بصرك مِن الملائكة والبعث والجنَّة والنار والصراط والميزان» [انظر: «تفسير البغوي» (٤٧)]، فمن آمن بالله ربًّا وبمحمَّدٍ رسولًا وجب عليه الإيمانُ بما أخبرا به مِن الغيب مِن غير البحث عن تفاصيله وتأويله، فإنَّ ذلك لا سبيل إلى إدراكه بنظرٍ صحيحٍ ولا الوصول إليه بالعقل الراجح ولا الفكر الثاقب، لذلك وجب الاعتقادُ أنَّ العبد لا يعلم الغيبَ والإيمانُ به فيما عَلِم منه العبدُ بصحيح الخبر بدون زيادةٍ ولا تنقيصٍ، تلك هي من صفات المتَّقين الذين يُقِرُّون بما غاب عنهم ممَّا ورد به الخبر الصحيح، ومِن ذلك جميعُ الكتب المنزَّلة مع الإيقان بالآخرة وهي مِن الغيب، ذلك لأنَّ الإيمان بالمُشاهَد المحسوس ليس محلَّ إنكارٍ حتى يكون موصوفًا صاحبُه بالإيمان والتقوى، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ٣ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ٤ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ٥﴾ [البقرة].

هذا، وقد رتَّب العلماء الغيبَ بحسب الإطلاق والتقييد، وقسَّموه إلى: غيبٍ مطلقٍ عن الخلق كافَّةً، وآخَر مقيَّدٍ وهو ما علَّمه بعضَ المخلوقين دون بعضٍ، وقد أفصح عن هذه القسمة الثنائية للغيبِ ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (١٦/ ١١٠)] بقوله: «وهذا هو الغيب المطلق عن جميع المخلوقين الذي قال فيه: ﴿فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ٢٦﴾ [الجن]، والغيب المقيَّد ما عَلِمه بعضُ=

....

= المخلوقات مِن الملائكة أو الجنِّ أو الإنس وشهدوه، فإنها هو غيبٌ عمَّن غاب عنه، ليس هو غيبًا عمَّن شهده، والناس كلُّهم قد يغيب عن هذا ما يشهده هذا، فيكون غيبًا مقيَّدًا، أي: غيبًا عمَّن غاب عنه من المخلوقين لا عمَّن شهده، ليس غيبًا مطلقًا غاب عن المخلوقين قاطبةً».

هذا، والمقام يستدعي المزيدَ من التفصيل بسياق القسمة الثنائية وما يتفرَّع عنها من أنواعٍ تظهر على الشكل الآتي:

القسم الأوَّل: غيبٌ مطلقٌ عن جميع المخلوقين لا مطمع للعبد في العلم به وإدراكه، ولا سبيل إلى الكشف عنه بحواسِّه، وقد يختصُّ علمُه سبحانه به وحده ويحجبه عن غيره، وقد يكشفه أو يكشف بعضَه بواسطة الوحي لرُسُله، لذلك كان هذا القسم نوعين:

النوع الأوَّل: غيبٌ مطلقٌ استأثر الله بعلمه واختصَّ به دون خَلْقه لقوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، مثل علمِه ـ سبحانه ـ بالساعة، والموتِ من حيث سببُه وزمانه ومكانه، وبعض أسماء الله تعالى غيَّبها عن العباد، ونحو ذلك كثيرٌ، فهذا النوع موافقٌ لمعنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿٣٤﴾﴾ [لقمان]، قال ابن كثيرٍ رحمه الله في [«تفسيره» (٣/ ٤٥٣)]: «هذه مفاتيح الغيب التي استأثر الله تعالى بعلمها، فلا يعلمها أحدٌ إلَّا بعد إعلامه تعالى بها، فعلمُ وقتِ الساعة لا يعلمه نبيٌّ مرسَلٌ=

....

= ولا مَلَكٌ مقرَّبٌ، ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وكذلك إنزال الغيث لا يعلمه إلَّا الله، ولكن إذا أمر به عَلِمَتْه الملائكة الموكَّلون بذلك ومَن شاء اللهُ مِن خَلْقه، وكذلك لا يعلم ما في الأرحام ممَّا يريد أن يخلقه تعالى سواه، ولكن إذا أمر بكونه ذكرًا أو أنثى، أو شقيًّا أو سعيدًا؛ عَلِمَ الملائكة الموكَّلون بذلك ومَن شاء اللهُ مِن خَلْقه، وكذلك لا تدري نفسٌ ماذا تكسب غدًا في دنياها وأُخْراها، ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: ٣٤]: في بلدها أو غيره مِن أيِّ بلاد الله كان، لا عِلْمَ لأحدٍ بذلك، وهذه شبيهةٌ بقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩] الآية، وقد وردت السنَّة بتسمية هذه الخمس: مفاتيحَ الغيب».

قلت: ومنها قولُه ﷺ: «مِفْتَاحُ الغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللهُ: لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي غَدٍ، وَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي الأَرْحَامِ، وَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ، وَمَا يَدْرِي أَحَدٌ مَتَى يَجِيءُ المَطَرُ»، [أخرجه البخاري في «الاستسقاء» (٢/ ٥٢٤) باب لا يدري متى يجيء المطرُ إلَّا الله، وقال أبو هريرة: عن النبيِّ ﷺ: «خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللهُ»، وأحمد في «مسنده» (٧/ ٥) (٤٧٦٦)، والبغوي في «شرح السنَّة» (٤/ ٤٢٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما].

ولا يخفى أنَّ أمور الغيب التي أضاف الله عِلْمَها إلى نفسه كثيرةٌ، وإنما حصَرَتْها النصوص المتقدِّمة في خمسِ مفاتيحَ من باب تقريب معانيها على السامع، وقد أوضح ابنُ أبي جمرة رحمه الله هذا التعليلَ ـ ومِن ورائه ـ الحكمةَ مِن جعلِها خمسًا=

....

= فيما نَقَله عنه ابنُ حجرٍ رحمه الله في [«الفتح» (١٣/ ٣٦٥)] حيث قال: «استعار للغيب مفاتيحَ اقتداءً بما نطق به الكتاب العزيز: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وليقرِّب الأمرَ على السامع، لأنَّ أمور الغيب لا يحصيها إلَّا عالِمُها، وأقربُ الأشياء إلى الاطِّلاع على ما غاب الأبوابُ، والمفاتيحُ أيسرُ الأشياء لفتحِ الباب، فإذا كان أيسرُ الأشياء لا يُعرف موضعُها فما فوقها أحرى أن لا يُعرف، قال: والمراد بنفي العلم عن الغيبِ الحقيقيُّ، فإنَّ لبعض الغيوب أسبابًا قد يُستدلُّ بها عليها، لكن ليس ذلك حقيقيًّا، قال: فلمَّا كان جميعُ ما في الوجود محصورًا في علمه شبَّهه المصطفى بالمخازن واستعار لِبابها المفتاحَ، وهو كما قال تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾ [الحجر: ٢١]، قال: والحكمة في جعلها خمسًا الإشارةُ إلى حصر العوالم فيها، ففي قوله: ﴿وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ﴾ [الرعد: ٨] إشارةٌ إلى ما يزيد في النفس وينقص، وخصَّ الرحمَ بالذكر لكون الأكثرِ يعرفونها بالعادة، ومع ذلك فنفى أن يعرف أحدٌ حقيقتَها، فغيرُها بطريق الأَوْلى، وفي قوله: «وَلَا يَعْلَمُ مَتَى يَأْتِي المَطَرُ» إشارةٌ إلى أمور العالَم العلويِّ، وخصَّ المطرَ مع أنَّ له أسبابًا قد تدلُّ بجري العادة على وقوعه، لكنَّه من غير تحقيقٍ، وفي قوله: «وَلَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ» إشارةٌ إلى أمور العالَم السفليِّ مع أنَّ عادة أكثر الناس أن يموت ببلده، ولكن ليس ذلك حقيقةً، بل لو مات في بلده لا يعلم في أيِّ بقعةٍ يُدفن منها ولو كان هناك مقبرةٌ لأسلافه بل قبرٌ أعدَّه هو له، وفي قوله: «وَلَا يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ إِلَّا اللهُ» إشارةٌ إلى أنواع الزمان وما فيها من الحوادث، وعبَّر بلفظ: «غدٍ» لتكون حقيقتُه أقربَ الأزمنة، وإذا كان مع=

....

= قربه لا يعلم حقيقةَ ما يقع فيه مع إمكان الأَمارة والعلامة؛ فما بَعُدَ عنه أَوْلى، وفي قوله: «وَلَا يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا اللهُ» إشارةٌ إلى علوم الآخرة، فإنَّ يوم القيامة أوَّلُها، وإذا نفى عِلْمَ الأقرب انتفى علمُ ما بعده، فجمعت الآيةُ أنواعَ الغيوب وأزالت جميعَ الدعاوى الفاسدة، وقد بيَّن بقوله تعالى في الآية الأخرى وهي قولُه تعالى: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦ ـ ٢٧] أنَّ الاطِّلاع على شيءٍ مِن هذه الأمور لا يكون إلَّا بتوفيقٍ».

هذا، ويدلُّ على ما استأثر الله بعلمه مِن أسمائه تعالى الحسنى التي سمَّى بها نفسَه قولُه ﷺ في دعائه: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ..» الحديث، [أخرجه أحمد في «مسنده» (٥/ ٢٦٦)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ١٦٩)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٥٠٩)، وابن حبَّان في «صحيحه» (٣/ ٢٥٣)، وابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١/ ٢٢٣)، والبزَّار في «مسنده» (٥/ ٣٦٣) من حديث ابن مسعودٍ رضي الله عنه، والحديث صحَّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١/ ١٧٦)].

قلت: والغيب المطلق الذي استأثر اللهُ بعلمه يبقى من النوع الأوَّل ما لم يُعْلِم به مَن شاء مِن خَلْقه، فإذا أعلمه كان من النوع الثاني فيما أُعلم به.

النوع الثاني: غيبٌ مطلقٌ لا يعلمه إلَّا اللهُ تعالى، أطلع عليه رُسُلَه جملةً أو أعلمهم ببعض تفاصيله، وأودعهم مِن غيبه ما شاء عن طريق الوحي، وجَعَله معجزةً لهم ودلالةً صادقةً على نبوَّتهم، فرُسُلُ الله تعالى لا يعلمون الغيبَ إلَّا مِن طريق الوحي بتعريف الله إيَّاهم، فيبلِّغون عن الله غيبَه للناس، وقد حكى ابن الحاج =

....

= المالكيُّ رحمه الله الإجماعَ على كفرِ مَن ادَّعى أنَّ الأنبياء يعلمون ما كان وما يكون إلى يوم القيامة، [انظر: «الشرك ومظاهره» للميلي (٢٠٠)].

ومِن أمثلة هذا النوع مِن الغيب ما أخبر الله تعالى به مِن امتنانه على بني آدم بتنويهه بذكرهم في الملإ الأعلى قبل إيجادهم، وما استفسرت الملائكةُ ربَّها واستعلمته بسؤالها لاستكشاف الحكمة مِن خَلْق بني آدم مع أنَّ منهم مَن يُفسد في الأرض ويسفك الدماء، فأعلمهم الله تعالى أنَّ له حكمةً مفصَّلةً ومصلحةً راجحةً في خلقهم على المفاسد التي ذكروها وتعلَّموها في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [البقرة].

ومثل ذلك ـ أيضًا ـ ما أمر الله رسولَه ﷺ أن يخبر قومَه أنَّ نفرًا من الجنِّ استمعوا القرآنَ فآمنوا به وصدَّقوه وانقادوا إليه في قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ﴿١﴾ يَهْدِيٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ ۖ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدًا ﴿٢﴾﴾ [الجن]، والأشبهُ به في هذا المقام قولُه تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓاْ أَنصِتُواْ ۖ فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْاْ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴿٢٩﴾ قَالُواْ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الأحقاف].

القسم الثاني: غيبٌ مقيَّدٌ، وتقييدُ الغيب إمَّا باعتبار نسبته، وإمَّا باعتبار مآليَّته، ولذلك يمكن تفريع هذا القسم إلى نوعين: =

....

= النوع الأوَّل: وهو غيبٌ باعتبار نسبته إلى مَن غاب عنه مِن المخلوقين دون مَن شَهِده منهم، ومِن أمثلته: الوقائع التاريخية التي قصَّها الله تعالى على نبيِّه ﷺ عن طريق الوحي: كإخباره له عن قصَّة نوحٍ عليه السلام ودعوتِه إلى الله والنذارة لقومه مِن عذابه، ومجادلةِ الكبراء والعظماء مِن الكافرين منهم له بالباطل، واستعجالِهم نقمةَ الله وعذابَه، واستهزائِهم به حين صنع السفينةَ وبما توعَّدهم به مِن الغرق، ومناداةِ نوحٍ عليه السلام ابنَه بالركوب فيها مع مَن آمن، وما أخبر الله أنه كان هو وأهلَ الأرض جميعًا مِن المغرَقين إلَّا أصحاب السفينة، ونحو ذلك ممَّا جَرَى في هذه القصَّة وأشباهِها، كلُّها مِن أخبار الغيب، يُعْلِم الله بها نبيَّه وحيًا كأنه شاهدها، قال تعالى: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ۖ فَٱصْبِرْ ۖ إِنَّ ٱلْعَٰقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٤٩﴾﴾ [هود].

وما قصَّه الله تعالى ـ أيضًا ـ على نبيِّه ﷺ مِن نبإ إخوة يوسف عليه السلام، والمنزلةِ التي رفعه الله إليها وجعل عاقبتَه النصرَ والملك والحكم والتمكين، مع ما أرادوا بيوسف عليه السلام سوءًا وهلاكًا وإعدامًا بالمكر به وإلقائه في الجبِّ، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۖ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓاْ أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [يوسف].

وكذلك إخباره عن قصَّة امرأة عمران حين دَعَتِ اللهَ عزَّ وجلَّ أن يَهَبَهَا ولدًا خالصًا مفرَّغًا للعبادة فوهبها مريم عليها السلام، وما أعقب ذلك مِن كفالة زكريَّا لها وما رآه مِن كراماتٍ عندها، ودعائِه لربِّه بأن يَهَبَه ذرِّيَّةً طيِّبةً مع ما كان عليه مِن الشيخوخة الكبيرة، ومناداةِ الملائكة له وتبشيره بيحيى عليه السلام، والإخبار بها=

....

= خاطبت به الملائكةُ مريمَ واصطفائها على نساء العالمين، ونحوِ ذلك ممَّا قصَّه الله تعالى على نبيِّه وأطلعه عليه كأنه شاهدُ عِيانٍ لِما كان مِن أمرهم حين اقترعوا في شأن مريم: أيُّهم يكفلها تحصيلًا للأجر، قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۚ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [آل عمران].

النوع الثاني: غيبٌ باعتبار مآله، وهو ما غاب عن حسِّ المخلوقين وإدراكهم في حاضر الوقت دون مستقبل الزمان، حيث يبقى خفيًّا علمُه حتى يظهر وينكشف حجابُه، سواءٌ على المدى القريب أو البعيد.

ومِن أمثلة هذا النوع خبرُ موت سليمان عليه السلام، فقد عمَّى اللهُ موتَه على الجنِّ المسخَّرين في الأعمال الشاقَّة، فمات عليه السلام متوكِّئًا على عصاه مدَّةً طويلةً نحوَ سنةٍ، ولم تعلم الجنُّ ذلك حتَّى أكَلَتِ الأَرَضَةُ عصاه، فسقط على الأرض، فتبيَّنت الجنُّ وكذلك الإنس أنَّ الجنَّ لا يعلمون الغيبَ كما كانوا يتوهَّمون ويُوهِمون الناسَ بذلك، قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ۖ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴿١٤﴾ ﴾ [سبأ]، ومِن أمثلته ـ أيضًا ـ قولُه تعالى: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴿٢﴾ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾ ﴾ [الروم].

ويدخل في هذا النوع ـ أيضًا ـ ما أخبر به النبيُّ صلى الله عليه وسلم مِن الأمور الغيبية التي وقعت أو لم تقع بعدُ كأشراط الساعة الكبرى التي تظهر قُرْبَ قيام الساعة في=

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَىْءٍ عَدَدًۢا ﴿٢٨﴾﴾ [الجنّ][1]، ....

= آخر الزمان وتكون غيرَ معتادةِ الوقوع: كظهور المسيح الدجَّال، ونزولِ عيسى عليه السلام، وخروجِ يأجوج ومأجوج، وخروجِ الدابَّة، وطلوعِ الشمس مِن مغربها، وكذلك أشراط الساعة الصغرى التي لم تظهر بعدُ، وقد يكون بعضُها يظهر مصاحبًا لأشراط الساعة الكبرى أو بعدها: كاستحلال البيت الحرام وهدمِ الكعبة، وظهورِ الريح التي تقبض أرواحَ المؤمنين ونحوِ ذلك مِن أمور الغيب المستقبَلة، أمَّا علمُ الساعة فمنتهاه إلى الله وحده لا يعلمه أحدٌ مِن أهل السماوات والأرض، وهو مِن الغيب المطلق لقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴿٤٢﴾ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴿٤٣﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ مُنتَهَىٰهَآ ﴿٤٤﴾﴾ [النازعات].

هذا، وجميع ما غاب عن المخلوقين ممَّا أنبأهم النبيُّ ﷺ مِن أركان الإيمان وغيرِها فهو غيبٌ، والعبد لا يعلم منه شيئًا إلَّا بما بَلَغَه مِن نصوص الوحي القرآنيِّ وصحيحِ الأخبار ممَّا يتعلَّق بأمور الغيب، فلا يصحُّ إيمانُه إلَّا باعتقاده الجازم بصحَّة ما بلغه وبالوحي الذي حصل له به العلمُ بعيدًا عن الشكِّ والريبة، فذلك الاعتقاد مِن مقتضى توحيد الله تعالى في ربوبيَّته.

(١) ومِن خلال هذا العرض يظهر جليًّا أنَّ أنواع الغيب التي تمدَّح اللهُ بعلمها واستأثر بها دون غيره لا مطمع لأحدٍ في شيءٍ منها إلَّا مَن ارتضاه مِن الرسل الذين لا يعلمون مِن الغيب إلَّا بتعريف الله إيَّاهم، وقد أكَّد هذا المعنى القرآنُ=

....

= والسنَّة في مواضع متعدِّدةٍ، قال الشاطبيُّ رحمه الله في [«الموافقات» (٤/ ٨٤)]: «وقد تعاضدت الآياتُ والأخبار وتكرَّرت في أنه لا يعلم الغيبَ إلَّا الله، وهو يفيد صحَّةَ العموم مِن تلك الظواهر ـ حسبما مرَّ في باب العموم مِن هذا الكتاب ـ فإذا كان كذلك خرج مَن سوى الأنبياء مِن أن يشتركوا مع الأنبياء صلواتُ الله عليهم في العلم بالمغيَّبات».

فكان الاستدلال بقوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦ـ٢٧] وبغيرها مِن الأدلَّة حجَّةً ظاهرةً على إبطال ما يدَّعيه الكَهَنةُ والمنجِّمون والعرَّافون ونحوُهم مِن الدجَّالين المضلِّين مِن اطِّلاعهم على أمور الغيب، والتحذيرِ مِن إتيانهم وتصديقهم فيما يخبرون، فكلُّ مَن ادَّعى عِلْمَ شيءٍ مِن أمور الغيب غيرَ مسنَدةٍ إلى رسول الله ﷺ كان مفتريًا على الله، كاذبًا في دعواه، مكذِّبًا بالقرآن لأنه خالَفَه [انظر: «تفسير القرطبي» (١٤/ ٨٢)، «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٢٣)]. قال ابن حجرٍ رحمه الله في [«الفتح» (١٣/ ٣٦٤)]: «وفي الآية ردٌّ على المنجِّمين وعلى كلِّ مَن يدَّعي أنه يطَّلع على ما سيكون مِن حياةٍ أو موتٍ أو غير ذلك؛ لأنه مكذِّبٌ للقرآن، وهُم أبعدُ شيءٍ مِن الارتضاء مع سلبِ صفة الرسلية عنهم»، وقال القرطبيُّ رحمه الله في [«تفسيره» (١٩/ ٢٨)]: «وليس المنجِّم ومَن ضاهاه ممَّن يضرب بالحصى وينظر في الكتب ويزجر بالطير ممَّن ارتضاه مِن رسولٍ فيُطْلِعَه على ما يشاء مِن غيبه، بل هو كافرٌ بالله مُفْتَرٍ عليه بحَدْسِه وتخمينه وكذبه».

وقد ثبت في حديث أبي هريرة رضي الله عنه النهيُ عن إتيان الكهَّان والعرَّافين ومَن شابههم=

....

= وعن تصديقهم في قوله ﷺ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ عَرَّافًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ»، [أخرجه أبو داود في «الطبّ» (٤/ ٢٢٥) بابٌ في الكاهن، والترمذي في «الطهارة» (١/ ٢٤٣) بابٌ في كراهية إتيان الحائض، وابن ماجه في «الطهارة» (١/ ٢٠٩) بابٌ في إتيان الحائض، والحديث صحّحه الألباني في «صحيح أبي داود» برقم: (٣٩٠٤)]، وعن بعض أزواج النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»، [أخرجه مسلم في «السلام» (١٤/ ٢٢٧) باب تحريم الكهانة وإتيان الكُهّان]، وعن معاوية بن الحكم السُّلَميِّ قال: قُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللهِ، أُمُورًا كُنَّا نَصْنَعُهَا فِي الجَاهِلِيَّةِ: كُنَّا نَأْتِي الكُهَّانَ؟»، قَالَ: «فَلَا تَأْتُوا الكُهَّانَ»، [أخرجه مسلم في «السلام» (١٤/ ٢٢٣) باب تحريم الكهانة وإتيان الكُهّان].

قال النوويُّ رحمه الله في [«شرح مسلم» (١٤/ ٢٢٣)]: «قوله ﷺ: «فَلَا تَأْتُوا الكُهَّانَ» وفي روايةٍ: «سُئِلَ عَنِ الكُهَّانِ فَقَالَ: «لَيْسُوا بِشَيْءٍ»»، [أخرجه البخاري في «الأدب» باب قول الرجل للشيء: ليس بشيء، وهو ينوي أنه ليس بحقٍّ (٦٢١٣)، ومسلم في «السلام» (٢٢٢٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها]: قال القاضي رحمه الله: كانت الكهانة في العرب ثلاثةَ أَضْرُبٍ: أحدها: يكون للإنسان وليٌّ مِن الجنِّ يخبره بما يَسْتَرِقُهُ مِن السمع مِن السماء، وهذا القسم بَطَلَ مِن حينِ بَعَثَ اللهُ نبيَّنا ﷺ. الثاني: أن يخبره بما يطرأ أو يكون في أقطار الأرض وما خفي عنه ممَّا قَرُب أو بَعُد، وهذا لا يَبْعُد وجودُه، ونَفَتِ المعتزلةُ وبعض المتكلِّمين هذين الضربين وأحالوهما، ولا استحالةَ في ذلك ولا بُعْدَ في وجوده، لكنَّهم يصدقون ويكذبون، والنهيُ عن تصديقهم والسماعِ منهم عامٌّ. الثالث: المنجِّمون، وهذا الضرب يخلق الله تعالى=

= فيه لبعض الناس قوَّةً ما، لكنَّ الكذب فيه أغلب، ومِن هذا الفنِّ العرافةُ وصاحِبُها عرَّافٌ، وهو الذي يستدلُّ على الأمور بأسبابٍ ومقدِّماتٍ يدَّعي معرفتَها بها، وقد يعتضد بعضُ هذا الفنِّ ببعضٍ في ذلك: بالزجر والطرق والنجوم وأسبابٍ معتادةٍ، وهذه الأَضْرُبُ كلُّها تُسمَّى كهانةً، وقد أكذبهم كلَّهم الشرعُ ونهى عن تصديقهم وإتيانهم».

ويلتحق بهذه الأضرب حكمًا ما انتشر في هذا العصر مِن أنواع الكهانة والتنجيم كالرمَّال، والضرب بالحصى، وقراءة الكفِّ والفنجان، وقراءة الحروف الأبجدية، وقراءة الخطوط ونحو ذلك، كما يدخل فيها قراءة الأبراج المتداوَلة في الجرائد والصحف والمجلَّات ونحوها، فهذه الأضرب جميعُها يحرم الإيمان بها أو الاطِّلاع على حظِّه منها، ولو من غير تصديقٍ سدًّا لذريعة الشرك، لذلك «يجب على مَن قدر على ذلك مِن محتسبٍ [أي: القائم بالحِسبة الذي له الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ممَّا ليس من خصائص الولاة والقضاة وأهل الديوان ونحوهم. انظر: «الحسبة» لابن تيمية (١٦)] وغيره أن يقيم مَن يتعاطى شيئًا مِن ذلك مِن الأسواق ويُنكرَ عليهم أشدَّ النكير وعلى مَن يجيء إليهم، ولا يغترَّ بصدقهم في بعض الأمور، ولا بكثرة مَن يجيء إليهم ممَّن يُنسب إلى العلم، فإنهم غير راسخين في العلم، بل مِن الجهَّال بما في إتيانهم من المحذور» [«فتح الباري» (١٠/ ٢٢١) نقلًا عن القرطبي].

وفي هذا المقام من التحذير مِن خطورة أهل التلبيس والكذبِ مِن الكُهَّان وأضرابهم وبيانِ استحقاقهم للعقوبة التي تردعهم قال ابن أبي العزِّ رحمه الله في [«شرح العقيدة الطحاوية» (٥٦٨، ٥٦٩)] باختصارٍ: «والواجب على وليِّ الأمر =

....

= وكلٍّ قادرٍ أن يسعى في إزالةِ هؤلاء المنجِّمين والكُهَّان والعرَّافين وأصحابِ الضرب بالرمل .. وهؤلاء الذين يفعلون هذه الأفعالَ الخارجة عن الكتاب والسنَّة أنواعٌ: نوعٌ منهم أهلُ تلبيسٍ وكذبٍ وخداعٍ، الذين يُظهر أحدُهم طاعةَ الجنِّ له، أو يدَّعي الحالَ مِن أهل المُحال مِن المشايخ النصَّابين والفقراءِ الكذَّابين والطُّرُقيةِ المكَّارين، فهؤلاء يستحقُّون العقوبةَ البليغة التي تردعهم وأمثالَهم عن الكذب والتلبيس».

ويدخل - أيضًا - في ابتداع نسبةِ علم الغيب للمخلوقين ما تدَّعيه الشيعةُ الرافضة الإثنا عشرية مِن علمِ الغيب للأئمَّة مِن ولد عليٍّ رضي الله عنه، وهو جزءٌ من عقيدتهم الفاسدة، وفي هذا المضمون قال ابنُ قتيبة رحمه الله في [«الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية» (٥٤)]: «وقد رأيتُ هؤلاء - أيضًا - حين رأَوْا غُلُوَّ الرافضة في حبِّ عليٍّ وتقديمَه على ما قدَّمه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وصحابتُه عليه وادِّعاءَهم له شِرْكَةَ النبيِّ صلى الله عليه وسلم في نبوَّته، وعِلْمَ الغيب للأئمَّة مِن ولده، وتلك الأقاويل والأمور السرِّيَّة التي جمعت إلى الكذب والكفرِ إفراطَ الجهل والغباوة» [انظر: ادِّعاءَ الرافضة لأئمَّتهم معرفةَ الغيب في: «الكافي» للكُلَيني (١/ ٢٦٠ - ٢٦٣) باب أنَّ الأئمة يعلمون عِلْمَ ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم شيءٌ].

وقد تبعهم في دَجَلهم وضلالهم مَن تأثَّر بدعوتهم مِن متأخِّري الصوفية، فادَّعوا لمشايخهم عِلْمَ الغيب، ومعرفةَ ما في البرِّ والبحر، وما يقع للإنس والجنِّ في حياتهم وبعد مماتهم، ونحو ذلك من الخرافات والدجل، فقد قال إبراهيم الدسوقيُّ الصوفيُّ - في مَعْرِض ذكر خصائص العارف بالله عند الصوفية - ما=

= نصُّه: «وكذلك لهم اطِّلاعٌ على ما هو مكتوبٌ على أوراق الشجر والماء والهواء، وما في البرِّ والبحر، وما هو مكتوبٌ على صفحةِ قبَّةِ خيمة السماء، وما في حياة الإنس والجانِّ ممَّا يقع لهم في الدنيا والآخرة، فلا يُحجب مِن حكيمٍ يتلقَّى علمًا مِن حكيمٍ عليمٍ» [«جمهرة الأولياء» للمنوفي (٢/ ٢٤٢)].

وقد أفصح الشيخ المبارك الميلي رحمه الله عن تأثُّر الصوفية بالشيعة الرافضة، للتوافق بين الطائفتين في معظم الانحرافات العقدية، فقال رحمه الله في [«الشرك ومظاهره» (٢٠١)]: «وقد سَرَتْ هذه البدعةُ (أي: نسبة علمِ الغيب للمخلوق) مِن الرافضة إلى متأخِّري الصوفية لاندماج الطائفتين بعضِهما في بعضٍ، وانتحالِ الصوفية كثيرًا مِن العقائد التي ابتدعها الرافضة».

تنبيه: وجديرٌ بالملاحظة والتنبيهِ أنَّ بعض المعارف ليست مِن علم الغيب ولا تدخل في أحواله، ويمكن إظهارُها على الوجه التالي:

أوَّلًا: الإلهام (أو التحديث): وهو أن يُلقيَ اللهُ في قلب المؤمن أمرًا فيخبرَ به حَدْسًا وفراسةً، ويدفعه إلى الفعل أو الترك [انظر: «النهاية» لابن الأثير (١/ ٣٥٠)]، فقد يفتح الله تعالى على المؤمن الصادق في إيمانه واستقامته ومتابعةِ سنَّة نبيِّه ﷺ مِن إلهاماتٍ صحيحةٍ وفراساتٍ صائبةٍ وأحوالٍ صادقةٍ ما يكون الحكمُ على وَفْقه في قلبه أقوى مِن كثيرٍ من الأقيسة أو الظواهر والاستصحابات الضعيفة التي خاض فيها أهلُ المذاهب والخلاف.

وليس هذا مِن علم الغيب في شيءٍ، وإنما هو علمٌ يلقيه الله في قلب المؤمن يطمئنُّ=

= له الصدرُ ويدعو إلى العمل مِن غير استدلالٍ ولا نظرٍ، ويدلُّ على حقيقته قولُه تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾﴾ [الشمس]، وقولُه تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٦٨﴾﴾ [النساء]. قال أبو عثمان النيسابوريُّ رَحِمَهُ اللهُ: «من أمَّر السنَّة على نفسه قولًا وفعلًا نطق بالحكمة، ومن أمَّر الهوى على نفسه قولًا وفعلًا نطق بالبدعة؛ لأنَّ الله تعالى يقول في كلامه القديم: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟﴾ [النور: ٥٤]»، [«الجامع لأخلاق الراوي» للخطيب البغدادي (١/ ٨٠)، وانظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١١/ ٢١٠)].

وفي سياق ذكرِ صفةِ المسيح الدجَّال الأعور وما كُتب بين عينيه: «كَافِرٌ، يَقْرَؤُهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ كَاتِبٍ وَغَيْرِ كَاتِبٍ» [أخرجه مسلم في «الفتن وأشراط الساعة» (٢٩٣٤)، من حديث حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ] بيَّن ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في [«مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٤٥)] انكشافَ حالِ هذا الدجَّال للمؤمن الصادق، وأنَّ القلب إن كان عامرًا بالتقوى انجلَتْ له الأمورُ وانكشفت، بخلاف القلب الخراب المظلم حيث قال رَحِمَهُ اللهُ: «فدلَّ على أنَّ المؤمن يتبيَّن له ما لا يتبيَّن لغيره ولا سيَّما في الفتن، وينكشف له حالُ الكذَّاب الوضَّاع على الله ورسوله، فإنَّ الدجَّال أكذبُ خَلْقِ الله مع أنَّ الله يُجري على يديه أمورًا هائلةً ومخاريقَ مزلزِلةً، حتَّى إنَّ من رآه افتُتن به، فيكشفها الله للمؤمن حتى يعتقد كذِبَها وبطلانها، وكلَّما قَوِيَ الإيمانُ في القلب قَوِيَ انكشافُ الأمور له وعرف حقائقَها مِن بواطلها، وكلَّما ضَعُفَ الإيمان ضَعُفَ=

....

= الكشفُ، وذلك مَثَلُ السراج القويِّ والسراج الضعيف في البيت المظلم، ولهذا قال بعض السلف في قوله: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ [النور: ٣٥] قال: «هو المؤمن ينطق بالحكمة المطابِقة للحقِّ وإن لم يسمع فيها بالأثر، فإذا سمع فيها بالأثر كان نورًا على نورٍ»، فالإيمان الذي في قلب المؤمن يطابق نورَ القرآن، فالإلهام القلبيُّ تارةً يكون مِن جنس القول والعلم، والظنِّ أنَّ هذا القول كذبٌ وأنَّ هذا العمل باطلٌ، وهذا أرجحُ مِن هذا أو هذا أصوب».

غير أنَّ هذا الإلهام يُعَدُّ أمرًا خاصًّا لا يتعدَّى الملهَمَ وليس بحجَّةٍ على غيره، ولا يثبت به حكمٌ شرعيٌّ، ولا يجوز إلزامُ غيرِه به لانتفاء القدرة على إقامة الدليل على صحَّة إلهامه [انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٠/ ٤٧٢، ٤٧٧، ٦١١، ١١/ ٦٥، ١٣/ ٤٥، ٢٠/ ٤٢، ٤٧)]، وقد صحَّ عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: «لَقَدْ كَانَ فِيمَا قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَمِ نَاسٌ مُحَدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ فَإِنَّهُ عُمَرُ» [أخرجه البخاري في «فضائل الصحابة» (٧/ ٤٢) باب مناقب عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه].

قال المعلِّميُّ رحمه الله في [«التنكيل» (٢/ ٢٤٣)]: «وهذه سيرة عمر بين أيدينا، لم يُعرف عنه ولا عن أحدٍ من أئمَّة الصحابة وعلمائهم استدلالٌ بالتحديث والإلهام في القضايا الدينية، بل كان يخفى عليهم الحكمُ فيَسألون عنه، فيخبرهم إنسانٌ بخبرٍ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم فيصيرون إليه، وكانوا يقولون القولَ فيخبرهم إنسانٌ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم بخلافه فيرجعون إليه».

ويقرِّر ذلك ابنُ حجرٍ رحمه الله بقوله في [«فتح الباري» (١١/ ٣٤٥)]: «لا يُلتفت=

....

= إلى شيءٍ من ذلك إلَّا إذا وافق الكتابَ والسنَّةَ، والعصمةُ إنما هي للأنبياء، ومَن عداهم فقد يخطئ، فقد كان عمر رضي الله عنه رأسَ الملهَمين، ومع ذلك فكان ربَّما رأى الرأيَ فيُخبره بعضُ الصحابة بخلافه فيرجع إليه ويترك رأيَه، فمَن ظنَّ أنه يكتفي بما يقع في خاطره عمَّا جاء به الرسولُ عليه الصلاة والسلام فقد ارتكب أعظمَ الخطإ، وأمَّا مَن بالغ منهم فقال: «حدَّثني قلبي عن ربِّي» فإنه أشدُّ خطأً، فإنه لا يأمن أن يكون قلبُه إنما حدَّثه عن الشيطان، واللهُ المستعان».

وتقريرًا لهذا المعنى يقول ابنُ القيِّم رحمه الله في مَعْرِض بيان حكمة الله تعالى مِن إرسال الرسل إلى الأمم في [«مفتاح دار السعادة» (٢/ ١٨١)]: «..فلمَّا انتهت النبوَّةُ إلى محمَّدِ بنِ عبد الله رسولِ الله ونبيِّه أرسله إلى أكمل الأمم عقولًا ومعارفَ وأصحِّها أذهانًا وأغزرِها علومًا، وبَعَثَه بأكمل شريعةٍ ظهرت في الأرض منذ قامت الدنيا إلى حين مبعثه، فأغنى اللهُ الأمَّةَ بكمال رسولها وكمال شريعته، وكمالِ عقولها وصحَّةِ أذهانها عن رسولٍ يأتي بعده، أقام له مِن أمَّته ورثةً يحفظون شريعتَه، ووكَّلهم بها حتَّى يؤدُّوها إلى نُظَرائهم ويزرعوها في قلوب أشباههم، فلم يحتاجوا معه إلى رسولٍ آخَرَ ولا نبيٍّ ولا محدَّثٍ، ولهذا قال: «إِنَّهُ قَدْ كَانَ قَبْلَكُمْ فِي الأُمَمِ مُحَدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ فَعُمَرُ» [أخرجه البخاري في «أصحاب النبيِّ ﷺ» باب مناقب عمر بن الخطَّاب أبي حفصٍ القرشيِّ العدويِّ رضي الله عنه (٣٦٨٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ومسلم في «فضائل الصحابة» (٢٣٩٨) من حديث عائشة رضي الله عنها]، فجزم بوجود المحدَّثين في الأمم، وعلَّق وجودَه في أمَّته بحرف الشرط، وليس هذا بنقصانٍ في الأمَّة على مَن قبلهم، بل هذا مِن كمال أمَّته على مَن قبلها، فإنها ـ لكمالها وكمالِ نبيِّها وكمال شريعته ـ لا =

= تحتاج إلى محدِّثٍ، بل إن وُجد فهو صالحٌ للمتابعة والاستشهاد لا أنه عمدةٌ، لأنها في غُنْيةٍ بما بعث اللهُ به نبيَّها عن كلِّ منامٍ أو مكاشفةٍ أو إلهامٍ أو تحديثٍ، وأمَّا مَن قبلها فللحاجة إلى ذلك جُعل فيهم المحدَّثون».

ذلك لأنَّ الحقَّ الذي لا يشوبه باطلٌ هو: الكتابُ والسنَّة وإجماعُ الأمَّة، وبإزاء ذلك الإلهاماتُ والمنامات والإسرائيليات والحكايات ونحوُ ذلك، ففيها الحقُّ والباطل، وللتمييز بينهما يجب عرضُها على الشرع، فما زكَّاه قُبِل، وإلَّا رُدَّ على صاحبه مهما كان القائل به [انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٩/ ٥)].

ثانيًا: الكرامة: وهي أمرٌ خارقٌ للعادة يُجريه اللهُ تعالى على يد عبده الصالح ليكرمه، فيحقِّق له نفعًا أو يدفع عنه ضرًّا أو ينصر به حقًّا، والتصديق بكرامات الصالحين مِن أصول السنَّة، قال ابن تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٣/ ١٥٦)]: «ومِن أصول أهل السنَّة والجماعة: التصديقُ بكرامات الأولياء وما يُجري اللهُ على أيديهم مِن خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات، وأنواع القدرة والتأثيرات، كالمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها، وعن صدر هذه الأمَّة مِن الصحابة والتابعين وسائر قرون الأمَّة، وهي موجودةٌ فيها إلى يوم القيامة».

هذا، وليس في الكرامة اطِّلاعٌ على الغيب، وإنما «هذه الأحوال مواهبُ مِن الله تعالى، وكراماتٌ للصالحين مِن هذه الأمَّة، لا صُنْعَ لهم فيها ولا قدرة لهم عليها، ولا يسمَّى هذا سحرًا في الشرع» [انظر: «تفسير ابن كثير» (١/ ١٤٥)، «تيسير العزيز الحميد» لسليمان بن عبد الله بن محمَّد (٤١٣)]، فليس فيها ادِّعاءُ علمِ الغيب ولا=

= الاطِّلاع عليه، وإنما يحصل مِن قبيل التلويح لا الكشف الظاهر الذي اختصَّ اللهُ به رُسُلَه كما جاء في قوله تعالى: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦ ـ ٢٧]، لذلك فالنبيُّ يقطع بما يدَّعيه مِن معجزةٍ وهو مأمورٌ بإظهارها، بخلاف الوليِّ فلا يقطع بالكرامة، إذ لا يأمن على نفسه الاستدراجَ، قال ابن حجرٍ رحمه الله في [«الفتح» (١٣/ ٣٦٤)]: «قال الطيبيُّ: .. فلا يُظهر على غيبه إظهارًا تامًّا وكشفًا جليًّا إلَّا لرسولٍ يوحَى إليه مع مَلَكٍ وحَفَظةٍ، ولذلك قال: ﴿فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ۝٢٧﴾ [الجن]، وتعليلُه بقوله: ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُواْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ [الجن: ٢٨]، وأمَّا الكرامات فهي مِن قبيل التلويح واللمحات، وليسوا في ذلك كالأنبياء».

ثالثًا: الرؤيا الصالحة: وحقيقة الرؤيا أنها أمثلةٌ جعلها الله دليلًا على المعاني كما جُعلت الألفاظُ دليلًا على المعاني، فيستدلُّ الرائي بما ضُرِب له مِن المثل على نظيره، ويَعْبُر منه إلى شبهه، ولهذا سُمِّي تأويلُها تعبيرًا [انظر: «القوانين الفقهية» لابن جُزَيٍّ (٤٢٢)، «إعلام الموقِّعين» لابن القيِّم (١/ ١٩٥)]، فقد يرى الرجلُ الصالح في النوم ما يؤنسه أو يزعجه، الأمر الذي يدفعه إلى الإقبال على فعل المطلوب مِن الطاعات وترك المحظور، لذلك فالرؤيا الصالحة ليست ضربًا مِن علم الغيب، وإنما فائدتها تكمن في التنبيه والبشارة والنذارة، وقد صحَّ عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسولَ الله ﷺ يقول: «لَمْ يَبْقَ مِنَ النُّبُوَّةِ إِلَّا المُبَشِّرَاتُ»، قَالُوا: «وَمَا المُبَشِّرَاتُ؟»، قَالَ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ» [أخرجه البخاري في «التعبير» =

= (١٢/ ٣٧٥) باب المبشِّرات، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه].

علمًا أنَّ الرؤيا كالإلهام، منها الرحمانيُّ والشيطانيُّ والنفسانيُّ لقوله ﷺ: «وَالرُّؤْيَا ثَلَاثَةٌ: فَرُؤْيَا الصَّالِحَةِ بُشْرَى مِنَ اللهِ، وَرُؤْيَا تَحْزِينٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَرُؤْيَا مِمَّا يُحَدِّثُ الْمَرْءُ نَفْسَهُ» [أخرجه مسلم في «الرؤيا» (١٥/ ٢٠)، والترمذي في «الرؤيا» (٤/ ٥٣٢) باب أنَّ رؤيا المؤمن جزءٌ مِن ستَّةٍ وأربعين جزءًا من النبوَّة، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه].

وهذه الحالات الثلاثُ يُشْكِل التمييزُ بينها، والغالب أنَّ الرُّؤى تكون على خلاف الظاهر فتحتاج إلى تعبيرٍ، ومع وجود الاحتمال فيها فلا عصمة إذن، بخلاف رؤيا الأنبياء فتعبيرُهم صادقٌ بالنظر إلى عصمتهم وتأييدهم بالوحي.

وعليه، فليست الرؤيا الصالحة حجَّةً شرعيةً ولا مصدرًا مِن مصادر المعرفة ولا ضربًا مِن علم الغيب، لذلك يَلْزَم عرضُها ـ كالإلهام ـ على الشرع ليُعْلَم صدقُها، فإن صدَّقها الشرعُ كان الحكم للشرع، وتبقى فائدتها للبشارة والنذارة والتنبيه والاستئناس اتِّفاقًا، قال المعلِّميُّ رحمه الله في [«التنكيل» (٢/ ٢٤٢)]: «اتَّفق أهل العلم على أنَّ الرؤيا لا تصلح للحجَّة، وإنما هي تبشيرٌ وتنبيهٌ، وتصلح للاستئناس بها إذا وافقت حجَّةً شرعيةً صحيحةً».

رابعًا: الفراسة: ولها معنيان:

أحدهما: معرفة أحوال الناس والتمييزُ بها بين الصادق والكاذب والمحقِّ والمبطِل بإصابة الظنِّ أو الحَدْس، وتحصل هذه المعرفة نتيجةَ موهبةٍ ربَّانيةٍ أودعها اللهُ في القلب، وهي أشْبَهُ بالموهبة الإلهامية. =

....

= والثاني: معرفة أحوال الناس بما يكتسبه عن طريق تعلُّم الدلائل وتحصيلِ القرائن والانتفاعِ بالتجارب [انظر: «النهاية» لابن الأثير (٣/ ٤٢٨)، «مدارج السالكين» لابن القيِّم (١/ ١٤٨، ٢/ ٤٥٣)، «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العزِّ (٥٦٣)].

والفرق بين الإلهام والنوع الثاني مِن الفراسة: أنَّ الفراسة تتعلَّق بنوعِ كسبٍ وتحصيلٍ كتعلُّم الدلائل والتجارب والقرائن، فإذا تنبَّه إليها المتفرِّسُ عرف حالَ الناس كما يُحكى عن الشافعيِّ وغيره، بينما الإلهام موهبةٌ مجرَّدةٌ لا كَسْبَ فيها ولا تحصيلَ [انظر: «مدارج السالكين» لابن القيِّم (١/ ٦٩)].

وعليه، فعمدة الفراسة الحَدْسُ والظنُّ أو التركيز على القرائن والدلائلِ التي تفطَّن لها المتفرِّس، ومِن ثَمَّ ليست ضربًا مِن الغيب، إذ بإمكان المتفرِّس أن يشرح لغيره تلك القرائنَ والدلائل التي تنبَّه لها، فإن كانت حقًّا أو صدقًا عُمِل بتلك القرائنِ والدلائل لا بالفراسة [انظر: «التنكيل» للمعلِّمي (٢/ ٢٤٣)].

وممَّا تقدَّم يظهر أنَّ الإلهاماتِ والمناماتِ والفراساتِ ونحوَها خارجةٌ عن علم الغيب، إذ لا تقع استنادًا على علمٍ محقَّقٍ، وإنما هي مبنيَّةٌ على الآراء أو الظنون، وقد أفصح الشاطبيُّ رحمه الله في [«الموافقات» (٤/ ٨٥)] عن أنَّ ما لاح للأولياء فهو سانحٌ مظنونٌ بقوله: «فإذا لاح لأحدٍ مِن أولياء الله شيءٌ مِن أحوال الغيب فلا يكون على علمٍ منها محقَّقٍ لا شكَّ فيه، بل على الحال التي يقال فيها: «أرى» و«أظنُّ»، فإذا وقع مطابِقًا في الوجود وفُرض تحقُّقُه بجهة المطابَقة أوَّلًا والاطِّراد ثانيًا؛ فلا يبقى للإخبار به بعد ذلك حكمٌ، لأنه قد صار مِن باب الحكم على الواقع»، وقال القرطبيُّ رحمه الله: «وأمَّا ظنُّ الغيب فقَدْ يجوز من المنجِّم وغيره =

....

= إذا كان عن أمرٍ عاديٍّ وليس ذلك بعلمٍ» [«فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٢٤)].

وممَّا يدخل ـ أيضًا ـ في هذا المعنى ممَّا هو سانحٌ مظنونٌ أو شكٌّ غيرُ محقَّقٍ حتى يقع ما يأتي:

توقُّعات نوع الجنين: التي قد ترتبط المعرفةُ بنوعه باتِّخاذ أسبابٍ تجري العادةُ على وَفْقِها بلا حتمٍ، أو يكون مُدْرَكًا بشيءٍ محسوسٍ كوسيلة الأشعَّة ونحوها مِن الوسائل الحديثة، فخرج بها الأمرُ مِن عالَمِ الغيب إلى عالَمِ الشهادة مع بقائه مظنونًا غيرَ محقَّقٍ.

علمًا أنَّ معرفة كونِ الجنين ذكرًا أو أنثى المظنونةَ لا تمثِّل إلَّا جزءًا يسيرًا ممَّا في الأرحام، وعلمُ الغيب بما في الأرحام لا ينحصر بذلك الجزء، بل علمُه ـ سبحانه ـ واسعٌ ومحيطٌ بكلِّ ما كان مِن خواصِّ الجنين وصِفَاته، وما يجري في الرحم مِن عملية التحوُّل والتطوُّر ممَّا تنقصه الأرحامُ وما تزداد مِن حجمٍ ومدَّةٍ وعددٍ ودمٍ، وما يصوِّر اللهُ الحملَ كاملًا أو ناقصًا، شقيًّا أو سعيدًا، ويؤكِّد هذا المعنى ابنُ أبي جمرة رَحِمَهُ اللهُ فيما نقله عنه ابن حجرٍ رَحِمَهُ اللهُ في [«الفتح» (١٣/ ٣٦٥)] عند قوله: ﴿وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ﴾ [الرعد: ٨]، قال: «إشارةٌ إلى ما يزيد في النفس وينقص، وخصَّ الرحِمَ بالذكر لكون الأكثر يعرفونها بالعادة، ومع ذلك فنفى أن يعرف أحدٌ حقيقتَها، فغيرُها بطريق الأَوْلى»، وقال ابن كثيرٍ رَحِمَهُ اللهُ في [«تفسيره» (٣/ ٤٥٣)]: «وكذلك لا يعلم ما في الأرحام ممَّا يريد أن يخلقه اللهُ تعالى سواه، ولكن إذا أمر بكونه ذكرًا أو أنثى، أو شقيًّا أو سعيدًا؛ عَلِم الملائكةُ الموكَّلون بذلك ومَن شاء اللهُ مِن خَلْقِه». =

....

= توقُّعات الأحوال الجويَّة: القائمة ـ في العصر الحاضر ـ على مقدِّماتٍ مِن مراصد الأحوال الجويَّة ضمن دراسةٍ معيَّنةٍ، وبواسطة آلاتٍ خاصَّةٍ تُعْرَف بها أحوالُ الجوِّ مِن كُتَلٍ هوائيةٍ مختلفةٍ وحركةُ الرياح وسرعتُها، ونسبةُ وكثافةُ السحب المنتشرة المأخوذة بواسطة الأقمار الاصطناعية ونحو ذلك، فهذه التوقُّعات قد تصيب وقد تخطئ، فليست مِن علم الغيب ولا مِن جنس أخبار المنجِّمين، وقد كانت هذه المعارف قديمًا تُنيط الحكمَ بحسب العادة والتجربة، ذلك لأنَّ اللهَ تعالى جعل لبعض المغيَّباتِ علاماتٍ تدلُّ عليها وَفْق سننه الكونية: كالاستدلال على مجيء المطر بنوعٍ من الرياح كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۚ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [الأعراف]، وفي قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ﴾ [الروم: ٤٦]، قال ابن كثيرٍ رحمه الله في [«تفسيره» (٣/ ٤٣٦)]: «يذكر تعالى نِعَمَه على خَلْقه في إرسال الرياح مبشِّراتٍ بين يدَيْ رحمته بمجيء الغيث عَقِبَها»، وقال القرطبيُّ رحمه الله في [«تفسيره» (٧/ ٢٢٩)]: «أي: الرياح تبشِّر بالمطر».

وممَّا يؤيِّد هذا المعنى ـ أيضًا ـ قولُ ابن أبي جمرة رحمه الله فيما نقله ابنُ حجرٍ رحمه الله عنه في [«الفتح» (١٣/ ٣٦٥)] بما نصُّه: «وفي قوله: «وَلَا يَعْلَمُ مَتَى يَأْتِي المَطَرُ» إشارةٌ إلى أمور العالَم العلويِّ، وخصَّ المطرَ مع أنَّ له أسبابًا قد تدلُّ بجري العادة على وقوعه، لكنَّه مِن غير تحقيق»، وقال ابن كثيرٍ رحمه الله في [«تفسيره» (٣/ ٤٥٣)]: «وكذلك إنزال الغيث لا يعلمه إلَّا الله، ولكن إذا =

وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ﴾ [البقرة: ٣٢](١)، وَلِقَوْلِهِ: ﴿ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ ﴾ [هود: ٣١](٢)، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وَلِقَوْلِهِ: ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ [البقرة: ٣](٣)، وَلِقَوْلِهِ: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿٣٦﴾ ﴾ [الإسراء]، وَلِقَوْلِهِ: ﴿ وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن

= أمر به عَلِمَتْه الملائكةُ الموكَّلون بذلك ومَن شاء الله مِن خَلْقِه».

(١) وقد تقدَّم بيانُه في النوع الثاني مِن الغيب المطلق، انظر: (ص ١١٨).

(٢) قال ابن أبي العزِّ في [«شرح الطحاوية» (٥٥٨)]: «فصفات الكمال ترجع إلى ثلاثةٍ: العلم والقدرة والغنى، وهذه الثلاثة لا تصلح على الكمال إلَّا لله وحده، فإنه الذي أحاط بكلِّ شيءٍ علمًا، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ، وهو غنيٌّ عن العالمين؛ ولهذا أُمِر النبيُّ ﷺ أن يتبرَّأ مِن دعوى هذه الثلاثة بقوله: ﴿ قُل لَّا أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ﴾ [الأنعام: ٥٠]».

(٣) ومِن صفات المتَّقين الإقرارُ بكلِّ ما غاب عنهم ممَّا ثبت به الخبرُ الصحيح مِن النبيِّ ﷺ، فناسب كلامُ المصنِّف رحمه الله جميعَ مباحثه السابقة مِن فصولٍ متعلِّقةٍ بعقائد الإيمان بالله وأسمائه وصفاته أو مباحثه اللاحقة من فصولٍ متعلِّقةٍ بالإيمان بالقدر والملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر، وكلُّها مِن أصول الإيمان.

وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ ﴾ [الأنعام]، وَلِقَوْلِهِ: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾ [الأنعام: ٧٣؛ الرعد: ٩؛ السجدة: ٦؛ الحشر: ٢٢؛ التغابن: ١٨]، وَلِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٢٦﴾ ﴾ [الملك]، وَلِقَوْلِهِ: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ ﴾ [المائدة][1]، وَلِقَوْلِهِ: ﴿إِنِّيٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [البقرة].

❁❁❁

---

(١) ففي الآية توحيدُ الله تعالى ونسبةُ علمِ الغيب إليه وتوفيقٌ للأدب في الجواب الكامل، وهو أدبٌ رفيعٌ تحلَّى به ملائكةُ الرحمن في خطابهم ـ كما تقدَّم ـ والأنبياءُ مع ربِّهم على ما هو ظاهرٌ في هذه الآية والتي قبلها في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ ۖ قَالُوا۟ لَا عِلْمَ لَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١٠٩﴾ ﴾ [المائدة]، قال ابن كثيرٍ رحمه الله في [«تفسيره» (٢/ ١١٤)]: «ولا شكَّ أنه قولٌ حسنٌ، وهو مِن باب التأدُّب مع الربِّ جلَّ جلاله، أي: لا عِلْمَ لنا بالنسبة إلى علمك المحيط بكلِّ شيءٍ، فنحن ـ وإن كنَّا أُجِبْنَا وعَرَفْنا مَن أجابنا ـ ولكنَّ منهم مَن كنَّا إنما نطَّلع على ظاهره، لا عِلْمَ لنا بباطنه، وأنت العليم بكلِّ شيءٍ، المطَّلعُ على كلِّ شيءٍ، فعلمُنا بالنسبة إلى علمِك كلا علمٍ، فإنك أنت علَّام الغيوب».

والعلمُ عند الله تعالى، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، وصَلَّى اللهُ على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدِّين، وسلَّم تسليمًا.


فهرس الموضوعات